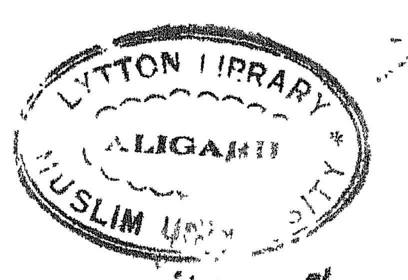
قررت وزارة المعارف تدريسه في الصفوف الثانية والثالثة المتوسطة

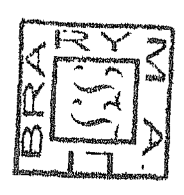
الواجبات الأخلاقية والوطنية



تأليف

الدكتور عبد المجيد عباس ، شاكر ناصر حيدر ، أحمد عبد الباقي

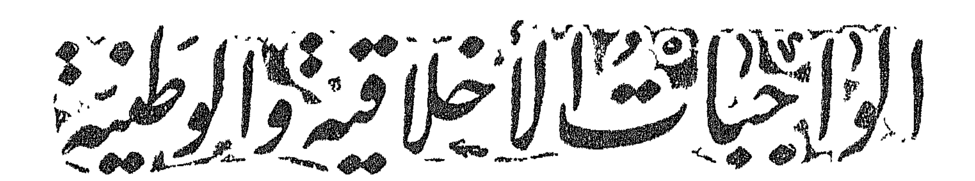
طبعة ثالثة منقحة



١٩٥١

مطبعة العاني - بغداد

قررت وزارة المعارف تدريسه في الصفوف الثانية والثالثة المتوسطة



الواجبات الأخلاقية والوطنية

تأليف

الدكتور عبد المجيد عباس ، شاكر ناصر حيدر ، أحمد عبد الباقي

طبعة ثالثة منقحة

مطبعة العاني - بغداد

١٩٥١

المقدمة

هذا الكتاب هو الثالث والاخير من سلسلة الكتب المدرسية للدروس الواجبات الوطنية والاخلاقية ، وقد وضعناه حسب المنهج الجديد للدراسة المتوسطة وبذلنا في اخراجه الى حيز الوجود جهداً غير يسير واسترشدنا في وضعه بآراء الكثيرين من المشتغلين في حقل التعليم المدرسي. ومع اعترافنا بما اسداه الينا أولئك الاصدقاء الافاضل فاننا نعتبر انفسنا مسئولين وحدنا عن هذا المجهود في شكله النهائي ، كما أننا نشعر بأن عملاً من هذا النوع يندر أن يكون لأول مرة سالماً من كل عيب أو نقص، ولذلك فنحن نرجوا من كل من يعنيه الامر أن يتعاون معنا على تجويد المنتوج واتقانه ونرحب بكل نقد نزيه وارشاد جدي لكي نتلافى في المستقبل ما قد يظهر من النقص .

وغني عن البيان اننا نعلق أهمية كبرى على تدريس دروس المواطنة في مدارسنا واننا نعتقد مخلصين بأن كثيراً من تقدمنا الاجتماعي ونضوجنا السياسي يتأتى عن هذا الطريق الذي يؤدي بالانسان الى معرفة حقوقه وواجباته بصفته فرداً في مجتمع وعضواً في دولة ، ولسنا مبتدعين في نظرتنا هذه وانما نحن لانريد إلا مجاراة سائر الامم الراقية التي تعير هذا الدرس اهتماماً شديداً خاصاً وتحرص على أن تعد له الكتب المتنوعة وتعهد بتدريسه الى انشط المدرسين وأكثرهم كفاية .

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا أيضاً الى اعتمادنا في استقاء المعلومات اللازمة لهذا الكتاب على نظمنا الاجتماعية وأحوالنا الخاصة مع مراعاة كافة التطورات والاتجاهات العالمية التي أصبحت ذات تأثير محسوس على حياتنا .

وليس من الصعب أن يدرك القارىء أن تدريس المواطنة لا يقتصر على درس واحد معين لأنه بطبيعته شديد الاتصال بكل ما يتعلمه الطالب ولا سيما بالعلوم الاجتماعية كما أنه ذو علاقة وثقى بنوع الحياة التي يحياها الطالب في المدرسة ، ولذا فنحن نهيب بالمعلمين أن يجعلوا جهودهم المختلفة وسلوكهم في المدرسة والمجتمع ممززة لهذا الدرس وأن ينظروا اليه نظرة ايجابية متوخين في ذلك غرس الثقـــة في نفوس الناشئة وتشجيعهم على التغلب على كثير من المشاكل الحالية الظاهرة عندما يتقدم المجتمع العراقي كله في المعرفة والادراك .

وأخيراً نحن نعتقد أن الكتاب على ما له من الأهمية التي لا تنكر ليس إلا وسيلة صالحة في يد المعلم ، والمعلم القدير يستطيع أن يستفيد فائدة عظمى من هذه الوسيلة اذا ما اخذ عمله بالحزم والجد ، وجل ما نرجو قد سهلنا عليه السبيل لبلوغ هذه الغاية والله ولي التوفيق .

المؤلفون

الطالب والمدرسة

١ ـ لماذا أسست المدارس ولماذا يأتي الطالب الى المدرسة

من البديهي ان الانسان يولد ويعيش في المجتمع بين الكثيرين من أبناء جنسه ، ولا بد له في معيشته هذه من أن يعرف كثيراً من العلاقات والقواعد الاجتماعية التي تعين حقوقه وواجباته تجاه الآخرين . كما عليه ان يلم بمقدار من المعلومات التي تؤهله الى اتقان مهنة او ممارسة عمل يخدم به المجتمع من جهة ، ويضمن رزقه وأسباب معيشته من جهة اخرى على ان الطفل عند ولادته وبعدها بعدة سنوات لا يعرف شيئاً عما توصل اليه ابناء جنسه على مر الدهور من أنواع المعرفة وأساليب الحياة . فهو يجهل نظام المجتمع ومؤسساته وأنواع العلاقات بين أفراده . وبكلمة أوضح انه لا يعرف شيئاً عن الحضارة التي عليه أن يعيش في وسطها ، تلك الحضارة التي تتمثل بما يسود الامة من المؤسسات المادية والمعنوية والمثل الاخلاقية . فبانيها وزراعتها وصناعتها وجيوشها وغيرها من المؤسسات المادية ، ثم علومها واخلاقها وعاداتها وتقاليدها وقوانينها ونظمها ، وكذلك جمعياتها واحزابها ونواديها المختلفة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية كلها تكون حضارتها التي تتميز بها عن غيرها من الامم .

والحضارة ليست نتاج عصر او جيل واحد وانما هي ثمرة مجهودات

أجيال عديدة ، فكأنها سلسلة متصلة الحلقات تعتمد كل منها على سابقتها وكذلك هي ليست نتاج أمة معينة ، بل هي نتيجة أمم متعددة متصلة ببعضها بصورة مباشرة او غير مباشرة . وفي الواقع ان حضارة أية أمة ما هي إلا جزء متمم لحضارة الانسانية جمعاء ، وهذا الجزء يتأثر بمجموع تلك الحضارة كما يؤثر فيها . وان درجة تأثيره فيها ، أو تأثره بها تختلف باختلاف اتصاله بها ونوع ذلك الاتصال . فليست الحضارة الانسانية على هذا الاساس من صنع أمة معينة ، وانما هي ملك البشرية جمعاء ، تعاونت في تكوينها كافة الامم لاجيال طويلة ، وتناقلتها بعضها عن بعض ، وأضاف اليها كل منها ما أستطاع من المظاهر والاسس التي نتجت بتأثير بيئتها وحياتها الخاصة وتطورها التاريخي .

فغاية المدرسة اذن لا تقتصر على فهم مجتمعه وآثار حضارته فقط وانما هي اوسع من ذلك بكثير ، حيث انها تعينه على فهم الحضارة الانسانية واتجاهاتها ومبلغ مساهمة امته في ذلك ، وتوجيهه للعمل على توسيع حصة امته من هذا التراث الانساني .

ان حضارة الامة تنتقل من جيل الى آخر . وتنمو وتنتشر بواسطة ما نسميه (التعليم) ، والغاية الاساسية من التعليم هي السعي لفهم الحضارة التي يستلمها المتعلم ثم توجيهه الى العمل في سبيل توسيع نطاقها وتنويع مشتملاتها ، وبذل الجهود في ضمان استمرارها وتقدمها . وقد كانت العائلة في أول الامر هي التي تقوم بتلقين ابنائها أساليب الحياة وارشادهم

الى الطريق التي تساعدهم على معرفة الوسط الذي يعيشون فيه ، و كيف يصبحون جزءاً متمماً له . ولكن بعد ان تقدم المجتمع وتعددت مؤسساته وتعقدت العلاقات المختلفة بين أبنائه ، ظهر ان العائلة لا تستطيع القيام بهذا العمل الجسيم وحدها ، إذ ظهرت هناك أعمال تتطلب بعض المعلومات التي لا تعرف العائلة عنها شيئاً . أضف الى ذلك ان عاطفة الحب والشفقة كثيراً ما تتدخل في تعليم الاطفال فتجعل العائلة تتهاون في كثير من الامور التي لا يصح التهاون فيها . فظهرت الحاجة الى انشاء معاهد خاصة هي (المدارس) يو كل اليها تعليم أطفال الامة واحداثها وتلقينهم ما يساعدهم على النشوء الصحيح .

ولما كانت امة لها صفاتها وتقاليدها واخلاقها الخاصة بها ، ولها حضارتها وثقافتها التي تتميز بها عن غيرها ، فقد أصبح واجب المدرسة نقل ذلك التراث الى الأبناء وتربيتهم حسب ما يتلائم مع خصائص امتهم وحاجاتهم وأمانيها . على ان مهمة المدرسة لا تقتصر على القيام بعملية النقل الاجتماعي فحسب ، وانما عليها الى جانب ذلك ان تكتشف مواهب أبناء الامة وقابلياتهم الخاصة وتحور ميولهم الطبيعية ، ثم توجه ذلك لمصلحة المجموع .

وقد ازدادت مسؤولية المدرسة بتقدم الحضارة وتعقد الحياة الاجتماعية فاستلزم ذلك وجود طائفة من ابناء المجتمع جعلوا مهنتهم التعليم في المدارس ووقفوا حياتهم على هذا العمل وأعدوا أنفسهم للقيام به

اعداداً خاصاً في المدارس العالية ودور المعلمين. فالطالب يأتي الى المدرسة اليوم لكي يتمكن من أن ينمو نمواً صحيحاً من جميع النواحي، ولكي يتعلم فيها حقوقه وواجباته تجاه غيره، كما يتفهم الروابط الكثيرة التي تربطه بهم ويكتسب المعلومات والمهارات المفيدة التي تجعله أهلا للتعاون مع غيره في المشاريع والاعمال النافعة. فالمدرسة اذن ليست داراً يلقن فيها الطالب معلومات تؤهله لان يكون موظفاً في الدولة فحسب وانما هي مؤسسة لتربية أبناء الامة.

وليس المقصود بالتربية تلقين الطالب المعلومات، وتعليمه المراحل التي قطعتها الحضارة وكيف تطورت فقط، وانما يقصد بالاضافة الى ذلك توجيهه بموجب خطة معينة وأهداف موضوعة تحقق للامة التي ينتمي اليها ما تصبو اليه من الرفاه والخير الذي يجب أن يعم المجموع، فيضمن بذلك تقدم الامة في مختلف نواحي حياتها. فالغاية من المدارس تصبح والحالة هذه، اعداد جيل قوي الجسم والعقل، ابي النفس يشعر بكرامته، مخلص لوطنه وأمته الى درجة التفاني، مؤمن بنفسه وبحق أمته في الحياة. على اننا لو فكرنا في الموضوع قليلا لظهر لنا بجلاء أن هذه التربية لا يمكن المدرسة أن تقوم بها وحدها، بل ان للابوين قسطاً منها أيضاً، وقد سبق ان أشرنا الى ذلك في أول بحثنا. ولكن هذا لا يقلل من واجب المدرسة بل انه مما يزيد في أهميتها، إذ عليها يتوقف نمو قابليات الافراد وتوجيه مواهبهم الخاصة وتحوير ميولهم

الطبيعية ، وتهذيب اخلاقهم وتنمية أجسامهم وعقولهم نمواً متزناً .

ولا شك في أن نجاح المدرسة في اداء واجبها الذي أشرنا اليه ، يتوقف على درجة رغبة الطالب ومعاونته في ذلك الى حد بعيد . اذ أن وظيفة المدرسة أو الابوين ماهي الا الارشادوالتوجيه والمساعدة ، وعلى الطالب أن يبذل جهوده الشخصية ويستفيد من هذه الفرصة ـ فرصة الدراسة ـ التي تتيح له الارشاد والمعونة .

والمدرسة بما يسودها من النظم عبارة عن مجتمع صغير يخلق لابنائه محيطاً تظهر فيه مواهبهم واستعدادهم ، ويمارسون فيه نوعاً من الحياة التي تكفل لهم الاتصال والتعاون مع بعضهم لتحقيق الاهداف التي تبتغيها المدرسة ، فيتعودون من وراء ذلك على بعض العادات الصالحة كالتعاون والتآلف والصدق والصراحة . كما تنمي فيهم روح الجماعة ولزوم خدمة المصلحة العامة والتضحية في سبيل المجموع ، حيث يشعر كل منهم بأن مصالحه رهينة بمصالح اخوانه الآخرين وأن لاضمان لمصالحه الخاصة الا اذا ضمنت مصالحهم جميعاً . وتلك هي الاسس القويمة التي تتطلبها في بناء المجتمع الصحيح .

٣ ـ واجبات الطالب المدرسية

رأينا في الفصل السابق أن المدارس لم توجد الا لسد حاجة مهمة والقيام بخدمة حيوية عظيمة للمجتمع ، ولذلك فان الامم الراقية تتكبد النفقات الطائلة وتبذل الجهود الكبيرة في تأسيسها وتسهيل السبل لجميع

الناشئين من ابنائها لدخولها لارتشاف رحيق العلم والتهذيب من مناهلها العذبة .

ولما كانت فترة الدراسة في حياة الفرد هي الفرصة التي يتربى فيها ليكون مواطناً صالحاً يستطيع أن يشغل مكانه في المجتمع بجدارة واستحقاق، ولما كانت المدرسة هى التي تعمل في تهذيب اخلاقه وتنمية ميوله وتقوية جسمه وعقله وزيادة معلوماته واختباراته ، كانت عليه واجبات خطيرة تجاه هذا . فهو لا يستطيع الحصول على ما ذكرناه ليصبح عضواً نافعاً في امتـه إلا اذا قام بهذه الواجبات المطلوبة منه بشكل يؤمن الحصول على الأستفادة من هذه الفترة من حياته ، وعدم السماح لنفسه بان تشتط في ذلك فتضيع عليه الفرصة الوحيدة التي يتوقف على ما يكسبه منها مستقبله ومستقبل امته . وفيما يلي أهم هذه الواجبات :

١ ـــ الدوام المنتظم : على الطلاب الذين اتيحت لهم فرصة الدراسة ان لا يخيبوا آمال امتهم ويضيعوا جهودها ، بل يجب عليهم أن يواظبوا بانتظام ويتجنبوا التغيب والانقطاع . ولاشك في ان الدوام المنتظم ضروري جداً للحصول على الفوائد المتوخاة من المدرسة ، وبالأضافة الى فائدته المدرسية فهو يعود الطالب المحافظة على المواعيد التي يقطعها لغيره ، واعطاء قيمة للوقت في مختلف شؤون حياته . وفي الحقيقة ان الشعور بقيمة الوقت عامل مهم في تنظيم حياة الأنسان وفي توجيهها وجهة صحيحة مجدية ، وهو من الاركان المهمة التي يقوم عليها نجاح

الفرد في حياته . وخير ما يتجلى فيه هذا الشعور انما هو دوام الطالب المنتظم وقيامه بجميع واجباته المدرسية في الوقت المعين من دون تأخر أو تسويف . فعلى الطالب ان يداوم في المدرسة بانتظام ولا يتغيب عنها إلا بعذر قسري لا قدرة له على مقاومته ، لأن تغيبه لا يحرمه من الفائدة العلمية والتربوية فقط ، بل يعوده على التماهل أيضاً ، وانه في سبيل تبرير غيابه يضطر الى الكذب والاختلاق ، فيتعود العادات والصفات التي تحاربها المدرسة وترمي الى القضاء عليها . ثم ان غيابه عن المدرسة يفسح المجال امامه للعبث واللهو اذ ان الفراغ الذي يحصل عليه من وراء غيابه يقوده حتماً الى ما يضره ، والى معاشرة اصدقاء السوء في سبيل قضاء الوقت معهم .

ولا ريب في ان الذين يكثرون التغيب عن المدرسة يفقدون بنسبة تغيبهم فرصة التعلم ، ويحرمون انفسهم من كثير من المعلومات التي قد لا تواتيهم الظروف لادراكها بعد ذلك . فيتركون المدرسة وهم جهلاء او أشباه الجهلاء ، ويكونون في أغلب الاحيان غير قادرين على أن يسلكوا في المجتمع سلوكاً محموداً ، أو أن يكسبوا معاشهم بجدارة وأمانة ، فيلجأون الى الطرق الملتوية ، والأساليب الممقوتة لتمشية أمورهم وقد يلجأ بعضهم الى ارتكاب الجرائم والمخالفات ، فيوقعون الضرر بالناس الآخرين كما يعرضون أنفسهم للعقاب والمصير للتعاسة والشقاء .

ولا يقتصر معنى الدوام المنتظم على الحضور الى المدرسة يومياً

فقط ، بل يشمل أيضاً مراعاة أوقات المدرسة فيما يتعلق بالأجتماعات والحفلات المدرسية ، وأوقات الدروس والفرص ، فيحافظ على تلك المواعيد جهده ويدخل الصف أو يتركه في الوقت المعين فلا يتباطأ في دخوله او خروجه لان ذلك مما يعوده على التهاون وإضاعة الوقت سدى .

٢ — الخضوع للانظمة المدرسية : لاجدال في ان كل فرد يرتبط بغيره من أبناء مجتمعه بمصالح مشتركة تجعله يشعر بانه جزء منهم . وهذا الارتباط يحدد نوع العلاقات بينه وبينهم . ولذلك فهو مضطر الى معرفة تلك العلاقات وحدودها لكي يضمن لنفسه حياة هادئة متزنة مع الآخرين والذي ينظم هذه العلاقات انما هي القوانين والانظمة التي تضعها كل جماعة لنفسها بدافع حاجتها اليها ، تلك الحاجة التي تنشأ عن ظروفها الخاصة وبيئتها . ومن الطبيعي ان هذه النظم والقواعد تختلف باختلاف الغرض الذي توضع لأجله ولذلك يصبح من الضروري لكل فرد معرفتها والتقيد بها .

وقد سبق ان نوهنا بان الغاية الأساسية من النظم والقوانين انما هي تحقيق الخير العام وضمان مصالح المجموع على أحسن وجه يكفل تقدم الامة ورقيها ، وذلك بتنظيم علاقات الأفراد المختلفة ببعضهم ، ولاشك ان هذا التنظيم مما يكفل لكل فرد حريته ومصالحه باعتباره جزءاً من المجموع وهذه النظم على اختلاف انواعها ، قانونية كانت او اخلاقية او مجرد عادات

وتقاليد ، فانها بمجموعها تكون الاسس المنظمة للمجتمع ولا بد لكل فرد أن يراعيها ويحترمها . على ان هذه النظم تتغير بحسب الظروف ، كما انها لا تطبق كلها في كل اجزاء المجتمع ، وانما يختلف تطبيقها باختلاف هذه الاجزاء . فالنظم التي تسود في العائلة لا تشابه تماماً تلك التي تسود في دائرة الحكومة أو في الاسواق . غير ان الامر الذي يهمنا هو أن نعلم أنه لا يوجد جزء من المجتمع دون ان تكون له بعض النظم والقواعد التي أشرنا اليها . ولما كانت المدرسة قسما من المجتمع فلا بد لها من بعض النظم الملائمة لتحقيق غاياتها ولادامة الخدمة التي وجدت من اجلها . وفي الواقع ان المدرسة مجتمع صغير ، ولكي يسير هذا المجتمع سيراً حسناً يؤدي به الى تحقيق اهدافه من تربية أبناء الأمة وتوجيههم فان هناك حدوداً للعلاقات بين افراده ، على كل منهم واجبات معينه وتقابلها حقوق معينة . وعلى هذا فان القائمين بشؤون المدارس والاشراف على التدريس فيها يضعون من القواعد ما يكفل اتباع أحسن الطرق لتعليم الطلاب ولجعل المدرسة محيطاً جذاباً يشعر فيه الطالب بلذة الدرس وسعادة الحياة .

ولما كانت هذه الانظمة موضوعة لمصلحة المدرسة بمجموعها ، وفي ذلك مصلحة الطالب أيضاً ، كانت اطاعتها من قبل الطالب رعاية لمصالحه ومصالح اخوانه . وتقاس اليوم درجة الحضارة في أية أمة من الامم باطاعة افرادها لقوانينها وانظمتها ، فالامم المتأخرة تسودها الفوضى وتعتبر الخروج على النظام نوعاً من البطولة . ولكننا لو تدبرنا الأمر لرأينا ذلك

نوعاً من الخيانة ليس غير ، إذ ان خروج الفرد على اتفاق الجماعة على شيء ما ، معناه خيانة لتعهده واتفاقه . فعلى الطالب اذن واجب آخر هو اطاعة اوامر المدرسة وأنظمتها ، والتعاون مع أولي الشأن في تنفيذها ، والقيام بها بدقة لا يحدوه الى ذلك الرغبة في الثواب أو الخوف من العقاب ، وانما شعوره بالمسؤولية والمصلحة المشتركة . كما عليه أن يعلم جيداً بأن نظم المدرسة جزء من نظم المجتمع الأوسع الذي يتغلغل فيه الفرد كلما تقدم في السن والدراسة . وان يعلم ان هذه الأسس هي الضامن الوحيد لحريته بين أبناء مجتمعه . وفي الواقع ان الحرية والنظام امران متلازمان فلا يستطيع أي فرد ان يتمتع بحريته الا في ظل الانظمة التي تحددها وتحميها . وهناك من الفلاسفة من يتطرف في مفهوم الحرية ويعتبرها انها اطاعة النظام فحسب . كما يروى عن ارسطو انه قال : الحرية هي الخضوع للنظام .

ان هدف التربية الصحيحة هو اعداد جيل يراعي الانظمة والقوانين في حالة وجود العقاب أو الثواب أو عدم وجودهما ، لأن اطاعة النظام خوفاً من العقاب معناه ضعف في النفس وخور بالعزيمة وفقدان الشجاعة بينما يجب ان يكون ذلك ناتجاً عن فهم النظام وغايته ، وعن قوة في الأخلاق وتقدير لمصالح الغير . إذ ان الانظمة والقوانين لم توضع إلا لفائدة المجموع كما قلنا آنفاً . وتعود الطالب [illegible] على اطاعة وتنفيذ [illegible] المدرسة بصورة ذاتية يجعله مواطناً صالحاً ، لأن ذلك يعوده [illegible] والطاعة لقوانين مجتمعه خارج المدرسة ، وهذا ما [illegible]

الطبيعي ان الطالب الذي يقدر النظام ويشعر بأهميته ولا يخرج عليه ، ويتولد فيه الحرص على ان لا يسمح لأحد في اختراقه أيضاً ، وبذلك يكون عضواً فعالا في مساعدة المدرسة على اداء مهمتها .

٣ — الاجتهاد والسعي اليومي : ان حضور الدرس والأستماع الى ما يلقيه المدرس في الصف ، لا يكفي لفهم الموضوع ما لم يهيء الطالب نفسه لذلك ، بان يبذل جهوده الشخصية فى تحضير ذلك الدرس وفهمه . ثبت لدى علماء التربية ان الدرس الذي يحضره الطالب معتمداً على نفسه ومستعيناً بارشاد مدرسه يكون أرسخ في ذهنه وأوضح فى مخيلته من ذلك الدرس الذي يتكل في فهمه على المدرس وحده دون أن يشاركه في ذلك شيء من الجهود . ومن المعتاد ان ما يكسبه الشخص بدون عناء لا يحرص على الأحتفاظ به ، وهذا ما نراه في الحقل الدراسى أيضاً فالطالب الذي لا يتعب نفسه فى فهم مادة الدرس ولا يتكلف في تحضيرها ، وانما يعتمد على القاء المدرس فقط ، فانها بلا شك معرضة للزوال من ذهنه بعد تركه قاعة الصف بمدة وجيزة .

ويجب أن لا يغرب عن بالنا ان ساعة الدرس لا تكفى لشرح كافة غوامض الموضوع ونقاطه المهمة حيث لا يتسنى للمدرس إلا شرح قسم منها والأشارة الى القسم الآخر . ولذلك فقد يبقى منها شيء وعلى الطالب ان يتفهمه بنفسه خارج الصف ، ومن الطبيعي ان هذا لا يتيسر له إلا بالأجتهاد والسعي المتواصل .

ان خير طريقة للاجتهاد هي طريقة التحضير اليومي ، أي مراجعة الدروس وتحضيرها باوقاتها يوماً فيوماً وفق القاعـدة المشهورة : « لا تؤجل عمل اليوم الى الغد » وعدم تركها تتراكم لأن تراكمها يدعو الطالب حينما يضطر الى تحضيرها ، الى انهاك قواه الجسمية والعقلية كما يؤدي الى ارتباكه وعدم الثقة بنفسه ، لأنها من الكثرة بحيث لا يستطيع فحصها وهضمها وهذا عكس ما لو كان قد حضر كل جزء منها بوقته . ان هذا ما نلاحظه عند الأكثرية المطلقة من طلابنا الذين اعتـادوا اللعب واللهو في اثناء السنة ، فيتركون دروسهم وواجباتهم تتراكم ولكنهم عند اقتراب الأمتحان نراهم ينتبهون الى انفسهـم فيقضون عـدة أيام بلياليها لتحضير ما فاتهم من الدروس وفهمهـا ، فيرون امامهم مشاكل ونقاطاً غامضة لا تفهم ، فتزيد مشكلاتهم ويعظم ارتباكهم . هذا بالاضافة الى انهاك قواهم ممـا يعرض قسما منهم الى التمرض . ثم يجب ان لا ننسى تلك الآلام النفسية التي تساورهم من جراء ضغطهم على انفسهم وكثرة عملهم .

يتضح مما تقدم ان الطالب الذي يريد ان يستفيد من المدرسة ويحافظ على الموازنة الطبيعية بين عقله وجسمه ، عليه ان يؤدي واجباته يومياً بصورة منتظمة ولا يتركهـا تتراكم لان في ذلك ضرراً عظيماً يعود عليه كما رأينا .

٤ — احترام المدرسين : المدرس هو ذلك الشخص الذي يبـذل قصارى جهوده في خلق جيل للامة يكفل لها مستقبلا زاهراً ومهيؤها

تشغل مكانة لائقة بها تحت الشمس . وهو لا يألو جهداً في اداء واجبه مضحياً في ذلك براحته وصحته ووقته . والمدرس هو اب الطالب الروحي الذي يتعهد عقله بالتغذية ويطبع نفسه بطابع الفضيلة والاخلاق السامية ويسبغ عليه عصارة ذهنه وخلاصة افكاره وجهوده ، ويساعده خطوة فخطوة على النمو والنضوج والتمكن من الاستفادة من جميع مواهبه وقابلياته وتوجيهها الى تلك الوجهة التي تبتغيها الأمة ، فيخلق منه رجلا كاملا يشعر بكرامته وأهميته في امتــه كعضو فعال في تقدمها . وفي الواقع أن أهمية المدرس في توجيه الطالب وتربيته لا تقل عن أهمية الابوين ، بل قد تزيدها أحياناً . فاذا كان مصير الامة يتوقف على نوع مدارسها ، فان المدرسة تتوقف بلا شك على مدرسيها ، إذ كيفما يكون المدرس تكون المدرسة .

ولكي تنجح المدرسة في أداء واجبها يجب ان تكون العلاقة بين المدرسين والطلاب قائمة على أساس الاحترام والتعاون . وليس بخاف ان احترام الطلاب لمدرسيهم ضروري لضبط النظام في المدرسة وتأمين الانقياد الى التعاليم والارشادات التي يدلي بها المدرسون ، حتى يتيسر تحقيق الغايات التي وجدت من أجلها المدرسة . كما ان هذا الاحترام دليل على نضوج الطلاب وفهمهم غايات المدرسة وتقديرهم لمنزلتهم فيها وعلاقاتهم بمدرسيهم .

ومن الطبيعي لا نرانا بحاجة الى القول بوجوب احترام الطالب

مدرسيه احتراماً منبعثاً من اعماق قلبه وصادراً عن محض ارادته واختياره من دون ان يكون للخوف او للتملق أي اثر فيه ، وانما مصدره الحب والتقدير . إذ ان المدرس من اولئك الافراد القلائل الذين يعملون في حقل الخدمة الاجتماعية ولا يمكن ان تعوض جهوده بمكافأة أو تقدر بثمن لان نتائج اعماله أجل من ان تقاس بالمقاييس المادية المعتادة ، وعلاقته بالطلاب ارفع من ان يفي بها شكر أو تقدير .

٥ — الاعتناء بأثاث المدرسة والمحافظة على سمعتها : ليست المدرسة ملكاً خاصاً لأحد الافراد ، بل انما هي ملك الامة بأجمعها ، وقد علمنا فيما سبق ، انها معهد عام غرضه اتاحة الفرصة للمنتسبين اليه لان يحصلوا على التوجيه الضروري لحياتهم كجزء من مجموع الامة التي يحيون في ظلها . ولذلك يصبح من المحتم على ابناء هذا المعهد ان يحرصوا على صيانتها والعمل على اظهارها بأحسن مظهر يرفع سمعتها ويمجد ذكرها . ومعنى هذا انه لا يحق له العبث بما فيها من أدوات واثاث وكتب وحدائق وساحات ، بل بالعكس عليه أن يهتم بذلك ويصونه من التلف إذ ان فيه منفعته ومنفعة اخوانه . وان هذا الاهتمام والحرص سيولدان في نفسه الحرص على كل ما هو عام للمجموع فيغار على مصالح امته ووطنه اذا ما تخرج من المدرسة واصبح عضواً عاملاً في المجموع .

ان نظافة المدرسة ومظهرها يدلان بلاشك على من فيها من هيئة الادارة والمدرسين والطلاب ، فعلى الطلاب ان يساهموا في اظهار المدرسة

باحسن ما يمكن من حيث النظام والنظافة والاعتناء باثاثها، حيث ان ذلك سيجعلها محلا صحيحاً صالحاً للدرس وللحياة الاجتماعية السعيدة ، فتكون جذابة تثير الاعجاب في نفوس الناظرين ، وتذكي الشوق في قلوب الناشئة للانتماء اليها والانضواء تحت لوائها . ومن أولى واجبات الطالب في هذا الشأن العناية بكتب مكتبة المدرسة والحرص عليها كما يحرص على كتبه الخاصة لكي يفسح المجال للاستفادة منها باوسع مدى ، وكذلك الاعتناء بأرائك المدرسة ووسائل ايضاحها من خرائط ورسوم وغيرها وكذلك الادوات الرياضية ، ثم يجب أن يساهم في نظافتها وذلك بان لا يرمي الاوساخ إلا في المحلات المخصصة لها . كما عليه الاعتناء بحديقة المدرسة ان وجدت ، والمحافظة على ساحاتها .

وهذه امور يسهل تحقيقها اذا وضع كل طالب نصب عينيه ان المدرسة ليست له وحده وانما يشاركه فيها كثير من اخوانه واقرانه ، وانه لا حق له البتة في ان يتلف شيئاً من آثاثها أو كتبها ما يؤدي الى تشويه منظرها او الى الاخلال بالنظافة والحالة الصحيحة فيها . لان في مثل هذه الافعال اعتداء صريحاً على حقوق غيره واساءة شاملة نحوهم جميعاً بالاضافة الى ما في ذلك من جحود لفضل المدرسة واياديها عليه .

على انه لا يكفي أن يمتنع الطالب عن الاتيان بما يضر المدرسة ، بل من واجبه أيضاً أن يمنع غيره من ان يفعل ذلك ، لان المدرسة وما فيها ، كما قلنا ، ملك الجميع ومن حق كل فرد فيها أن يقف المتعدي عند حده

وأن يخبر عنه المراجع المختصة لمعاقبته وردعه ، او اخراجه من حضيرة المدرسة اذا كان ممن لا يستحقون التنعم بنعمتها .

وكما يطلب من الطالب النجيب الاهتمام بمظهر مدرسته ونظافتها وجمال اثاثها ، يطلب اليه أيضاً أن يغار على سمعتها ويعمل جهده لاعلاء شأنها . ولا يخفى ان كل فرد في المجتمع ينتسب الى جماعات وهيئات مختلفة ، ويعامل في كثير من الامور حسب ما يترتب على علاقته بها ، فالشخص العراقي مثلا قد ينسب الى الدولة العراقية باعتباره احد رعاياها أو قد ينسب الى مهنة معينة اذا كان ممن يحترفونها أو الى مدرسة دون غيرها اذا كان من عداد طلابها . ان هذه العلاقات تؤثر الى حد بعيد على منزلة الفرد بين ابناء امته ونوع معاملته أينما ذهب . كما ان لتصرفاته وسلوكه تأثيراً كبيراً على سمعة جميع الافراد الذين يشتركون واياه في تلك الروابط والعلاقات . ومن الطبيعي ان تكون المدرسة من أهم الهيئات التي يرتبط بها الفرد في أثناء حياته ، حيث يبدأ ارتباطه بها مبكراً في دور حداثته ، ويستمر سنين عديدة ينمو خلالها مع نمو الطالب وتدرجه في الدراسة حتى يمتزج الاثنان ويصبح الطالب جزءاً لا يتجزأ من المدرسة ، ويظهر هذا الامتزاج واضحاً للعيان في اوقات المسابقات والمناظرات العامة حيث ينسى الطالب نفسه وتغمره موجة من الحماسة والتلهف لفوز مدرسته وتفوقها على المدارس الأخرى التي تنافسها .

ولا ينتهي هذا الارتباط بين الطالب ومدرسته بتخرجه منها ، بل

يستمر طول حياته ، فكل شخص يتذكر مدرسته عادة ويحن الى عهدها وايامها ويعتز دائماً بعلاقته بها . وربما اجتمع لفيف من خريجي مدرسة واحدة فكونوا لانفسهم تنظيما يلم شعثهم ويجمع شملهم بين آن وآخر فيجددون ما اخلقته يد الايام من اواصر التقارب والصداقة المدرسية ويشيدون اسس التعاون على حياة مشتركة جديدة ، بل كثيراً ما يصبح اسم المدرسة في نظر الكثير من الناس دليلا كافياً على مقدار كفاية الفرد وعلى نوع اخلاقه ، وذلك لان الناس يحكمون علي جميع طلاب المدرسة بما يعرفونه عن مقدرة بعض طلابها وعن اخلاقهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم خارج المدرسة . فلهذا يجدر بكل طالب أن يعلم بانه مسئول عن سمعة مدرسته وليس عن سمعته الخاصة فقط ، ويجب ان يستهدف في كل ما يفعل رفع اسمها واعلاء سمعتها بين الناس ، وان يحث كل واحد من اخوانه على أن يفعل مثل ذلك وأن يجعل لهم من نفسه نموذجاً حسناً وقدوة صالحة وبذلك يخدم نفسه ويخدم المدرسة التي اسعده الحظ بالانتماء اليها . ومن الطبيعي ان ذلك لا يتم إلا بحسن اخلاق الطالب وتصرفاته وسلوكه امام الناس . اذ كما نريد من الطالب أن يكون مثالا للاخلاق العالية داخل المدرسة ، فيعامل اخوانه بلطف ويحترم مدرسيه ويطيع أوامر ونظم مدرسته ، كذلك يطلب اليه أن يعامل الناس خارج المدرسة بما يليق به كطالب ، ويحترم غيره ، ولا يخرج على النظم والقوانين والتقاليد الحسنة فيظهر بذلك للناس الفرق بينه وبين أبناء الازقة

والشوارع ، فيكون بذلك خير داعية للمدرسة .

هذا من جهة اعتبار الطالب عضواً في مدرسته ، على ان هناك واجباً آخر عليه باعتباره عضواً في صفه ، فعليه ان يحاول رفع مستوى صفه وسمعته بين صفوف المدرسة باجتهاده وسلوكه ونشاطه المدرسي .

٣ — تنظيم منهج يومي لحياة طالب

لاشك في أن العمل المنظم ينتج اكثر من ذلك العمل غير المنظم اذ لا اعتبار لكمية العمل فقط في انتاج أي شيء وانما يجب الاهتمام بنوع ذلك العمل وكيفيته أيضاً . ونوع العمل انما يقوم بلا شك على تنظيمه ومن الواضح ان ضياع اوقات طلابنا واهمالهم وعدم قيامهم بواجباتهم المدرسية ، يعود الى عدم تنظيمهم حياتهم اليومية بل تركها للصدف فاصبحت فوضى ليس فيها من الفائدة إلا القليل جداً . ان هذا يستدعي بلاشك تنظيم الحياة اليومية باسلوب يكفل عدم ضياع الوقت والاستفادة من اوقات الفراغ وتعيين كل جزء من اجزاء النهار لنوع من العمل . فيصبح من الضروري لكل طالب اذن أن يعود نفسه على نوع من النظام يلزم نفسه بالسير بموجبه في مختلف اعماله اليومية .

ولا شك في ان الشعور باهمية الوقت والانتباه لمرور الزمن ، هو الشرط الاول الأساسي في تنظيم حياة الانسان وتنسيق اعماله المختلفة . فمتى ما تحقق هذا الشرط استطاع المرء أن يخطو الخطوة الثانية فيقسم وقته بصورة مناسبة على اعماله وفعالياته المعتادة ثم يواظب على مراعاة

هذا التقسيم والتقيد به يوماً بعد يوم . وقد اصبحت الحياة المصرية تتطلب مقداراً اكبر من ذي قبل من التنظيم والترتيب ، ذلك لازدياد تعقدها وتنوع مظاهرها وحالتها الاجتماعية ، بحيث لم يعد من المستبعد ان يشغل الأنسان نفسه طيلة يومه من دون أن ينتج شيئاً نافعاً حقاً . ولهذا صار لزاماً على من يريد أن يعيش وينتج في مجتمع راق ان يضع لنفسه منهجاً يسير عليه في حياته اليومية ، ويقدر بموجبه نتائج اعماله وطرق اتصاله .

ان هذا المنهج المنظم ضروري في كل أدوار الحياة ولا سيما في دور الدراسة عندما يكون الفرد في طور النشوء والتعلم في معاهد لها خطط منظمة ومناهج معلومة فيشعر بضرورة انسجام اعماله مع تلك المناهج والخطط . ولا ريب في أن الطالب الذي يرتب لنفسه منهجاً يومياً يناسب مرحلة دراسته وظروف معيشته الأخرى ، فيعرف متى يطالع ومتى يستريح ومتى يلعب ومتى ينام ، سيكون حتماً اقرب الى النجاح والتفوق من غيره الذي لا يسير على هذا المنوال . كما أنه يتخلص من براثن التشويش والاضطراب الذي يقلق باله ويحرمه لذة العيش ومتعة الراحـــــة.

والمنهج اليومي هو الواسطة الوحيدة للتخلص من ذلك الارهاق الممض الذي يتعرض له الطالب قبيل الامتحانات ، عندما يحاول عبثاً أن يعوض عن جميع ما فاته من السعي في مدة قصيرة جداً ، ثم لا يلبث أن

يكتشف بعد ذلك بحزن وأسف عميقين ان التضحية الجسيمة لم تكن تتناسب مع النتيجة التي حصل عليها ، ويجب أن لا يغرب عن بالنا أن على وضع منهج يومي وتطبيقه في مرحلة الدراسة يكون في الفرد عادة راسخة تفيده في جميع مراحل حياته وتمهد له سبل النجاح اينما حل وكيفما اشتغل .

ان أحسن نظام يوسعنا أن نضعه للطالب فيستفيد من اتباعه ويصل الى غايته هو كما يلي :

١ — النهوض المبكر والنوم المبكر: لأن ذلك ادعي للنشاط وحصول الجسم على الراحة الكافية وقد قال الرسول ﷺ : (نومة الصبح تورث الفقر)

٢ — تنظيم أوقات الطعام : وهذا له علاقة مهمة جداً بصحة الفرد اذ كما يقول الرسول العربي : «المعدة بيت الداء» وكما يقول المثل المشهور « ادخال الطعام على الطعام داء » ان هـذا يدعونا الى التعود على تناول الطعام بين فترات معينة تترك المعدة خلالها فرصة لهضم الطعام .

٣ — تعيين أوقات خاصة للمطالعة وتحضير الواجبات : هذا يتطلب من الطالب ان لا يترك مطالعاته وتحضير واجباته للصدف والظروف ، وانما عليه أن يتحكم فيها ويعين لها قسماً من وقته ، فيعود بذلك على تهيئة ذهنه في الوقت المخصوص للمطالعة ، ويكسب بذلك فائدة أخرى هي أنه يرى مجالا لتحضير دروسه وعدم تركها تتجمع ، الامر الذي ينهك قواه

عندما نحاول تحضيرها ، ويجب أن نميز بين نوعين من المطالعة ، الاول ونقصد به الدرس والتحضير للواجبات والدروس المدرسية ، والثاني هو المطالعة الخارجية وغرضها بالدرجة الاولى المساعدة على فهم المادة الدراسية ثم زيادة معلومات الطالب وتنمية ثقافته . ويجب أن لا يغرب عن بالنا أن الدراسة في المدرسة لا تستهدف الفائدة الآنية التي يحصل عليها الطالب من تمامه مادة جديدة فقط ، بل انما هي الى جانب ذلك اعدادية لدراسة أوسع منها . ولذلك يجب الاهتمام باعتباره اساساً لما سيتعلمه الطالب في المستقبل .

وفي الواقع أن دروس المدرسة وحدها لا تكون من الطالب شخصاً مثقفاً واسع الاطلاع ، بل هي تذوق الطالب ألواناً من المواضيع لتولد فيه الرغبة في التوسع فيها فيما يطالعه من الكتب والمصادر المختلفة الى جانبها. ان هذه المطالعة والرغبة في توسيع المعلومات تؤدي بالطالب الى حب البحث والتدقيق كما أنها تساعده على الاطلاع على وجهات نظر متعددة للموضوع الواحد ، وذلك مما يدعو الى تحرر فكره من القيود ووجهات النظر التي يفرضها الكتاب المدرسي كما أننا يجب أن نعلم أن مطالعة الكتب الخارجية تزيد في مادة الطالب وثروته العلمية وتوسع دائرة معلوماته العامة ولا سيما في هذا العصر الذي تعقدت فيه الحياة الاجتماعية ، وتشعبت مظاهر المدنية وأصبح من الضروري لمن يريد أن يساهم مساهمة تامة في حياة المجتمع من أن يكون ذا ثقافة عامة واسعة بالاضافة الى ثقافته أو

مهنته الخاصة ، بحيث يصبح قادراً على انتقاد ما يقع تحت عينيه من آراء وافكار على ضوء معلوماته الواسعة .

على أن هذه المطالعة يجب أن تكون من النوع المنظم المفيد ، فلا يصح مثلا أن يبدد أوقاته بمطالعة الاشياء التافهة ، أو الكتب الخرافية أو المنافية للاخلاق والآداب العامة . والاجدر به في بادىء الامر أن يستشير مدرسيه فيما يطالعه من الكتب حتى ينمو عنده الذوق الصحيح وتقوى فيه ملكة الاختيار .

ان الطلاب في البلاد الغربية لا يكتفون بالكتب المقررة للدرس أو بالملاحظات في المدرسة ، بل يعتمدون ، بالاضافة الى ذلك ، على عدد كبير من الكتب والمجلات . ولا شك ان الطالب الذي يطالع بعض الكتب الأخرى الى جانب الكتب المقررة ، يوسع دائرة معلوماته ويطلع على وجهات نظر متعددة في الموضوع الواحد . فتتولد عنده رغبة في متابعة المطالعة والدراسة ، فيواصل دراسته مثلا في موضوع لم يأخذ عنه في المدرسة إلا القليل . ولا شك في أن هذا مما يفسر لنا ظهور العلماء المخترعين في الغرب وندرتهم عندنا . فان (بنيامين فرانكلين) العالم الطبيعي المشهور الذي اثبت وجود الكهربائية في الجو واخترع مانعة الصواعق لم يكن في أول أمره غير عامل بسيط في مطبعة صغيرة ، إلا أنه انصرف الى التتبع والدراسة الشخصية حتى أصبح من النابغين . ومثله (ستيفنسن) مخترع القاطرة البخارية ، فانه لم يكن سوى عامل بسيط إلا أنه أولع

بالدرس والمطالعـــة . وكان يعمل ساعات كثيرة في النهار باعمال منهكة لكي يحصل على أثمان الكتب التي يحتاجها ، فاصبح بفضل مطالعاته وتتبعه من عظماء المخترعين .

ولا شك ان هذا يدعونا الى الاقتداء بطلاب الغرب وعدم الاقتصار على ما نأخذه في الصف أو حفظ مافي الدفتر أو الكتاب فقط . فقد سبق ان أشرنا الى وجوب الاهتمام بمكتبة المدرسة والعناية بها ، والآن نشير الى وجوب الاستفادة منها وتنميتها لتكون أساساً مشجعاً للطلاب على المطالعة التي نحن بصدد البحث فيها .

٤ ـــ تخصيص وقت لترويح النفس وترويض الجسم : لا شك في أن جسم الانسان يحتاج ، بعد قيامه بالجهود اليومية المختلفة ، الى شيء من الراحة يسترجع بها قواه ، ورياضة تزيد في نشاطه وتقوي من بنائه . ونحن اذا دعونا الى حياة الجد والعمل فان ذلك ليس معناه أن يكون بدرجة ترهق الجسم ، بل يجب أن يكون هناك من الوقت ما يساعد على استجمام الشخص . على أنه يجدر بنا أن نذكر اننا لا نقصد بترويح النفس واراحة الجسم الانصراف عن العمل الى بعض الملاهي التي لا تقل في اتعابها للجسم عن العمل نفسه ، وانما نقصد بذلك التمشي والتجول في الهواء الطلق والحدائق الغناء وسماع شيء من الموسيقى وممارسة بعض الالعاب الرياضية الخفيفة .

ثم اننا بوسعنا أن نستفيد من اوقات فراغنا في الحصول على الراحة

واللذة معاً فلا نضيعها في كسل وخمول ، ان استعمال اوقات الفراغ بصورة صحيحة من اهم المشاكل التي نراها في مجتمعنا ، ولذلك يجب ان تكون من الامور التي تستحق العناية والتفكير بها . وفي الواقع ان قسماً كبيراً من اعمارنا يذهب سدى لاننا لانعرف كيف نستعمل اوقات فراغنا ونستفيدمنها . فاطفالنا يقضونها في الحارات والشوارع ، وشبابنا وكهولنا يقضونها في المقاهي حيث لا راحة فكرية ولا رياضة بدنية ، وانما هي اوقات تصرف فى كلام لاقيمة له او فى لعب لا فائدة منه ، ولا يقصد من ذلك سوى قتل الوقت ليس غير .

ولاشك فى ان أسباب ذلك ترجع الى عدم وجود اندية وجمعيات فلا نجد مكاناً نرتاض او نجتمع فيه غير المقهى ، ولذلك يصبح من الواجب تأسيس اندية للالعاب الرياضية ، وجمعيات علمية وادبية ومكتبات عامة وحدائق واسعة ، ثم توجيه افراد الأمة الى الأستفادة من هذه المؤسسات فى قضاء اوقات الفراغ . ثم هناك بعض الأعمال التي يهواها الفرد ويولع بها ، كأن يكون له ولع خاص او هواية فى نوع من انواع العمل اليدوي ويمارسه فى اوقات فراغه للترويح عن النفس والأستمتاع فيصرف بعض اوقات فراغه مثلا فى الأشتغال بالبستنة وزرع الأشجار والزهور وتعهدها . أو يصرف بعض الوقت لممارسة التصوير والرسم والتقاط الصور الجيدة للاشخاص والمناظر الجميلة . او يقوم بعمل مجموعة منسقة من الطوابع او الصور او الحيوانات المحنطة

وماشا كلها او وجه اهتمامه الى تربيــة بعض الحيوانات والعناية بها كتربية الطيور الداجنة والأرانب وغيرها .

ان مثل هذه الوسائل تساعدنا بلا شك على قضــاء بعض اوقات فراغنا فنحصل بواسطتها على الراحة والتسلية معاً .

٤ – العلاقات بين الطلاب « التعاون وتكوين الصداقات »

قلنا ان المدرسة مجتمع صغير ، ولكي يسير هذا المجتمع نحو الغاية التي تستهدفها الامة ، يجب أن تسود روح التعاون والثقة المتبادلة بين افراده . ولا شك في ان هذا التعاون وليد لنوع من العلاقات القائمة بين هؤلاء الافراد وكما طلبنا الى الطالب ان تكون علاقتــه بمدرسيه علاقة احترام وتقدير ، كذلك نطلب اليه أن تكون علاقته مع بقية اخوانه الطلاب مبنية على التعاون والأحترام المتقابل ، والشعور بالعمل المشترك . والأنسان كمخلوق اجتماعي يميل بطبعه الى التآلف والتعاشر مع الآخرين ، بل لم يوجد الأنسان يوماً من الأيام بمفرده ، إذ اننا في كل أدوار التاريخ لا نجد فرداً إلا وهو جزء من مجموع . وكلما تعقدت الحياة وازدادت مشاكلها كانت الحاجة ادعى الى الأجتماع مع الآخرين للتعاون معهم في حل المشاكل ومقاومة المصاعب الأخرى . فمهما كان الشخص اذن يميل الى العزلة والأنفراد فهو محتاج حتما الى صديق يعول عليه في حل مشاكله ويستفيد من اختباراته في الحياة .

ان مايسود في المدرسة من العلاقات والروابط الفكرية والأجتماعية لاشك وانها تساعد الطالب على الأتصال بالآخرين والتعرف عليهم فان الدراسة المشتركة والاجتماعات المتكررة لمناسبات مختلفة تهيء للطالب فرصة لان يجد بين اخوانه من يشتركون معه في الميول والولع بامور معينة ، او يتقاربون معه في التفكير والقابليات فيميل الى التآلف معهم والتقرب منهم فتنشأ بذلك الصداقة بينه وبينهم . والصداقة الصحيحة هي ما قامت على أساس المنفعة المشتركة والتقارب في الميول والنزعات والتشابه بين الأولاع وليس على المنافع الشخصية الموقتة إذ سرعان ما تزول هذه المنافع فتزول الصداقة معها . ان أيام الدراسة تعمل ، بلاشك على توثيق عرى الصداقة القائمة على الأسس التي ذكرناها . والفرد لايحتاج الى الأصدقاء في المدرسة فحسب ، بل وفي خارجها أيضا . وخير الأصدقاء ، بلاشك ، هم اولئك الذين جلس وإياهم لمدة طويلة في صف واحد ، ومرت عليه وإياهم تجارب مشتركة وحياة متشابهة . وذلك لأن الصداقة التي تنشأ بين الأفراد منذ نعومة اظفارهم وتنمو وتتكامل مع تقدمهم نحو النضوج والرجولة لهي من اعز الصداقات عليهم ومن اكثرها ثباتا على غير الدهر وطوارىء الحدثان . وناهيك عما يحمله كل فرد من الذكريات الجميلة عن حياته المدرسية وعن الاوقات السعيدة التي قضاها مع اقرانه فيها ، ولاسيما مع ابناء صفه منهم . ولا ادل على مبلغ تأثيرها عليه وهو فيها .

ومن المؤكد ان حظ كل طالب من هذه السعادة يتوقف على نوع علاقاته مع زملائه في الدراسة ، فان كان من اولئك الذين عرفوا بلطف المعاشرة ودماثة الخلق كان باستطاعته ان يجتذب قلوب اخوانه اليه ، وان يوثق بينه وبينهم اواصر المحبة والصداقة الحقيقية التي تستمر حتى بعد مغادرة المدرسة وتكون مصدر سرور وموئل اعتماد ونجدة عندما تدعو الحاجة لذلك . اما اذا كان فظا غليظ القلب شرس الطباع لا يحترم زملاءه ولا يراعي حقوقهم ومشاعرهم انفضوا من حوله وحاذروا الدخول في علاقة معه وباتت حياته موحشة مقفرة من كل عاطفة كريمة واستحالت ذكرياته المدرسية الى سلسلة مؤلمة من حوادث الخصام والتنابذ ، وكثيراً ما يشعر مثل هذا الشخص بعد ذلك بندم شديد على طريقة سلوكه ويتمنى لو انه يستطيع أن يرجع الى طور الدراسة مرة ثانية فيصلح ما ارتكبه من الاخطاء في معاملاته لاخوانه ، ولكن الزمن غير آبه بمثل هذه التحسرات والتمنيات . واللبيب العاقل هو الذي يقدر العواقب ويدرك الأمور قبل فوات الأوان .

٥ ـ الدروس للفائدة لا للامتحان

نجد وياللاسف ان بعضاً من الطلاب يبددون اوقاتهم بالكسل واللهو المضر ولا يهتمون بدروسهم وواجباتهم المدرسية ، ولا يتذكرون وجوب

السعي في دروسهم إلا قرب أوقات الأمتحانات حيث يهرعون بقلق وخوف عظيمين الى الانكبــاب على دروسهم ليل نهار غير آبهين بما يحتاجون اليه من النوم والراحة، أو بما يصيب صحتهم من التلف. وقد يستطيع بعض هؤلاء الطلاب أن يجتازوا الامتحان بهذه الطريقة ، فاذا ما انقضى هذا الأمر اطبقوا كتبهم كما كانت وتركوا السعي جانباً ونسوا بسرعة ما يحتمل أن يكون قد علق بأذهانهم من المعلومات في تلك الفترة الوجيزة . ان هذا النوع من الدرس ، كما مر بنا آنفاً ، ينهك قوى الطالب العقلية والجسمية ولا يوصله في أغلب الاحيان الى بلوغ النجاح ، وهو لا يدل إلا على قصر نظر الطالب وسوء فهمه للغاية التي جاء من اجلها الى المدرسة . اذ ان الأمة تؤسس المدارس وتبذل في سبيلها النفقات الطائلة والجهود الجبارة وتحرص على ارسال الاحداث اليها لكي يتعلموا حقيقة ويستفيدوا من جميع النواحي ثقافية كانت أم خلقيــة أم صحية أم غير ذلك .

ويجب ان نفهم جيداً ان الامتحان ليس إلا احد المقاييس التي تساعدنا على بعض ما توصلت اليه المدرسة من النتائج عنــــد القيام بواجباتها فاذا أراد الطالب ان يسجل هذا المقياس بنتيجة موهومة أو غير صحيحة فانه يكون بذلك قد غش نفسه وخدع هيئة المدرسة وبالنتيجة خان امته واضاع جهود المجتمع الذي هيأ له اسباب الدرس والتعلم ولو فرضنا انه تمكن من ان يؤثر على هذا المقياس عدة مرات فيجتاز

الامتحان بالشكل الذي أشرنا اليه ، ويحسب في زمرة الناجحين ، فلابد من أن تنشأ في المستقبل ظروف ومناسبات تستلزم منه ان يستعمل ما زعم انه قد تعلمه في المدرسة ، فيظهر هناك عجزه وفشله وحينئذ يصطدم بالواقع فيتجرع مرارة السقوط والفشل .

وعلى العكس من ذلك التلميذ الجيد الذي يجعل نصب عينيه اكتساب المعرفة والاخلاق والاستفادة من المدرسة ، فانه ينظر الى الامتحان كفرصة يستطيع أن يبرهن بواسطتها لمدرسيه واقرانه على سعيه ومقدرته ، ويعتبره وسيلة لاكتشاف مواطن الضعف في معلوماته ليتمكن من معالجتها وتقويتها . وان مثل هذا الطالب اذا عثر به الطالع أو اصابته بعض الطوارىء فلم يستطع اجتياز الامتحان ، فانه لابد من ان يشق طريقه نحو النجاح عاجلا أو آجلا لانه يملك المادة الاساسية التي يقدر ان يبني منها لنفسه سلماً يرقى به الى ذروة المجد ، هي مادة العلم والأخلاق .

وهناك نقطة اخرى مهمة يجدر بنا الاشارة اليها قبل انتهائنا من الموضوع هي قضية الوازع النفسي في الدرس والتحضير فقد ثبت أنه مما يزيد في ثبات المادة ورسوخها في ذهن المتعلم هي ان يقوم على تعلمها برغبة واهتمام لا بدافع الحصول على النجاح فقط . ولذلك نرى من الضروري أن ينصرف الطالب الجيد الى تحضير دروسه برغبة ولهفة . وغايته من ذلك التعلم وليس التخلص من عبء مفروض عليه أو للنجاح

في الامتحان فحسب ، ويجب ان نعلم أيضاً ان النجاح ليس غاية التعلم في المدرسة وانما هو نتيجة له ، إذ ان الطالب الذي يتقن درسه ويفهمه جيداً ، أي يتعلمه ، ينجح لا محالة ، أما الطالب الذي يحضر درسه لكي ينجح فقط فانه لا يضمن تعلمه ولذلك يجب ان يكون شعار الطالب في درسه وتحضيره « الدرس للفائدة لا للامتحان » .

٦ — الغش في المدرسة واضراره الفردية والاجتماعية

رأينا ان الغاية من المدرسة ليس تزويد الطلاب بالحقائق العلمية ونقل الافكار المفيدة اليهم فحسب ، بل هنالك بالاضافة الى هذا واجب تعويد الناشئة على أساليب الحياة الصحيحة وغرس العادات والاخلاق الملائمة للحياة الاجتماعية التي يعيشون وسطها في نفوسهم ، وربما كانت هذه العادات والسجايا الاخلاقية أهم جزء من غاية المدرسة .

والى جانب ما تغرسه المدرسة في نفوس ابنائها من المبادىء الاخلاقية القويمة التي تساعدهم على الاتصال والتعاون الاجتماعي ، فهي تحاول بنفس الوقت أن تقتلع منهم ما يتصفون به من مساوىء وصفات ذميمة تحول دون توجيههم وجهة صالحة يفيدون بها انفسهم ويخدمون امتهم . واولى هذه النقائص التي تحاربها المدرسة ، لانها لا تتلاءم واهدافها ، هو الغش الذي يتعاطاه بعض الطلاب في حياتهم المدرسية .

وابرز معاني الغش هو ان يعتمد بعض الطلاب على سرقة المعلومات

في اثناء الامتحان من غيرهم ، أو من الدفاتر والكتب بصورة معيبة شائنة ، وهذا في الواقع لا يختلف عن السرقة في شيء ، فكما ان الشخص الذي يسرق شيئاً من أموال غيره يكون عرضة للعقاب والمسئولية الاخلاقيـة وازدراء الآخرين ، فان الطـالب الذي يغش لا يختلف عن ذلك ، لانه بغشه هذا لا يسرق أموالا وانما يسرق معلومات غيره . كما ان الطالب الغشاش منافق بنفس الوقت لانه يحاول ان يظهر نفسه للمدرس بانه قـد تعلم درسه وفهمه ، بينما هو في الواقع على خلاف ذلك ولا نعني بالغشاش ذلك الذي يسرق المعلومات من غيره فقط وانما ذلك الطالب الذي يعاونه أيضاً . اذ انه شريك له في جريمته ، شأنه شأن الذي يعاون غيره على ارتكاب السرقة وغيرها من الجرائم المشينة .

ولا يقتصر مفهوم الغش على ما ذكرنا فحسب ، وانما نعني به أيضاً كل انواع التحايل والتضليل والمراوغات التي يقوم بها الطلاب في المدرسة لغايات مختلفة ، كاختلاق بعض المعاذير الكاذبة لتبرير الخطأ أو التقصير في أداء الواجبات أو الغياب عن المدرسة ، أو محاولة التزلف الى المدرسين أو التوسط لديهم بقصد الحصول على النجاح .

ولو حاولنا دراسة الاسباب الاصلية التي تدفع بعض الطلاب الى ارتكاب ذلك لوجدناها لا تتعدى التهاون والكسل . فان الطالب الذي يتهاون في سعيه . وتأدية واجباته ، ويعتاد تأخير أعماله ويضيع اوقاته في التكاسل والخمول تتراكم عليه الواجبات الكثيرة ، وحينما يحين وقت

مطالبته بها يجد نفسه مهما حاول ، عاجزاً عن القيام بما فاته واللحاق برفاقه فيضطر بتأثير هذه الحالة الى الغش والكذب ليستعيض بهما عما ينقصه من المعرفة والجدارة والمعلومات .

لقد أشرنا في الفصل السابق الى ان النجاح من صف الى آخر في المدرسة ليس هو الغاية الوحيدة التي يأتي من أجلها الطالب ، بل ان التعلم واكتساب المعرفة والتخلق بالاخلاق الفاضلة ، هي الغاية الاساسية التي يجب أن يستهدفها الطالب من دراسته . وعلى هذا فان الاعتماد على الغش في الامتحان للحصول على النجاح بعيد جداً عن هدف الدراسة الصحيحة . ان الطالب الذي ينجح بواسطة الغش يكون قد خدع نفسه وأضاع جهود غيره بنفس الوقت ، اذ ان نجاحه هـذا ليس دليلا على تعلمه . كما يجب ان لا يعزب عن بالنا ان هذه الاعمال لابد وان يأتي يوم تنجلي فيه ويفتضح أمرها فتجعل صاحبها عرضة للازدراء والعقاب بالاضافة الى تعوده على ارتكاب أعمال غير مشرفة واعتماده عليها في قضاء واجباته . فيظهر حينذاك على حقيقته ويبين فشله وعجزه وبالاضافة الى هذا الفشل الذي يصيبه في حياته فان الغش يولد في نفس صاحبه التردد والخوف ، ثم التكاسل والتهاون في اداء الواجب ، ويضعف اثر الوازع النفسي فيه . كما انه يدعو الآخرين الى عدم احترامه والاعتماد عليه . ناهيك بوخز الضمير والآلام النفسية التي تساوره حينما يخلو بنفسه ويتذكر ما قام به مما يدعو الى الحطة والاحتقار .

ولا يقتصر اثر الغش السيء على الطالب وهو في المدرسة وانما يتعدى ذلك الى التأثير عليه عندما يخرج الى الحياة العملية لأنه بغشه في المدرسة يكون قد تعود على هذه العادة التي لابد وان تسوقه الى ارتكاب بعض الاعمال بصورة غير مستقيمة مما يؤدي الى تحطيمه في النهاية . كأن يكون موظفاً مختلساً أو حاكماً مرتشياً أو ضابطاً خائناً لوطنه وغير ذلك من خيانة الواجبات الاجتماعية .

وبوسعنا ان نقول ان وجود بعض الغشاشين في المدرسة سيكون عاملا في خلق بعض الخائنين والمجرمين في المجتمع لان طلاب اليوم هم رجال الغد . فالغش بهذا الاعتبار ليس خطراً مدرسياً فقط وانما هو خطر اجتماعي كبير اذ ان المجتمع الذي يتطلب من افراده التعاون وبذل الجهود في سبيل تقدمه لا يستطيع ان يضمن الحصول على ذلك من افراد اعتادوا الغش وقامت أعمالهم على اساس المراوغة والتضليل . اضف الى ذلك ما تتكبده الامة من خسائر من جراء وجود امثال هؤلاء الافراد فيها ، الذين هم أشبه بالنبات الطفيلي الذي يمتص ما أعده غيره من غذاء ، حيث انهم يحاولون التمتع على حساب المجتمع فيكونون بذلك قوة مستهلكة لا يؤمل منها نفع المجموع .

والخلاصة ان الغش كما شرحنا تأثيره ، يتنافى مع اهداف المدرسة العلميـة والتربوية ، فهو كما رأينا سرقة ونفاق ، يلحق بصاحبه الضرر الاكيد كطالب في المدرسة وكفرد في المجتمع ، بالاضافة الى انه نواة

لخطر اجتماعي يتهدد المجتمع في صميم مقوماته من التعاون والاخلاص في أداء الواجب .

ولعل في ما ذكرناه عن الغش كفاية لان يفسر لنا أسباب اهتمام المدرسة بمقاومته بكل جهودها ، فتحتقر الطالب الذي يلجأ اليه وتفرض عليه العقاب لتأديبه وليكون رادعاً لغيره بنفس الوقت ، ولذلك نرى الطالب الذي يحرص على مستقبله ويغار على سمعته وكرامته ، ويشعر بقيمة الجهود التي تبذلها امته في سبيل تعليمه ، ويقدر هذه العواقب التي أشرنا اليها حق قدرها ، عليه أن يكون عاملا فعالا في مساعدة المدرسة في القضاء على هذا المرض المدرسي الذي يكون نواة لخطر اجتماعي ، فلا يساعد غشاشاً في تنفيذ مآربه بل عليه ان يحتقره ويقاومه ويخبر عنه ، وبذلك يكون قد أدى واجبه كعضو نافع لامته ووطنه .

علاقة الطالب بالمجتمع

الخدمات التي يقوم بها الطالب تجاه المجتمع

هناك نواح اجتماعية متعددة فيها مجال واسع لان يظهر الافراد نشاطهم واخلاصهم لأمتهم ، ورغبتهم في العمل على رفع مستوى حياتها والطلاب في كل امة فئة فعالة . ينتظر منها ان تجنح دائماً الى الخدمة الاجتماعية وان تبادر الى الاشتراك بهذه النواحي من الحياة كلما دعت الحاجة الى ذلك . ومما لاشك فيه انهم اذا تعاونوا وتظافرت جهودهم

وانتظمت اعمالهم يستطيعون الاضطلاع بواجبات هامة ، والحصول على نتائج باهرة في حقل خدماتهم الاجتماعية .

ان الأمم التي في بدء نهضتها أحوج من غيرها الى هذه الخدمات فهناك اميون يجب تعليمهم ، وضعفاء يجب مساعدتهم ، ومرضاء يجب اسعافهم وغير ذلك من النواحي المتعددة التي فيها مجال واسع لكل فرد من افراد الامة لأن يظهر صدق وطنيته واخلاصه . والطلاب في اكثر الامم الراقية يبادرون قبل الجميع الى التطوع في هذه الأعمال فنراهم يكونون الكتائب لجمع الاعانات للمنكوبين ، كمنكوبي الزلازل والفيضانات وما شاكلها ، ويتطوعون في فرق الاسعاف في اوقات الحروب والاوبئة وحدوث الحرائق وغيرها . كما انهم يأخذون على عاتقهم القيام بمشاريع اجتماعية اخرى واسعة النطاق كمكافحة الامية وانعاش القرى ورفع مستوى الحياة الريفية واصلاح الاحياء الفقيرة في المدن الكبيرة . وكثيراً ما يبذلون جهوداً كبيرة في سبيل تعليم الفلاحين بعض طرق الزراعة الحديثة ، وقواعد الصحة العامة ، والعناية بالاطفال ، بواسطة القاء المحاضرات وتوزيع النشرات وعرض الرفوق السينمائية وغير ذلك من الوسائل التي تكفل لهم تحقيق غاياتهم .

على ان هذا لا يعني ان الطلاب يجب ان ينصرفوا عن واجباتهم المدرسية الى امور واعمال اخرى ، إذ من المسلم به ان الطالب يجب ان يهتم ، قبل كل شيء بانجاز واجباته المدرسية على اكمل وجه . واذا رأى

لديه بعد ذلك متسعاً من الوقت وفضلة من النشاط فيجب ان لا يبددها في امور وأفعال غير منتجة ، وانما يجدر به أن ينفقهما في خدمة امته وبلاده حسب ما يتلاءم مع سنه وقابلياته ومركزه كطالب مدرسي .

والذي نطلبه من طالبنا هو أن يكون جندياً متطوعاً في تلك المؤسسات التي تستهدف القيام بمثل هذه الخدمات التي أشرنا اليها ، كجمعية حماية الاطفال والهلال الاحمر ومكافحة الأمية والارشاد الصحي فلا يتأخر عن عمل ما في وسعه لمعاونة هذه المؤسسات مادة ومعنى . ثم عليه ان لا يألو جهداً في مد يد المساعدة والمعونة الى الضعفاء والمعوزين من أبناء وطنه ليخفف عنهم بعض آلامهم .

اسئلة للبحث والمناقشة

١ — هل يمكن للعائلة أن تقوم مقام المدرسة في جميع الامور ؟

٢ — هل أصبحت الحاجة الى تأسيس المدارس في العصر الحاضر أشد مما كانت عليه قبلا ؟ لماذا ؟

٣ — ما هي علاقة المدرسة بالخصائص والتقاليد القومية لكل امة ؟

٤ — ما هي أهم مضار الانقطاع والتغيب عن المدرسة ؟

٥ — ما هي أحسن الطرق للمحافظة على الدوام في المدرسة ؟

٦ — ما الغاية من وجود النظم المدرسية ولماذا يجب أن يخضع لها الطلبة ؟

٧ — ما هي اوجه الشبه والأختلاف بين النظم المدرسية والنظم الأجتماعية الاخرى ؟

٨ — كيف يستفيد الطالب من وضع منهج يومي لاعماله ؟

٩ — هل يأتي الطالب الى المدرسة للحصول على المعلومات فقط ؟

١٠ — أيهما أهم في نظر المدرسة اعطاء المعلومات للطلاب أم تكوين السجايا والاخلاق الحسنة فيهم ولماذا ؟

١١ — هل الاجتهاد اليومي وعدم اضاعة الوقت يؤثران على نجاح الطلاب واخلاقهم وكيف ؟

١٢ — كيف يجب أن تكون علاقات الطلاب بعضهم ببعض في أثناء الحياة المدرسة ؟

١٣ — ما هو تأثير العلاقات المدرسية على علاقات الطلاب بعد مغادرة المدرسة ؟

١٤ — كيف يجب أن تكون علاقة الطلاب بمدرستهم وما تأثير ذلك على سير الدراسة واستفادة الطلاب ؟

١٥ — هل النجاح في الامتحان وحده يدل على استفادة الطالب من المدرسة ؟

١٦ — ما هي الغاية من الدرس والاجتهاد وما علاقة الامتحانات بذلك ؟

١٧ — ما هي أهمية الشخصية الجيدة وما هو تأثيرها على حياة الطالب ؟

١٨ — ما هي بعض الأمور التي تساعد على تكوين الشخصية الجيدة ؟

١٩ — كيف يجب أن يسلك الطالب في المكتبات وغرف المطالعة ولماذا ؟

٢٠ — ما هي شروط الدرس والمطالعة الجيدة ؟

٢١ — لماذا تهتم المدارس بتشجيع الطلاب على العمل اليدوي ؟

٢٢ — اذكر بعض الأعمال والهوايات التي يستطيع أن يهتم بها

الطالب ويستفيد منها .

٢٣ — لماذا يجب أن يهتم الطالب بسمعة مدرسته وكيف يستطيع أن يعمل على اعلائها ؟

٢٤ — هل الطالب مسئول عن المحافظة على اثاث المدرسة وكتبها ومظهرها ولماذا ؟

٢٥ — ما هي بعض الخدمات العملية التي يستطيع الطلبة ان يؤدوها الى الأمة من دون أن يخلو بالقيام بواجباتهم المدرسية ؟

العائلة والحياة البيتية

العائلة

لو نظرت حولك الى أي مجتمع بشري يشتمل على عدد كبير من
لأفراد ، كالمدينة الصاخبة المزدحمة بألوف السكان ، أو كالقرية الهادئة
تي لا تحتوي إلا على بضع مئات من بني البشر ، لرأيت أن ذلك المجتمع
ألف من وحدات أو هيئات اجتماعية صغيرة ، وأن كلا من هذه الوحدات
كون من عدة أفراد تربطهم بعضهم بالبعض الآخر روابط القربى المتينة
تجعلهم يعيشون سوية ويعملون في اغلب الاحيان كالفرد الواحد . ان
ذه الوحدات الاجتماعية الصغيرة هي العائلات وهي بالنسبة للمجتمع
ثابة القطع الصغيرة المتماسكة التي يشاد بواسطتها البناء الأجتماعي ، ولولاها
كان المجتمع لا يحتوي إلا على ذرات فردية متناثرة لا تصلح للبنيان
تكون كل عائلة من الاب والام واولادهما ، وقد يلحق بها أحياناً
ض الأقرباء . ولذا فان العائلة عبارة عن منظمة اجتماعية قائمة على علاقة
تة ومنتظمة بين الجنسين ، وهي ما يسمى بعلاقة الزواج غير أن البشر
وا بتطورات مختلفة وقطعوا مراحل متعددة قبل أن تصل العائلة الى
الة التي هي عليها الآن ، وهذه المراحل كما تظهر في دراسات علماء
جتماع وتحرياتهم العلمية الكثيرة يمكن أن تجمل كما يلي :

١ ــ عهد القبيل : يرى العلماء أن الانسان عاش في هذا العهد في

اطواره الأولى عيشة اجتماعية قبل أن يعرف العائلة ، فكان البشر يتنقلون من مكان الى آخر على شكل زرافات ويعيشون على الأثمار وصيد الحيوانات ولم تكن هناك عائلة بالمعنى الذي نعرفه اليوم ، بل كان النساء ملكاً مشاعاً لجميع أفراد الرهط من الرجال ، وكانت الأم تتكفل وحدها بتربية الأطفال .

٢ ـ عهد زعامة الأم : فى هذا العهد اختصت المرأة برجل أو بعدد من الرجال وصارت لها الكلمة العليا فى العائلة كما اصبحت سلسلة القرابة تتسلسل منها ، وكانت الأم أشد اتصالا بتربية الأولاد واكثر عناية بهم من الأب الذي كان في الغالب من الأحيان صياداً يتجول وراء صيده فلا تسمح له مهنته بالمكوث وقتاً طويلا بالقرب من أولاده ، أما الأم فكانت تلازم اطفالها وتسهر على تربيتهم وتدير شؤون البيت الأخرى فكان مركزها هذا يدعو الى احترامها والخضوع لسلطتها وما زالت بعض آثار هذا النوع من النظام العائلي باقية حتى الآن فى بعض المجتمعات البدائية .

٣ عهد الزعامة الأبوية : عندما تقدم الانسان فى الحضارة وتكاثرت تكاليف الحياة وصعبت أسباب المعيشة واصبح الرجل يتحمل مشقة هذه التكاليف ازداد مركزه في العائلة أهمية وأخذ مركز المرأة يتضاءل بالنسبة له حتى انتقلت السلطة أخيراً من الام الى الأب واصبح النسب يتسلسل منه بدلا منها ، وساعد على هذا التطور قيام الملكية في دور

الرعي وانتشارها ونشوء الزراعة واستقرار الرجل في بقعة معينة بالقرب من عائلته مما مكنه من الاشراف على شؤونها .

وقد ظهر في هذا العهد نظام تعدد الزوجات ، وصار من الممكن للرجل الواحد أن يقتني من النساء العدد الذي يتناسب مع قدرته على اعالتهن ولكن نظراً لجسامة النفقة اللازمة لاعالة عدد كبير من الزوجات كان من الطبيعي أن لا يكثر من النساء إلا الاغنياء الذين يستطيعون الانفاق عليهن ولا تزال هذه العادة متبعة الى الآن في بعض المجتمعات حتى أنها قد تعتبر مقياساً لمركز الشخص الاجتماعي أحياناً كما نشاهد ذلك بين القبائل مثلا . غير أن أهم دافع للاكثار من النساء قد لا يكون الغنى أو الجاه على الاكثر وانما الرغبة في تكثير أفراد العائلة والحصول على الأيدي العاملة التي تساعد الرجل في عمله .

٤ ـ العهد المشترك : بعد أن قطع الانسان شوطاً كبيراً في مضمار التقدم فارتفع مستوى المدنية وتوسعت مدارك البشر وازدادت معلوماتهم وتجاربهم أخذ الرجل ينتبه الى اهمية المرأة وتأثيرها العظيم على كيان العائلة وسعادتها ، فبدأ قدرها يرتفع وانفسح امامها كثير من الفرص للمساهمة في النواحي الثقافية والعملية ، ولاسيما بعد التطورات الاقتصادية التي ولدت حاجة لتشغيل المرأة ومنحتها شيئاً من الاستقلال الاقتصادي، وقد برهنت المرأة في كل ذلك على كفايتها وجدارتها بأن تشاطر الرجل حياته على قدم المساواة حتى أصبحت منزلتها في العائلة لا تقل عن منزلته

وحلت زعامة الابوين بالاشتراك محل زعامة الأب وأصبح النسب ذا حدين بحيث غدا الأبناء ثمرة الابوين بتواشج نسبهم اقرباء الاب والأم على حد سواء ، ولم يمنع من ذلك اختلاف المرأة في بعض وظائفها الأساسية ، لأن الاختلاف في الوظيفة لم يعد دليلا على قلة الأهمية ، بل بالعكس أصبح الشعور بأهمية الوظائف العائلية أساساً للتعاون المكين الذي ترتكز عليه السعادة العائلية .

وقد صاحب هذا التقدم في الحضارة والمعرفة وانتشار فكرة المساواة الاجتماعية والسياسية شيوع (توحيد الزوجة) وتناقص أمثلة تعدد الزوجات عملياً حتى في المجتمعات التي تبيح ذلك حتى أصبح هذا النوع من الأسر هو النوع الشائع في المجتمعات الحديثة الراقية .

<u>أنواع العائلة في المجتمعات الصناعية والزراعية واليدوية :</u> تختلف العائلة في كثير من الوجوه بحسب المحيط والوسط الاقتصادي الذي تعيش فيه . ففي المجتمعات الزراعية يكون مستوى المعيشة منخفضاً نوعاً ما فلا تتمتع العائلة بكثير من الاشياء التي يتمتع بها أهل المدن ، وتساعد المرأة الرجل في كثير من أعماله اليومية وتكون الزعامة للاب ولكن يخفف منها اشتراك المرأة معه في العمل الاقتصادي وخروجها الى محيط أوسع من العائلة فتنال بذلك شيئاً من الحرية ، ويكثر عدد الاطفال في العائلة وتكون الرغبة في الاتيان بهم كبيرة للحصول على الايدي العاملة ولبساطة الحياة وسهولة اعالة عدد كبير من الاطفال نسبياً ولعدم المام أهل الريف

بوسائل منع الحبل وتحديد النسل ، وينصرف الاولاد منذ الحداثة الباكرة الى مساعدة أهلهم في أعمالهم اليومية فيكون نصيبهم من التعليم والثقافة المدرسية العامة ضئيلا جداً على الغالب ويشعر افراد العائلة عادة بشدة الرابطة العائلية والأعتماد المتقابل . ولكن ازدياد الرخاء الأقتصادي في بعض الأقطار كالولايات المتحدة الامريكية وتقدم وسائل النقل والأتصال تقدماً هائلا أخذ يغير من طراز الحياة العائلية الريفية فاصبح كثير من العائلات الزراعية يتمتع بكل ما يتمتع به أهل المدن تقريباً من الأشياء والخدمات فتقتني الراديو مثلا والسيارة وتشترك بالمجلات والصحف وتستعمل الآلات في الزراعة فتستغني بذلك عن عمل اطفالها وتتمكن من ارسالهم الى المدارس زمناً أطول . كما أن المرأة أصبحت تجد لديها متسعاً من الوقت وفضلة من المـــال تستعين بهما على تهذيب نفسها وتوسيع مداركها فترفع من منزلتها في العائلة وتقترب من الاشتراك مع الرجل في السلطة والزعامة العائلية. وفي الحقيقة ان التطورات الصناعية والا قتصادية قد غيرت معالم الحياة الريفيـــة في كثير من اصقاع الدنيا وخلقت للعائلة الزراعية محيطاً لا يختلف عن محيط المدن الراقية في وسائل الحضارة ومسهلاتها ، ويمتاز عن هذا الاخير بالهدوء ونقاوة الهواء الصحي المنعش والتمتع بجمال الطبيعة وجمالوجه . أما العائلة في المحيط اليدوي ، وهو المحيط الذي يقوم على الصناعة اليدوية ، فتكون قائمة على زعامة الاب زعامة تنطوي على التعسف والاستبداد في كثير من الاحيان ، فالمرأة جاهلة

عادة قابعة في عقر دارها لا تكاد تعرف عن العالم الذي يحيط بها شيئاً يذكر ووظائفها محصورة تقريباً في القيام بالخدمة المنزلية ، والرجل يمارس حرفة يدوية ما بحانوت في خارج بيته ، وقد يمارسها أحياناً في بيته ، وفي هذه الحالة قد يساهم الأطفال والأم أيضاً في العمل ويساعدونه بعض الشيء . ويقتفي الأبناء على الأكثر آثار آبائهم فيمارسون الحرفة ذاتها ، ولذلك ينصرفون منذ نعومة اظفارهم الى الدوام في أماكن عمل آبائهم ويتدربون على الحرف الى ان يبلغوا أشدهم ويتقنوا الصنعة فيصبحون قادرين على مزاولتها بمفردهم . ويؤدي هذا الأنصراف المبكر الى تعلم المهنة عادة الى حرمانهم من الدراسة والتعليم العام والى جهل قسم كبير منهم حتى مبادىء القراءة والكتابة مما يجعل مستواهم الثقافي والأجتماعي واطئاً حتماً . وتعيش الأكثرية الساحقة من العائلات في المجتمع اليدوي عيشة جهل وظلام تعبث بعقولها الأوهام والخرافات وتنتابها الأمراض والنكبات ، ولاشك في أن لجهل الأم وانحطاط منزلتها اكبر الأثر في توليد هذه الحالات واستمرارها .

أما في المجتمع الصناعي فقد اتيح للمرأة أن تخرج من البيت وتزاول انواعاً مختلفة من الأعمال تتناسب مع رغباتها وقابلياتها ، فاصبحت بذلك مستقلة أو قادرة على الاستقلال اقتصادياً ، مما اثر في مركزها العائلي وجعلها تساوي الرجل أو تطمح بشدة الى مساواته في المنزلة العائلية وفي جميع الحقوق الاجتماعية والسياسية أيضاً ، وقد أصبح ميسوراً لديها أن

تحصل على قسم وافر من الثقافة تعزز به شخصيتها وتستعين به على رفع مستوى الوسط العائلي وعلى تربية أولادها تربية صحية واخلاقية راقية. على أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي قد ألجأ عدداً كبيراً من العائلات لأن تعيش في أماكن مزدحمة وفي بيوت ضيقة غير صحية ، كما أن مغادرة الأبوين حضيرة البيت طيلة النهار ورجوعهما عند المساء تعبين منهوكين قد أخذ يهدد الجو العائلي ويحدث مشاكل خطيرة حول العناية بالأطفال عند غياب والديهم عن البيت حتى أن كثيراً من عوائل الطبقة العاملة ، وهي الطبقة التي يكون عدد الأطفال في عائلاتها عادة أكثر منه في الطبقة الوسطى أو الطبقة الفنية ، قد أخذ يميل الى تقليل النسل للتخلص من مشاكل الأطفال ونفقاتهم الاقتصادية . وبالرغم من تيسر العلم وازدياد المدارس واهتمام الحكومات بنشر التعليم فان أبناء الاكثرية الساحقة من العائلات في المحيطات الصناعية لا يحصلون الا على جزء قليل منه لأن الحاجة الى الكسب وتكاليف الاستمرار في الدراسة تضطرهم الى الوقوف في الدراسة عند مستوى منخفض نوعاً ما . ولكن هذه المشاكل وأمثالها ليست ملازمة حتماً لتقدم الصناعة بل من [illegible] الاكثر [illegible] اتقاء الأثر السيئ ، وفي الامكان [illegible] باتخاذ تدابير واسعة النطاق لتدريب الطبقة العاملة ورفع مستوى معيشتها وتهيئة وسائل التعليم والتقدم لأبنائها على صعيد سواء مع سائر أبناء الاصناف الآخرين . وقد بدأت الامم الراقية فعلا باتخاذ هذه التدابير بدرجات

متفاوتة ولا شك أن الديمقراطية الحقيقية تتطلب السير في هذا الاتجاه حتى تزول جميع المساوىء التي تقاسي منها العائلة في المحيط الصناعي ويصبح من الممكن لكل اعضائها أن يقوموا بوظائفهم وواجباتهم أزاء بعضهم البعض وتحقق العائلة أهدافها الاجتماعية وتستفيد من الثمار الفكري البشري وتقدم الانسان المستمر في الحضارة .

٢ — التآزر بين أعضاء العائلة

يقوم المجتمع المتمدن في الوقت الحاضر على التعاون وتقسيم الأعمال بين أعضائه فيؤدي كل منهم خدمة للاعضاء الآخرين حسب قابليته ومهارته ويستفيد لقاء ذلك من جهودهم وخدماتهم لسد حاجاته المختلفة بدلا من أن يحاول القيام بنفسه بتجهيز جميع ما يحتاج اليه في معيشته . وبتقسيم الأعمال على هذه الصورة أصبح في وسع كل فرد أن يتخصص بمهنة أو وظيفة خاصة وأن يكرس جميع جهوده لاتقانها حتى يبلغ فيها درجة عظيمة من الدقة والمهارة وسرعة الانتاج ، وبذلك يتسنى له أن يجعل منتوجه أعظم جودة وأغزر كمية من منتوج الاشخاص الذين لم يراعوا جانب الاختصاص في أعمالهم فيفيد المجتمع ويستفيد من هذا التعاون . وفي الحقيقة يوجد هناك من الاعمال ما لا يستطيع القيام بها فرد واحد مهما أوتي من بسطة في الجسم ومن سعة في العمر والذكاء ، مثال ذلك بناء السفن الكبيرة وتشييد القصور الفخمة ومد السكك

الحديدية ونصب المعامل وما شاكلها من الاعمال التي تستلزم أن يتعاون على انجازها عدد كبير من الناس وإلا كان اخراجها الى حيز الوجود في عداد المستحيلات . وكلما أطلنا التأمل في هذه الظاهرة الاجتماعية ازددنا يقيناً بأنه لولا التعاون المنظم لما تمكن الانسان أن يعيش برفاه وأن يتقدم في مـــدارج المدنية ، وقد يكفي برهاناً على ذلك أن يلتفت أحدنا الى ملاحظة الأشياء التي يحتاج اليها طيلة يوم واحد في حياته من مطعم ومشرب وكساء ومسكن وأدوات بيتية ومدرسية ومن خدمات حكومية وتهذيبية وغيرها فيتبين له جلياً مدى اعتماده على عدد لا يحصى من أبناء جنسه الذين يعملون في أزمنة متباينة وفي أماكن قاصية ودانية لسد حاجاته وتأمين راحته ولو أراد أن يقوم بنفسه باعــــداد جميع هذه الاشياء لاستحال ذلك عليه استحالة تامة بل لما استطاع أن ينجز اكثر من بعض الاشياء البسيطة اللازمة لسد القوت وابقاء الرمق في الجسم والحصول على نوع من المعيشة لا يختلف كثيراً عن معيشة الحيوانات والبهائم ، وذلك هو المستوى الذي كان يعيش فيه الانسان الأول الذي لم يرزق بعد نعمة التعاون بمعناه الواسع . والتعاون يجري في المجتمع على درجات متفاوتة ويحدث ضمن دوائر متعددة تختلف عن بعضها البعض أهمية واتساعاً. ومن أهم أنواعه التعاون الذي يحصل ضمن نطاق العائلة ويجري بين اعضائها حيث يقتسمون الأعمال كل حسب قدرته واختصاصه ويسعون على حد سواء لخدمة العائلة وتوفير أسباب الرفاه والسعادة لما ء فيهم

بعضهم مثلا بتدبير المنزل وتربية الأطفال بينما ينصرف البعض الآخر الى كسب القوت وايجاد المال اللازم لاعالة الجميع ويقوم آخرون منهم بما يقدرون عليه من الخدمات والمساعدات الاخرى ، ويعفى صغار العائلة عادة من القيام بالواجبات الثقيلة وفي تحمل المسؤوليات المعاشية المباشرة ويرشدون الى حصر جهودهم في التعلم في المدارس والتدرب على مزاولة المهن استعداداً للدخول الى معترك الاعمال بعد أن يبلغوا أشدهم . وهكذا تعيش العائلة الصحيحة وحدة متماسكة الاجزاء متلاصقة الذرات يشد بعضها ازر البعض الآخر ويكون منها حجراً صلداً نافعاً يصلح لأن يحتل مكانه في عمارة المجتمع .

٣ — وظيفة العائلة الاجتماعية

ما دامت العائلة تمثل الحجر الفرد الذي يكون مجموعة بناء الهيكل الاجتماعي فهي لازمة لتشييد ذلك الهيكل ، وما دامت هي أصغر الوحدات الاجتماعية واكثرها تماسكا واتحاداً يجب ان تكون النموذج الكامل للتنظيم الاجتماعي القائم على التعاون والتضامن التام . ففي العائلة يقدم الفرد نتاج جهوده على قدر مايستطيع ولكنه يشبع حاجاته مما تغله العائلة بغض النظر عن نسبة ما قدمه الى مجموع دخل العائلة العام ولا يحاسب أعضاء العائلة بعضهم بعضاً على مثل هذا الاشتراك في المنافع لان صلتهم الوثيقة تجعلهم يتقاسمون السراء والضراء وتجعل كلا منهم يتشبث بنيل

الآخرين ويسعى لتحقيقه وهذا هو الاساس الذي طالما نادى به المصلحون الاجتماعيون وطالما نوهت به الاديان الكبرى لتنظيم المجتمعات البشرية وتحقيق الرفاه والسعادة لابنائها وبالاضافة الى ذلك ففي العائلة وحدها يتوفر ذلك النوع من الحياة اللازمة للتربية المستقيمة والمعيشة الطبيعية والاتزان العقلي والنفسي، ففي العائلة تمتزج العواطف وتتحد المشاعر وتتلاقى الآمال وتقتسم المسرات وتسود المؤاسات وتخف صدمات الخيبة والفشل وفي اكنافها يحتمي الضعف ويذل الكبرياء ويستعاض بالالفة والمحبة عن كثير من الخسائر المادية والرغبات الخارجة عن طوع الأمكان فتسكن النفوس وتتجلى الانسانية الوديعة وتأخذ الحياة مجراها الازلي .

٤ — وظيفة العائلة في تربية الاولاد

كما تنبت الازهار والرياحين في البساتين والحقول النظرة كذلك ينشأ الاطفال ويترعرعون في احضان العائلة ويلقون هناك من العطف والعناية والمداراة مالا يستطيعون البقاء في قيد الحياة بدونه إلا فترة قصيرة من الوقت فاذا هم ساروا في طريق الصحة والنماء كانت العائلة مدرستهم الاولى التي يتلقون منها مبادىء الاخلاق والفضيلة ويكتسبون فيها العادات والطباع المرغوبة ويستمدون منها اول معارفهم عن العالم وعن حقائق الحياة الاجتماعية وروابطها المختلفة . وقد اصبح من الامور الثابتة الان لدى العلماء ان للبيئة العائلية تأثيراً كبيراً على امزجة الاولاد

وعاداتهم ولاسيما في ايام الطفولة الاولى ، وان كثيراً من الانفعالات والنوبات العصبية انما هي نتيجة لأوضاع مزعجه وحوادث مشوشة طرأت على الوسط العائلي عندما كان الولد طفلا صغيراً ولذلك اخذت الامم الراقية تهتم برفع مستوى العائلة ثقافياً ومادياً لجعلها وسطاً ملائماً لنمو الاطفال نمواً حسناً ومساعداً على تربيتهم تربية صالحة خالية من الاعوجاجات الخلقية والشذوذ العقلي أو النفسي . وليست مهمة العائلة بمقتصرة على هذه الامور فحسب وانما هي تمتد الى تمهيد السبل واعداد الوسائل لتعليم اولادها وتهذيبهم في خارج البيت أيضاً حتى يساهموا في ثقافة المجتمع ويكتسبوا شيئاً من الخبرة والمران على اساليب الحياة الاجتماعية ويتيسر لهم ان يمهروا في مزاولة عمل أو مهنة صغيرة يستطيعون ان يكسبوا بها وسائل معيشتهم ، وتكون العائلة أو بالأحرى اعضاؤها الكبار في خلال هذا الوقت رقباء على الاحداث ومرشدين لهم يتابعون عن كثب سير نموهم ويمدونهم بالنصائح والارشادات اللازمة لضبط سلوكهم وتقويم ما قد يتعرض للاعوجاج من اخلاقهم فلا غرو بعد هذا اذا اصبحت وظيفة العائلة في تربية الاطفال من أهم الوظائف الاجتماعية ومن أشدها اتصالا بتوجيه حياة الامم وتقرير مصيرها ، ففيها تنبت الحياة الجديدة فتلقى ما يناسبها من التغذية والمساعدة حتى اذا نمت واشتدت كانت العائلة خير عون لها على توسيع الاطلاع واكتساب التجارب وبذلك تستطيع الامة بأسرها ان تضمن لنفسها

استمرار البقاء وان توجد في داخلها ما تشاء من الاخلاق والعلاقات وان تتخذ لها من هذا الدم الجديد المتدفق سلاحا تذب به عن كيانها اذا ما داهمتها خطوب الاعتداء .

● — وظيفة العائلة كوحدة اقتصادية

يسعى الافراد في كل مجتمع للتوصل لاغراض وغايات شتى منها الحصول على المال الذي يستعملونه لشراء حاجاتهم في الحاضر أو يدخرونه لسد عوزهم في المستقبل ، وعليه فكل فرد يحاول ان يحصل بالطرق المشروعة على قدر من المال فاذا ما تيسر له ذلك تراه في اكثر الاحيان لا يستقل باستعماله لاغراضه الشخصية فقط وانما هو يسمح باشتراك افراد عائلته في المنفعة سواء أقاموا بخدمة له لقاء ذلك ام لم يقوموا ، وكذلك يفعل بقية اعضاء العائلة فيجعلون المال الذي يحصلون عليه وقفا على خدمة الجميع . فالعائلة اذن تكون وحدة اقتصادية متضامنة من حيث الصرف والاستهلاك والاستفادة من الثروة في سد الحاجات . ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب ، اذ ان العائلة كثيراً ما تكون وحدة اقتصادية متضامنة للانتاج ايضاً فيتخصص اعضاؤها في فرع من فروع الصناعة مثلا ويتعاونون على القيام بما تقتضيه من الاعمال . وسواء اشتغلوا في عمل واحد أم قاموا باعمال مختلفة كل منهم على حدة فانهم يكونون وحدة اقتصادية من حيث الدخل الاقتصادي ، أي كل

واحد منهم يضيف محصوله الى محصول العائلة ويسعى لتنمية ثروتها المشتركة . وقد تكون رغبة الفرد في خدمة عائلته اقتصاديا من أهم العوامل التي يتوقف عليها العمل والانتاج الاقتصادي . فكثير من الناس من يكد ويكدح لا لاشباع حاجاته فقط وانما لكي يقوم بأود عائلته ايضا ، بل ان عدداً ليس بالقليل منهم من يؤثرون رفاه عوائلهم وتأمين مستقبل اطفالهم حتى على راحتهم الخاصة ، فعند هؤلاء وامثالهم تصبح روابط العائلة حافزاً قويا للعمل والانتاج مهما كان السبيل وعراً ومهما كانت المشقة كبيرة .

٦ — علاقة العائلة بالعائلات الاخرى

قلنا ان العائلة اصغر وحدة اجتماعية وان بناء المجتمع الأوسع يتكون من مجموع الوحدات العائلية ، وعلى هذا فان العائلة الواحدة لا تعيش بمفردها في المجتمع وانما ترتبط بالعائلات الأخرى بروابط كثيرة ينتج عنها نظم وأوضاع اجتماعية مختلفة . فقد تعيش بضع عائلات فقط مع بعضها البعض عيشة بسيطة هادئة في محل صغير تكون حاجات الانسان فيه محدودة العدد ويكون تنوع الاعمال فيه قليلا ولا يوجد هناك مجال واسع لانتشار التخصص المبني على تقسيم العمل فيتألف من ذلك مجتمع القرية . وفي مجتمع قروي كهذا تتصل العوائل بعضها بالبعض الآخر اتصالا مباشراً ويعرف كل فرد جميع الافراد الآخرين تقريباً معرفة

شخصية ويطلع على شئون معيشتهم وحاجاتهم فيسهل بذلك التعاطف بين الناس ويعتادون على المؤاساة وتبادل المساعدة ويخضع الجميع لسلطان التقاليد والعادات السائدة خشية الانتقام والذم والمقاطعة ويكون للرأي العام عندهم تأثير شديد على توجيه الحياة الاجتماعية وتسييرها. وقد تعيش العائلة مع عدد كبير من العائلات الاخرى في بقعة مكتظة بالناس تتنوع فيها الاعمال تنوعا هائلا ويبلغ فيها الاختصاص وتقسيم الاعمال شأواً بعيداً وتتعدد انواع الحاجات وتتضاعف طرق اشباعها فينشأ عن ذلك مجتمع المدينة. ولا يستطيع الفرد في هذا المجتمع عادة أن يعرف كل الناس الذين يعيشون هناك معرفة شخصية أو ان يطلع على احوالهم بصورة مباشرة فيتصل بهم بالواسطة وتحل العلاقات الرسميـــة محل الاتصال الشخصي حيث يتعامل الناس ويعيشون سوية لا يعنيهم التعرف على الاحوال الشخصية لبعضهم البعض والأطلاع على حوائجهم وشئونهم المعاشية، وبذلك يفتر تأثير الرأي العام ويضعف سلطان العادات والتقاليد ويشتد الاعتماد على القوانين الرسميـــة للمحافظة على النظام والآداب ضمن المجتمع ويتجلي الشعور بالغربة في وسط ذلك الجمع الغفير من الناس وتظهر الحاجة لتكوين الجمعيات أو المنظمات بصورة قصدية للقيام باعمال البر والاسعاف والمؤاساة. وبالاضافة الى ذلك فان توسع المجتمع على هذه الشاكلة وتعدد حاجاته يعقد المشاكل والحاجات الاجتماعية ويأتي بمشاكل جديدة لم تعرف من قبل، فيحتاج المجتمع مثلا الى مشاريع

الآنارة والنظافة وتنقية المياه بمقياس واسع وتصبح مسائل الوقاية الصحية ومنع العدوى المرضيـــة ومكافحة الاوبئة من الامور الخطيرة وتتزايد الحاجة لاتخاذ تدابير ناجعة لمنع الاجرام واستئصال اسبابه وصيانة الامن العام ، وقد تظهر هناك حاجة لتخطيط البلدة وتوسيع الطرق وتنظيم وسائط النقل والمواصلات .

فالعائلة التي تعيش في القرية يختلف اسلوب حياتها في كثير من الوجوه عن اسلوب حياة العائلة التي تعيش في المدينة ، ولكن كليهما تلعبان دوراً مهماً في التنظيم الاجتماعي ، فالعادات والتقاليد والقوانين والرأي العام تتأثر جميعها بحياة العائلة وتؤثر عليها بدورها ايضاً . وجميع المنافع والخدمات التي يحاول المجتمع ان يقدمها لاعضائه انما تصدر الى حد كبير عن نشاط العائلات الاقتصادي ويذهب القسم الأكبر من خيرها اليها ايضاً ولا يمكننا ان نفصل اي عمل يقوم به الافراد او اي نفع يتمتعون به في القرية او في المدينة عن اعمال العائلات ومنافعها .

٧ — علاقة العائلة بالدولة

الدولة هي المنظمة الأجتماعية التي تشمل مجموع العائلات التي تتألف منها المدن والقرى العديدة أو هي المجتمع الأوسع الذي يضم جميع هذه المجتمعات . وتتميز الدولة عما سواها من المجتمعات الكبيرة باستقلالها السياسي وبسلطتها المطلقة على جميع مافي داخلها من الأفراد والوحدات

الاجتماعية . وقد لاحظ العلماء ان السلطة السياسية قد وجدت في كل مجتمع بشري منذ فجر التاريخ حتى الوقت الحاضر ، ومعنى ذلك ان العائلة منذ عرفها التاريخ كانت ولا تزال تعيش في ظل الدولة وتحت سلطانها . وفي الحقيقة ان الدوله والعائلة من اقدم انواع التنظيم الاجتماعي ولا تزالان متلازمين في الوجود ومتممين احدهما للاخر . فالدولة تخدم العائلة بما تضمه من القوانين لتنظيم الروابط العائلية وبما تبذله من جهد في السهر على حماية حقوق العائلات وفي المحافظة على سلامة اعضائها وفي اتخاذ التدابير لجعل كل منهم يقوم بواجبه تجاه الآخرين . وهي تقوم بالاضافة الى ذلك بكثير من الخدمات الاجتماعية والمشاريع العامة النافعة التي ترمي الى خدمة جميع العوائل وتأمين راحتها ورفاهها ، ولا سيما في هذا العصر الذي ازدهر فيه التقدم الفني الصناعي وتكاثرت الاختراعات وتعقدت طرق التنظيم والاستثمار الاقتصادي وظهرت فيه أنواع من الاستغلال كبيرة الضرر فبات من المحتم توسيع واجبات الدولة وجعلها تتدخل باسم الصالح العام لتمنع عبث العابثين وتحد من مطامعهم وتحمي الضعيف من القوي وتحول دون استغلال البعض من أبناء المجتمع للبعض الآخر وحرمانهم من التمتع بكثير من منافع الحياة الاجتماعية ومزاياها . كذلك أصبح من واجب الدولة في الوقت الحاضر أن تقوم بكثير من المشاريع الكبيرة التي تعود بالنفع على جمهور كبير من الناس ولا يسع الافراد أن يقوموا بها لجسامتها أو لضآلة الأرباح التي تجتنى من ورائها . هذا

من جهة الخدمات والفوائد التى تقدمها الدولة للعائلة ، ولكن الدولة من جهة اخرى تحتاج الى العائلة لاستكمال عناصرها واستمرارها على البقاء ، وذلك لأنه لا بد للدولة من عدد من الناس يرتبطون بها دون غيرها من الدول من الناحية القانونية ويحملون جنسيتها ويسمون عادة بالشعب ، كأفراد الشعب العراقي أو المصري بالنسبة لدولة العراق أو دولة مصر ، ولا يمكن أن توجد الدولة من دون أن يوجد لها شعب ، ولكن وجود الشعب يتوقف على العائلة التي ينشأ فيها افراد جدد بصورة مستمرة ، ولذا فان الدولة تعتمد في الحصول على عنصر من عناصرها التي سنذكرها تفصيلا فيما بعد على العائلة . ولا يعزب عن بالنا ان تقدم كل دولة ورقيها مرتبطان بعدد الايدي العاملة فيها وبتنوع الاعمال التي تزاولها ، وهنا تلعب العائلة أيضاً دوراً مهما في توجيه النشاط الثقافي والاجتماعي في داخل الدولة . وقد تضطر الدولة في الوقت الحاضر الى الدفاع عن الوطن وصد غارات الدول الاخرى عليه فتعتمد في ذلك على مجموع العائلات التي يتكون منها الشعب والتي تقدم افرادها البالغين للجندية في سبيل القيام بواجب الدفاع الوطني . وقد كان ولا يزال يوجد في العالم حتى الآن امم كثيرة تقطن اصقاعا من البسيطة غنية بمصادر الثروة الطبيعية وقابلة لكل انواع التقدم والعمران ، ولكن اكثر سكانها يعيشون بالرغم من ذلك كله عيشة فقر وكفاف ويرزحون تحت اعباء التأخر المحض ، وربما كان من أهم أسباب ذلك التأخر قلة الأيدي العاملة التي

تتظافر لأستثمار موارد البلاد وفقد الأشخاص الذين يتبرون للقيام بالأعمال والمشاريع النافعة . وكثيراً ما تفطن بعض الأمم القوية الى خيرات هــذه البلاد الكامنة والى منابع الثروة العظيمة فيها فتجتاحها بالفتوح وتستغلها لمصلحتها من دون اكتراث لمصالح سكانها الاصليين الذين لايسعهم الا الاستسلام والانقياد للغاصب لقلة عددهم وعــدم مقــدرتهم على الاخذ بوسائل الدفاع الحديثة وقد لايبعد ان يكون مصيرهم الى الزوال والانقراض . فقلة النفوس وقدرة الايدي العاملة في مثل هذه الاحوال قد تكون سبباً رئيسياً لفقر الشعوب وضعفها واستكانتها وسبباً حتى لانقراضها . لذلك كان من اول واجبات العائلة في الشعوب الحية الناهضة واقدسها ان تمد الامة بعدد من النفوس يتناسب مع ما يقتضيه تقدمها وحفظ كيانها ، ولكن يجب ان لايغيب عن البال ان كثرة العدد وحدها قد لا تجدي فتيلا فكم من امة وفيرة العدد فسيحة الموطن غنية بالموارد الطبيعية قد احنت رأسها لشرذمة من الفاتحين ورزحت احقاباً تحت نير استعبادهم وطغيانهم . وذلك لانها كانت تتخبط في دياجير الجهل والجمود والتأخر فلم تستفد من وفرة عددها وغزارة مواردها شيئاً . وعلى هــذا فالامة التي تريد ان تعيش قوية سعيدة يجب ان تجمع الى كثرة العدد ووجود الغنى الطبيعي استعداداً ورغبة في الاخذ باسباب الحضارة العصرية والمخترعات الحديثة ويجب ان تنظم نفسها تنظيما اقتصاديا اجتماعيا يكفل لها الرخاء والتقدم والقوة ،

فلا يصح مثلا ان تتوق الامة للوصول الى مصاف اعظم الامم وارقاها ويكون قسم لا يستهان به من ابنائها في الوقت ذاته فريسة للفقر او الجهل او المرض او للاضطهاد . فليست كثرة العدد وحدها اذن اساس التقدم والقوة ولكن العدد الكثير يبقى دائما احد عناصر القوة المهمة ولا ادل على ذلك من ان بعض الامم الصغيرة القليلة العدد قد تقطع في مراحل الرقي والتقدم اشواطا بعيدة وتبقى بالرغم من ذلك مهددة بالاعتداء من جانب الامم الكبيرة مما يثبت لنا اهمية تكاثر النفوس كعنصر اساسي من عناصر القوة والدفاع عن النفس بالاضافة الى عوامل التقدم الاخرى .

٨ — المرأة في المجتمع والعائلة .

تشتمل الوحدة الاجتماعية العائلية على عدة اعضاء لكل منهم منزلته ووظائفه الخاصة ، ومن اهم اعضائها ربة البيت التي تقوم بوظيفة الام والزوجة وتضطلع من جراء ذلك بمسؤوليات خطيرة الشأن وعلى الرغم من التطورات الصناعية والاقتصادية الحديثة التي فتحت امام النساء مجال العمل والكسب في خارج البيت فان المرأة لا تزال تهتم في الدرجة الاولى بادارة البيت وتدابير شؤونه والمحافظة على نظافته وترتيبه حسب مقتضيات الراحة والذوق السليم كما انها توجه قسما كبيراً من جهودها الى العناية بالاطفال والمحافظة على صحتهم ونظافتهم والى تكوين العادات

الحسنة والطبائع المستقيمة فيهم . وقد اثبتت الملاحظات ان المرأة المهذبة الصالحة تستطيع ان ترتب بيتها ترتيباً جميلا من دون اسراف وان تخلق من الاشياء البسيطة وسطاً جذابا يتجلى فيه الانتظام والذوق الحسن وان تجعل البيت مركزاً للراحة والسعادة : أما المرأة الجاهلة الطالحة فقد تتهالك على تكديس الحلي والثياب وتحسب التنافس في الاسراف مقياس الفضيلة والتفوق ، ثم انها قد لا تستطيع بالرغم من كل هذا ان تسبغ على البيت شيئاً من الجمال والجاذبية ، بل لا تعدو ان تنهك الرجل بافعالها ومطاليبها وتجعل من البيت جحيما لا يطاق فيفقد زوجها لذة الاستقرار ببيته ويلتمس الاستمتاع والترويح عن النفس في اماكن اخرى قد لا يكون تأثيرها عليه محموداً في اغلب الاحيان وهكذا تكون تلك المرأة قد ساعدت على هدم العش العائلي ومهدت السبيل للانحطاط الاخلاقي والشقاء الاجتماعي العام وهذا ما يدل عليه واقع الحال في الامم المتأخرة في الوقت الحاضر . واذا كان هذا تأثير المرأة المباشر على البيت فان تأثيرها في خارج البيت ليس باقل اهمية اذ ان خروجها الى المجتمع الواسع واشتراكها في كثير من الاعمال المناسبة لطبيعتها واستعدادها كالتعليم مثلا يضيف الى النشاط الاجتماعي عنصراً جديداً ويؤثر على نوع الحياة الاجتماعية فيكسبها مقداراً لا يستهان به من اللطف والرقة والجمال بل ان مجرد الشعور بوجود المرأة يؤدي الى التأدب والاحتشام والامتناع عن الاتيان ببعض الافعال والاقوال التي لا تتناسب والاداب الاجتماعية الرفيعة وهكذا

يخطو المجتمع باسره خطوة كبيرة نحو التسامي الروحي والخلقي لذلك يجدر بكل مجتمع يطمح لان يعيش برخاء ثم ينمو ويتقدم ان يهتم بتربية امهات المستقبل كما يهتم برجاله وان يعدهن اعداداً صالحاً للاضطلاع بالمسؤوليات الخطيرة التي ستلقى على عواتقهن كما يجب على كل واحد منا ان يقدر المرأة ويعترف بمنزلتها وبحقوقها لكي تنمو شخصيتها وتتوسع مداركها وتصبح اهلا للمساهمة في حياة سعيدة مثمرة .

٩ — الرجل في العائلة والمجتمع

الرجل هو رأس العائلة وعليه تقع في الوقت الحاضر مسئولية اعالتها وترفيه حالتها المعاشية وهو يشارك زوجته في السهر على تربية الاولاد وتأديبهم بالاداب الاجتماعية المرغوبة وفي الاهتمام بارسالهم الى المدارس وبتهيئة وسائل التعلم لهم حتى يصبحوا اعضاء نافعين في المجتمع قادرين على اعالة انفسهم وعلى تحمل مسئوليات الحياة الكثيرة . ولاخلاق الرجل وسلوكه في البيت تأثير عظيم على تربية الاولاد وهناء العائلة فاذا كان الرجل بشوشا دمث الاخلاق ذا همة عالية وعادات سليمة يحترم زوجته ويحرص على تربية اولاده فانه يبث في العائلة روح الانشراح والمسرة ويخلق لها جوا نفسيا راقيا يساعد على تربية نشء جديد مملوء الحيوية والنشاط . كما ان الاب الصالح ينقل كثيراً من صفاته الحسنة واخلاقه الجيدة الى اولاده عن طريق الايحاء والتقليد ..

ومن اهم خصائص الرجل في المجتمع ان يكون اهلا للتعاون مع مواطنيه الآخرين في مختلف نواحي النشاط الاجتماعي ، إذ الفرد ، كما قدمنا لا يكاد ينتج شيئاً يذكر الا عن طريق التعاون مع غيره من الافراد ، وهذه القابلية للتعاون والانتاج المشترك لاتتوفر في الانسان اذا لم يكن مستقيم الخلق حائزاً على ثقة الناس واعتمادهم عارفا لحقوقه وواجباته ومكانته في الوسط الذي يعيش فيه . ولعل من احسن ما يتصف به الرجل في المجتمع مجموعة من الصفات اللازمة للقيام بدوره في الحياة منها الشجاعة الادبية والصبر على الشدائد والثبات في مواقف الخطر والذعر والثقة في النفس والاطمئنان للمستقبل وعدم تهيب الامور والحوادث المجهولة . ومما لاشك فيه ان لمركز الرجل في المجتمع علاقة قوية برفاه العائلة وسعادتها حيث ان ذلك المركز يحدد الى حد كبير دخل العائلة وعلاقاتها مع العوائل الاخرى ويؤثر على منزلتها في أعين الناس ، وقد لا يقتصر الامر على جيل واحد وانما يمتد الى أجيال متتالية عن طريق وراثة الاسم والشهرة لذلك يجدر بكل رجل حريص على سمعة عائلته ومستقبلها ان يسلك في المجتمع سلوكا مشرفا وان يقوم بواجباته الاجتماعية بامانة واخلاص .

وخلاصة القول ان العائلة لايمكن ان تكون وحدة اجتماعية صالحة مثمرة الا اذا قام جميع اعضائها بواجباتهم على الوجه الاكمل وكانت علاقاتهم بعضهم بالبعض الآخر متينة خالصة من شوائب النفور والشقاق

فالاولاد يجب أن يحترموا والديهم ويطيعوهما وان يقوموا نحوهما بما يقدرون عليه من المساعدة . والوالدان يجب ان يحسنا تربية الاولاد وان يعاملاهم برأفة وحنان وان يسعيا لسد حاجتهم وتهيئة وسائل التعلم والمران على الاعمال النافعة لهم . والزوجان يجب ان يحب احدهما الآخر ويخلص له وان يحترمه ويراعي حقوقه ويتعاون معه في جميع الأمور .

١٠ — العائلة العراقية

ليست العائلات العراقية كلها من نوع واحد ولكن القسم الاغلب منها يقوم على زعامة الاب ، فالاب يتمتع في العائلة بمنزلة ممتازة لا تدانيها منزلة أي واحد من الاعضاء الآخرين ، فهو سيد البيت وحاكمه المطاع وله سلطة واسعة على جميع من فيه . وما عدا ذلك فان الذكور يفضلون على الاناث بصورة عامة ويستأثرون دونهن بكثير من المزايا والامتيازات ويمارسون عليهن مقداراً من السلطة قل أو كثر كما انهم يتحملون مسئولية سلوكهن وعبء اعالتهن . فالمرأة في مجتمعنا أقل شأنا من الرجل ويكاد المجتمع ينقسم الى شطرين احدهما عالم الرجال والآخر عالم النساء يحيا كل منهما حياة خاصة به من كثير من الوجوه فالرجال يقومون بكافة الاعمال والشئون الماشية ويتمتعون بكل مظاهر الحياة الخارجية ويقضون معظم اوقات الفراغ والتسلية في خارج المنزل سواء كان ذلك في المقاهي أو الاماكن الاخرى الخاصة بهم دون الجنس

اللطيف . اما النســـاء فيقضين جل أوقاتهن ضمن نطاق البيت وفي الاجتماعات النسوية الخاصة بهن . ويشتد هذا الانقسام وضوحاً في المدن والبلدان الكبيرة التي تكثر فيها آداب الطبقة الوسطى وتغلب عليها طريقة حياتها فيسود الحجاب وتضيق حرية المرأة وتتخذ سيطرة الرجل شكلا متطرفا فتتضاءل شخصية المرأة وينحط قدرها وتضعف الرابطة الروحية بين افراد العائلة الواحدة . أما في الريف فيخفف من هذا الانقسام نوع المجتمع الزراعي الذي تشتغل فيه المرأة مع الرجل سافرة في الحقل فيحدث شيء من الاختلاط الاجتماعي في خارج البيت وتتمتع بشيء من الحرية والاطلاع على محيطها . ولقد أدت عزلة المرأة هذه عن الحياة الاجتماعية وما احيطت به من قيود الى بقائها جاهلة قليلة الخبرة تغلب على عقليتها الخرافات وتسيطر عليها الاوهام حتى انها كثيراً ما تقع ضحية المشعوذين وتنقل الى ذريتها كثيراً من هذه الخرافات وهم في سن الطفولة الحساس فتتأثر بها عقولهم واخلاقهم مدى الحياة وفي ذلك خطر جسيم على حياة المجتمع العراقي . كما ان حالتها هذه تجعلها بدون ريب قليلة المقدرة على القيام بواجباتها المنزلية كأم وكربة بيت فلا تستطيع ان تتكفل السعادة العائلية بما يجب لها من العناية ولا تقدر ان تحافظ على نظافة الاولاد وصحتهم وتربيتهم الخلقية . وان من أقوى الدلائل على ذلك كثرة وفيات الاطفال عندنا الناتجة عن جهل الامهات في أغلب الاحوال . وبوسعنا ان نحصر مشكلة المرأة العراقية في نقطتين

رئيسيتين وهما :ـ

الاولى ـــ تهذيبها وتعليمها صحيحاً يقوم على اسس الفضيلة والمقدرة على ادارة شئون المنزل وتربية الأولاد والسهر على سعادة العائلة ،
والثانية ـــ منحها شيئاً من الحرية وازالة بعض القيود التي تقيدها فيرتفع مستواها الاجتماعي ويؤخذ رأيها فيمن تتزوج وتوضع في موضع يدعو الى الاحترام والتقدير . ولاشك في ان النقطة الاولى التي تتعلق بتعليمها تساعدنا كثيراً على تحقيق النقطة الثانية ، كما ان تحقيق هاتين النقطتين سيؤدي الى حل مشكلة الحجاب لاسيما في المدن وما يتفرع عنها من صعوبات كمصاعب الخطبة والزواج الاعمى وما شاكل ذلك .

اسئلة للبحث والمناقشة

١ — ما هي العائلة ومم تتكون ؟

٢ — ما هي الادوار التي مرت بها العائلة وكيف تطورت ؟

٣ — هل يختلف التآزر بين اعضاء العائلة عن التآزر بين الافراد الآخرين وكيف ذلك ؟

٤ — لماذا تعتبر العائلة انموذجا للتنظيم الاجتماعي الرصين ؟

٥ — ما هو تأثير العائلة على شخصية الفرد ؟

٦ — كيف تقوم العائلة بوظيفتها في تربية الاولاد قياما صحيحاً ؟

٧ — لماذا تعتبر العائلة وحدة اقتصادية وماهي علاقة ذلك بالانتاج والصرف ؟

٨ — كيف تكون علاقة العائلة بالعائلات الاخرى وماذا ينتج عن ذلك ؟

٩ — كيف تختلف العلاقات فيما بين العائلات في القرية عنها في المدينة ؟

١٠ — ما هي خصائص العائلة في المجتمع الزراعي ؟

١١ — ما هي خصائص العائلة في المجتمع اليدوي ؟

١٢ — كيف تطورت العلاقات العائلية في المجتمع الصناعي ؟

١٣ — ماهي علاقة العائلة بالدولة وكيف تؤثر احداهما على الاخرى ؟

١٤— كيف تختلف وظيفة الرجل عن المرأة في المجتمع والعائلة ؟

١٥— كيف يتعاون الرجل والمرأة في المجتمع والعائلة ؟

١٦— ما هي علاقة حياة الامة بعدد افرادها وما دخل العائلة في ذلك ؟

١٧— كيف يؤثر البيت الجميل على حياة العائلة وكيف يستطيع ان يساهم في تجميل البيوت ؟

١٨— ما هي اهم خصائص العائلة العراقية ؟

١٩— ما هي اسباب تأخر العائلة العراقية وما تأثير هذا التأخير على حياة الامة ومستقبلها ؟

٢٠— ما هي الوسائل التي تراها مناسبة لاصلاح حالة العائلة العراقية ؟

المجتمع

١ — نشوء المجتمع وتطوره

عاش الانسان منذ قديم الزمان وما زال يعيش مع ابناء جنسه من البشر مهما كان عددهم قليلا او كبيراً ، ومهما كان طراز معيشتهم متأخراً أو راقياً . حيث أنه يولد وهو فرد من اسرة او قبيلة او امة ، وله علاقة مع من حوله من الناس ، وهو يتأثر بهم ويؤثر فيهم . فالانسان في الحقيقة لا يمكن ان يوجد منذ اول نشأته الا في المجتمع ولا يمكن ان يعيش ويبقى بشراً سويا من دون مجتمع ، فهو كما وصفه الحكيم اليوناني المشهور ارسطوطاليس (حيوان اجتماعي) او (اجتماعي بالطبع) اي انه يميل بفطرته الى الانضواء تحت لواء الجماعة .

وقد عاش البشر في المراحل الاولى من حياته بشكل جماعات ، وكان يدفعه على الاجتماع بين جنسه ما يسمى بغريزة حب التجمع . وهذا التجمع المتكون من عدد من الافراد لم يكن يتألف لغايات معينة اول الأمر وانما بنتيجة الميل الطبيعي للافراد . على انه بتأثير هــذا التجمع اخذت تنجم بعض الروابط والمصالح التي اخذ الافراد يشعرون بانهم يرتبطون بها ، وان هــذا التجمع يعود عليهم بفوائد عديدة ، كحماية انفسهم وتعاونهم في تيسير امور معاشهم ، ولذلك عملوا على التمسك بهذه الروابط وتقويتها .

وقد تطورت هذه الروابط بمرور الزمن وتمدد المصالح المشتركة بين الافراد حتى نشأ ما نسميه بالمجتمع وغدا الانسان يتصل بغيره ويسعى لتقوية الروابط مع بقية الافراد بصورة قصدية ويعمل على ادامة هذه الصلات التي تربطه بهم . فالمجتمع اذن يختلف عن التجمع الغريزي في ان تكوينه مقصود وروابطه معقدة ، وهو بهذا الاعتبار مجموعة من الافراد تؤلف بينهم روابط معينة تنشأ من مصالحهم المشتركة القائمة على اساس التعاون في سبيل ضمان معيشتهم .

على ان المجتمع وما فيه من علاقات واساليب معيشة لم تكن كلها دائماً على شاكلة واحدة ، بل هي في تغير وتطور مستمرين . ولقد درس علماء الاجتماع تطور المجتمع البشري ، وعرفوا ان الانسان القديم كان في الازمنة البعيدة يعيش في مجتمع بدائي يتكون على الغالب من افراد قلائل وكان يسكن المغاور والكهوف ويقتات بصيد الحيوانات وجمع الاثمار من الغابات . فكانت حياته شاقة محفوفة بالمخاطر وكان عرضة لفتك الحيوانات المفترسة والامراض والكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول وغيرها . ثم انه تمكن في بعض البيئات من ان يسيطر على بعض الحيوانات أو يدجنها فيستفيد من لحمها ولبنها ووبرها ، واخذ يستعملها للركوب وحمل الأثقال . فتغيرت بذلك حياته واخذ ينتقل من بقعة الى اخرى طبقاً للمرعى والكلأ واصبح آمناً على غذائه اكثر مما كان في السابق ، وصار في امكانه أن يعيش على شكل جماعات اكبر ، فانتقل بذلك من

دور الصيد الى دور الرعي .

ثم اهتدى الانسان بعد ذلك الى الزراعة فأخذ يقيم في بقاع معينة من الارض ويبني البيوت الثابتة . وكثر عدد الافراد في المجتمع الواحد وازداد شعورهم بالامن والالفة واصبحوا قادرين على ان ينتجوا مايحتاجونه من الغذاء بإنتظام اذا لم تعنهم العوارض الطبيعية من ذلك كالفيضان والجفاف . وربما انتجوا اكثر مما يحتاجونه لكي يختزنوا الفضلة لاستعمالها في وقت الحاجة . والزراعة بطبيعتها تتطلب استعمال بعض الآلات ، فظهرت الحاجة الى من يصنعها ، فاخذ قسم من افراد المجتمع يقوم بصنع هذه الآلات ويقدمها للزراع لقاء بعض الحبوب والمواد الزراعية الاخرى فنشأ التبادل بين افراد المجتمع (البيع والشراء) الذي كان يجري في أول أمره بصورة مقايضة ، أي بدون نقود . ثم سارت المبادلة بواسطة يرغب فيها الجميع كالمعادن الثمينة وغيرها فنشأت النقود .

ولا شك في ان المجتمع الزراعي يتطلب التعاون لتنظيم شئون الري كما يتطلب الامن لحفظ المنتوج وصد غارات الطامعين بخيرات البلاد ، فنشأت بذلك الحكومات التي اخذت ذلك على عهدتها . والزراعة من شأنها ان تتطلب الاستقرار في محل معين وهذا معناه ضرورة انشاء البيوت للسكنى فتخصص جماعة من الافراد ببناء البيوت وما تحتاج اليه كما اننا يجدر بنا ان لا ننسى كيف ان الزراع بحاجة الى معرفة فصول السنة وهندسة الري ومسح الاراضي ، ومعنى ذلك ان البلاد الزراعية

تساعد على ظهور بعض المبادىء العلمية كالهندســـة والفلك والري .
والبلاد الزراعية بطبيعتها تنقصها المعادن والاخشاب الضخمة التي تحتاجها لصنع الآلات الزراعيـة او بناء البيوت أو اكمال مشاريع الري ، فتضطر الى ان تجلبها من البلاد الاخرى ، فتنشأ بذلك التجـارة .
وهذا التبادل التجاري بين الاقطار المتجاورة يقتضي وجود وسائط النقل كالسفن والحيوانات والعجلات وغيرها وهذه كلها تدفع الانسان الى السعي لتحسين هذه الوسـائل والعمل على ابتكار وسائل اخرى احسن منها وأكثر راحة .

ان المجتمع الزراعي بحـاجاته المتعددة التي ذكرناها مضطر الى تعلم الكتابة التي تسهل عليه ضبط المواسم الزراعية والاتصـال التجاري بالمجتمعات الاخرى ، وغير ذلك . فيضطر المجتمع حينئذ الى ان يعلم الكتابة قسما من ابنائه فى اماكن تنشأ خصيصاً لذلك وهي التي نسميهـا المدارس وبواسطة هذه المدارس تنتقل مظاهر المدنية من علوم ووسائل انتاج ومواصلات وافكار وغيرها ، من جيل الى آخر .

لقد بقى البشر يعيش فى مجتمع زراعي في اكثر انحاء الارض ، حسبما اشرنا اليه آنفاً ، ويعتمد في صنع الادوات التي يحتاجها على قواه الجسمية وتسخير بعض الحيوانات ، عصوراً طويلة . وفى الواقع ان الحضارات التي قامت فى التـاريخ كانت زراعيـة ، وبقيت الحضـارة الانسانية هكذا حتى عصر النهضة الاوربية . فقد ادى اتصال الغرب

بالشرق بنتيجة الاستكشافات الجغرافية الى ان يطلع الاوربيون على ما في البلاد المستكشفة من خيرات زراعية ومعادن ثمينة ومنتوجات حيوانية متعددة ، كان الاوربيون بحاجة اليها ، فاخذوا يقدمون المصنوعات الى اهالي تلك البلاد لقاء اخذ ماعندهم من الخيرات . فلم تعد الصناعة اليدوية كافية لانتاج ما يكفي لهذا التبادل فنشأت الحاجة الى اختراع وسائل وادوات من شأنها ان تساعد الانسان على صنع مايحتاجه بكميات كبيرة وبصورة سريعة وسهلة وما زال الانسان يحسن تلك الادوات ويغير فيها لتكون اجدى نفعاً واكثر انتاجاً حتى توصل الى صنع الآلات والمكائن الحديثة التي خلصته من الارهاق والتعب الجسمي ومكنته من ان يصنع انواعاً لاتحصى من البضائع بمقادير هائلة لم يكن يحلم بها من قبل . كما استخدم القوى الطبيعية المختلفة ، كالمياه الجارية والهابطة (الشلالات) وقوة البخار وتوصل الى اكتشاف القوة الكهربائية وصنع القطار والباخرة والسيارة والطيارة واسس المعامل الضخمة التي تضم الوف العمال لانتاج انواع البضائع والحاجيات فانتقل المجتمع بذلك من دور الزراعة الى دور الصناعة وهو أحدث الادوار وارقاها .

وقد اتسع في هذا الدور نطاق التبادل الأقتصادي حتى شمل العالم باجمعه . وأدى تقدم وسائل النقل والاتصال إلى جعل الكرة الارضية قطعة واحدة مترابطة الأجزاء . وأصبح الفرد في المجتمع الحديث لا يصنع إلا شيئاً واحداً أو جزءاً صغيراً من ذلك الشيء ، ولكنه يتمتع بفضل

هذا التعاون والاتصال الاجتماعي بأشياء كثيرة جداً ، ولولا المجتمع لما استطاع أن يحصل على جزء صغير من ذلك مهما كان عظيم المواهب والقابليات . ومن هنا تتضح لنا شدة علاقة الفرد بمجتمعه وانه لا مجال له للحياة بشكل مرض إلا في وسط مجتمعه .

٣ — مقومات المجتمع

لو نظرنا إلى أي مجتمع بشري على حدة لرأينا أن هناك بعض الروابط التي تجمع بين أفراده وتوحد اتجاههم في حياتهم وتجعل منهم كتلة متميزة عن غيرها من الكتل البشرية الأخرى . ولو تحرينا هذه الروابط لوجدناها قائمة على اسس معينة هي ما نسميها بمقومات المجتمع . ان أهم هذه المقومات هي ما يلي :

١ — البيئة الطبيعية : يعتقد كثير من علماء الاجتماع ان البيئة التى تسكنها الجماعة تأثيراً بليغاً فى تكوين أساليب حياتها المختلفة ، وخصائصها الجنسية والاجتماعية من تقاليد وعادات ، ولا سيما في أدوار الحياة الابتدائية . والتاريخ خير من زودنا بالامثلة على ذلك ، فقدرأينا كيف ان البيئات ذات التربة الخصبة والمياه الوفيرة والمناخ المعتدل كانت مواطن صالحة لقيام الحضارات الزراعية ، أمثال وادي الرافدين ووادي النيل ووادي السند وغيرها . وكيف ان البيئات الصحراوية ، مثلا ، كانت ولا تزال مواطن البداوة وما يتعلق بها من نظام اجتماعي يختلف

١٠٨٤

كثيراً عن ذلك النظام الذي نراه في البيئات الزراعية . كما ان الغابات الاستوائية لاتساعد الا على طراز معين من الحياة التى تقوم على الصيد وجني الأثمار. وهكذا نرى ان البيئة الطبيعية عامل مهم فى النظام الاجتماعي الذي يسود جماعة من الناس ولا سيما في المجتمعات الابتدائية حيث تكون سيطرة الانسان على البيئة محدودة . وكلما تقدم الانسان في سلم التطور العلمي ازدادت سيطرته على الطبيعة وضعف تأثيرها عليه .

٢ ـــ الروابط القومية : نعني بالقومية ذلك الشعور المتجانس الذي يربط جماعة من البشر لها مصالح وذكريات تاريخية مشتركة ، وهي تسعى في دوام هذه المصالح وضمانها للمستقبل . وهذا الشعور الموحد يستند على اسس معينة ، قد تتوفر جميعها ، وقد ينقص قسم منها أحياناً وهى : الوطن ووحدة اللغة والثقافة والماضي التاريخي والمصالح المشتركة .

وقد أصبح لعامل الوطن اكبر الاثر في الوعي القومي بتأثير الوحدة السياسية (الدولة) التى تخضع لها الجماعة . وهذه السلطة تعمل على توحيد شعور تلك الجماعة وضمان مصالحها المشتركة، وبهذه الوسيلة تحافظ الجماعة على استقلالها وكيانها وتدافع عن الأرض التى تنشأ وتعيش فيها كما ان تكلم هذه الجماعة بلغة واحدة عادة يؤدي الى توحيد شعور افرادها وذلك لان اللغة أم وسائل التعبير وتبادل الافكار ، وهى بنفس الوقت وسيلة لربط حاضر الجماعة بماضيها ، فتساعد على توحيد ثقافتها . وكذلك التقاليد المتشابهة والثقافة الموحدة التي تسود الجماعة ، عامل قوي الاثر

في توحيد شعورها . ويبدو هذا واضحاً في الامم التي تتكون من عناصر متعددة ثم لا تلبث أن يتحد شعورها السياسي بتأثير وحدة الثقافة والتقاليد والعادات .

اما التاريخ المشترك فلا يقل أهمية في توحيد شعور الجماعة . فان الافراد الذين يعيشون سوية مدة طويلة من الزمن يرتبطون بسلسلة من الذكريات العزيزة تتمثل في سير ابطالهم وحوادث تاريخهم ومآسيهم . ولأهمية الرابط التاريخي في توحيد المجتمع نرى ان الامم الناهضة تبدأ نهضتها باحياء تراثها القديم ونشر تاريخها التليد ، فتذيع بين أبنائها حوادث تاريخهم المجيدة والدور الذي لعبه أجدادهم في تأريخ العالم في ميادين الحرب والسياسة ، وتجعل من ذلك حافزاً لهم على العمل لبناء نهضتهم الجديدة على ضوء ذلك المجد التالد .

٣ — العوامل الاقتصادية : يؤكد قسم من علماء الاجتماع بان اهم عامل في قيام المجتمع ويدعو الى ترابط افراده ، انما هو نوع الحياة الاقتصادية لذلك المجتمع . ونعني بها تلك السبل التي يعتمد عليها الناس في تحصيل معاشهم وضرورات حياتهم ووسائل رفاههم . اذ ان حاجتهم الى العيش ورغبتهم فيه ترغمهم على التعاون مع بعضهم لاستثمار جهودهم واستغلال الطبيعة لتأمين هذه الرغبة . وان الوضع الاقتصادي لتلك الجماعة يعين الى حد بعيد علاقاتهم ببعضهم وطراز تفكيرهم وانواع عاداتهم وتقاليدهم ونوع حكومتهم . وبتطور اساليب هذه الحياة تتطور حياة

تلك الجماعة من الناحية الاجتماعية ، فالتقاليد والعادات السائدة في المجتمع البدوي مثلا هي نتيجة لأساليب المعيشة الاقتصادية لهذا النوع من المجتمعات . وهي تختلف كثيراً عن تلك التقاليد والعادات في المجتمعات الزراعية ، فان وجود الغزو والاخذ بالثأر من مستلزمات المجتمع البدوي بينما هذه الامور تتنافى ومطالب المجتمع الزراعي . اي ان بعض التقاليد المحمودة في مجتمع ما قد تكون على خلاف ذلك في مجتمع آخر يختلف عنه في طرق معيشته الاقتصادية .

وبهذا الاعتبار يصبح الفرد الذي يعيش في مجتمع معين قد الف طراز معيشته وارتبطت مصالحه الاقتصادية بمصالح تلك الجماعة ، وتمين عمله الاقتصادي بينها ، وحينئذ يكون جزءاً من ذلك المجتمع ، تربطه بافراده شبكة من المصالح الاقتصادية المتداخلة وتجعله باتصال مستمر بهم وبذلك يصبح كل فرد مرتبطا بمجتمعه في جميع فعالياته ، وهذ مما يجعله يألفهم ويتأثر بهم ويشعر بانه ينتمي واياهم الى جماعة واحدة تسعى لضمان حياتها واستمرار مصالحها .

ان هذه المقومات بمجموعها لها أكبر الأثر في التماسك بين ابناء المجتمع الواحد ، ذلك التماسك الذي يجعل الفرد يرتبط بمجتمع معين ويلازمه طيلة حياته ويتولد عنده شعور بالانتماء الى امة معينة لها خصائصها وطراز معيشتها ، وتأريخها ، وهي ترغب دائماً بان تعيش كوحدة متماسكة ترعى مصالحها المشتركة وتتمتع بذكريات تأريخها وتعمل ف

سبيل دوام هذه المصالح وضمانها للمستقبل ، وبفضل هذا الشعور القومي يحب الفرد امته ويعتز بها ويخدمها عن طيبة خاطر ، وبفضل الاندماج بها والعيش كجزء منها على الانضمام الى اي مجتمع آخر .

فمقومات المجتمع اذن هي سبب تماسكه ورصانته وعامل مهم في بقائه واستمرار تقدمه على انه يجب ان لا يغرب عن اذهاننا ان هذه المقومات التي يستند كيان المجتمع عليها ، وتعمل في توحيده وتقدمه ، لا تحول دون تعاون افراد هذا المجتمع مع ابناء المجتمعات الاخرى ، ما دام هذا التعاون يعود بالفائدة على الجميع ، بل هي على الاكثر اساس لهذا التعاون الاوسع . اذ لا يتسنى لاي مجتمع ان يدخل في علاقات مهمة مختلفة مع المجتمعات الأخرى ويلعب دوراً مهماً في تقدم الحضارة البشرية ، اذا لم تكن له مقومات جيدة يرتكز عليها . وهذه المقومات ، كما رأينا ، تتفاوت في شدة تأثيرها واهميتها ، وهي بلا شك ، اشد تأثيراً في داخل المجتمع الواحد منها بين ذلك المجتمع وسائر المجتمعات الأخرى .

٣ — بعض العوامل التي تزهر المجتمع وتعمل على تقدمه

ما دام وجود المجتمع ضرورياً لوجود الفرد وتقـــدمه ، وما دام الفرد يعتمد عليه في مختلف نواحي حياته بالدرجة التي وصفناها ، فان من واجب الفرد ان يشعر بمقدار دينه هذا ويقوم لقاءه بالاعمال التي من شأنها ان تحافظ على وحدة المجتمع وتؤدي به الى التقدم المطرد .

وان من أهم هذه الاعمال التعاون الذي هو امر لا بد منه في كل حياة اجتماعية ، عدا كونه اهم واسطة لرقي الفرد والمجتمع معاً واحسن مقياس لذلك الرقي . فالفرد الذي يرفض كل نوع من انواع التعاون لاشك وانه يعطل بذلك جهداً نافعاً لمجتمعه ويخذله في ناحية من نواحي رقيه . لذلك يجب على الفرد ان يعتبر التعاون امراً اساسياً في حياته ، وان يكون مستعـــداً للقيام به كلما عرضت له فرصة جديدة . على انه يجب ان لا يستهدف الفرد من تعاونه تحقيق رغباته واشباع اطماعه ، او انه يعمل بدافع الانانية ورعاية لمصالحه الخاصة فقط ، بل يجدر به ان يقوم بكثير من الاعمال بدافع التضحية والايثار ، لان ذلك من اكبر الدلائل على مبلغ حبه لمجتمعه ودرجة اخلاصه له ومقدار تعلقه به ، كما وان المجتمع الذي يكثر فيه الافراد الذين يضحون في سبيل المجتمع او في سبيل الآخرين ويؤثرونهم على انفسهم ، انما هو مجتمع ينضج فيه الشعور باهمية الروابط الاجتماعية وسيصير حتما الى الرقي والتقدم ، ويستفيد كل من فيه في النهاية .

ولا يخفى ان القيام بالواجبات يكلفنا مشقات ويتطلب منا تضحيات علينا أن نقدمها مطمئنين . واذا تصفحنا بطون التاريخ وجدناها مليئة بالشواهد الرائعة على التضحية . والواقع اننا لا نكاد نجد شخصية من شخصيات التاريخ العظيمة الا وقامت عظمتها على مقدار ما تحمله صاحبها من تضحية في سبيل تحقيق غايته .

ولعل من أحسن انواع التضحية والايثار تقديم المصلحة العامة على المنفعة الشخصية لان الاولى تتعلق بخير المجتمع ، بينما تتعلق الثانية بخير فرد واحد أو افراد قلائل فقط ، ولأيمكن ان تقدم منفعــة نفر قليل على منفعة الجماعة كلها من دون أن يعود ذلك بضرر بليغ على المجتمع بكامله وبضمنــه الفرد نفسه ، ويؤدي الى تدهوره عاجلا أو آجلا . فتقديم المنفعة الخاصة على المصلحة العامة ليس تقاعساً عن أداء الواجب فحسب ، وانما هو خيانة منكرة لا يقدم عليها إلا الحمقى والمجرمون الذين يظنون خطأً انهم يظفرون بربح عاجل وينجون من طائلة العقاب وهم في ذلك أشبه برجل في عرض الصحراء ينقلب على دليله ورفيق سفره فيقتله لكي يستأثر بما عنده من ماء وزاد ثم لايلبث ان ينضب ماؤه وينفد زاده فيجد نفسه بلا ماء ولا زاد ولا دليل فتكون عاقبته الهلاك .

ولاشك في ان التعاون والتضحية والايثار وتقديم المصلحة العامة على المنفعة الشخصية امور تتطلب الصدق في القول والاخلاص في العمل والاعتماد على النفس والثقة بها . لان الفرد يجب ان يكون صالحا بحد ذاته ، مستقيما في اخلاقه ، قادراً على اقتحام المصاعب وتحملها قبل أن يطمئن اليه الآخرون ويقدموا على التعاون معه ، ويقتفوا بقيامه بما يجب عليه من الخدمة والتضحية لخير المجتمع . والمجتمع في الحقيقة ، لايتم الترابط بين افراده إلا بهذه الصفات التي يجب ان يتحلى بها كل

منهم في سبيل تحقيق غاية المجتمع من ضمان حياة الافراد واستمرار تقدمهم .

٤ – بعض الامور التي تعمل على تأخر المجتمع

رأينا في الفصل السابق ان تقدم المجتمع وقوته رهينان بنوع أفراده ، فكلما كان افراده مشبعين بروح التعاون والتضحية ، صادقين في أقوالهم مخلصين في اعمالهم يؤثرون مصالح المجموع على مصالحهم الخاصة ، كلما كان ذلك ادعى لوحدته وضمان رقيه . أما اذا عدمت هذه الصفات أو قل تقيد الافراد بها ، كانت النتيجة هدم المجتمع ودك اركانه ، وبالتالي انحطاطه واندثاره . وكما اشرنا هناك الى تلك العوامل التي توحد المجتمع وتعمل على تقدمه ، فاننا سنشير هنا الى بعض الامور التي تدعو الى تفككه وانحطاطه .

ان من أهم الامور التي تعمل على تفكك المجتمع الانانية والاثرة ، وهي ان يفضل الانسان نفسه ويقدم مصالحه على مصلحة المجموع ، لا يهمه ما يلحق المجتمع من خسائر واضرار ، وانما همه الاول ان يحصل على بغيته ويحقق مطمعه متمثلا بالقول : « اذا مت ظمآناً فلا نزل القطر » . ولكننا لو حاولنا تحليل هذه الصفة لوجدناها تؤدي بصاحبها الى الخسران ، لانه يحاول ان يعيش على حساب المجتمع الذي يضمه ناسياً انه جزء من ذلك المجتمع . هذا بالاضافة الى ما يحمله الآخرون تجاهه من

كره واحتقار . ان قيام بعض افراد المجتمع باعمالهم المختلفة بدافع الانانية وحب الذات وجر المنافع لانفسهم غصب على حساب الآخرين ، سرقة لجهود الغير وخذلان لحركة الرقي والتقــدم في المجتمع . والفرد الذي يضع نصب عينيه مصالحه الخاصة دون الاهتمام بمصالح المجتمع لا يبالي بارتكاب كل نقيصة توصله الى هذه الغاية ، فلا يأنف من الكذب والغش والسرقة والتماهل فى أداء الواجب ، وغيرها من الصفات الذميمة التي تنخر فى جسم المجتمع وتؤدي به الى الانحلال . ومن الطبيعي اننا لا نتعاون مع اشخاص من هذا النوع لا يعملون إلا بما تمليه عليهم مصالحهم الخاصة . فاذا كثر عدد هؤلاء الافراد في المجتمع ، كانت النتيجة فقدان التكاتف والتعاون بين أفراده ، ومتى ما فقد التعاون في المجتمع ، فقــد المجتمع وحدته وقوته على السير قدما نحو النجاح .

ومن الامور المهمة الاخرى التي تؤدي الى انحلال المجتمع ان يعتاد بعض افراده الكذب والغش في أقوالهم ومعاملاتهم . ان هاتين الصفتين الذميمتين تحطان من قدر صاحبهما بحيث لا يعتمد عليه في أي عمل كان ، وهذا معناه اهماله من جانب الجماعة . على اننا يجب ان لا ننسى الخسارة التي تحل بالمجتمع اذا ما ساد الكذب والغش بين أبنائه ، إذ يؤدي ذلك الى فقدان الثقة وقلة الاعتماد بينهم وهذا مما ينتج فقدان التعاون ، وقد سبق ان رأينا اثر التعاون في توحيد المجتمع وتقدمه .

وكذلك السرقة والاعتداء على حقوق الآخرين مما تعمل على تأخر

المجتمع وتسرع في انحلاله . فالفرد الذي يعتمد فى حياته على ما يسرقه من جهود الآخرين واتعابهم وما يغتصبه من حقوقهم ، لاشك وانه لا يختلف بشيء عن الطفيليات التي تمتص ما أعده غيرها من الغذاء فاذا فقدت هذه القدرة فقدت حياتها ، لان مثل هذا الفرد يكون شخصا مستهلكا لا نفع فيه لمجتمعه الذي يتطلب من كل فرد من أبنائه أن يكون منتجاً يتعاون مع غيره للمنفعة العامة .

أما الاهمال في العمل وعدم الاخلاص فى أداء الواجب ، فان اثرهما السيء واضح سواء كان على الفرد نفسه أو على المجموع ، فالفرد يفقد ثقة الآخرين به ويخسر تقديرهم ومعاونتهم له كما انه يعتاد بتأثيرهما على كثير من الصفات الذميمة كالكذب والتحايل والخداع ، للتخلص من مسئوليات العمل ولتبرير الاخطاء والتهاون . وبوسعنا ان نتلمس تأثير الاهمال وعدم الاخلاص فى الواجب ، فى حياة المجتمع اذا تصورنا كل فرد فيه يهمل عمله ولا يخلص فى ادائه ، حيث تكون النتيجة ان جهود الجماعة لا تصرف على خيرها وصلاحها وانما تصرف لضياع الوقت وتأخر اعمالهم وانحطاط مستواها عن النوع المطلوب لضمان تقدمها ورفاهها . ومتى ما فقد الاخلاص فى العمل والدافع الذاتي له ، كان ذلك عاملا مهما في تفسخ المجتمع الذي لا يمكن أن يقوم إلا على العمل الجدي والتضحية والايثار .

اسئلة للبحث والمناقشة

١ — هل يمكن أن يعيش الانسان في خارج المجتمع ؟
٢ — ما معنى قول الحكيم اليوناني ارسطوطاليس ان الانسان اجتماعي بالطبع ؟
٣ — هل تبقى العلاقات الاجتماعيـة مدة طويلة على شاكلة واحدة ؟ اضرب مثلا لذلك .
٤ — ماهي المراحل التي مر بها المجتمع في تطوره ؟
٥ — ما هي العلاقة بين تقسيم الاعمال وبين تبادل البضائع الاقتصادية ؟
٦ — هل ادى تطور المجتمع الى ازدياد اعتماد الانسان على المجتمع ولماذا ؟
٧ — ما معنى مقومات المجتمع وماهي أهميتها ؟
٨ — اذكر ما تعرف عن المقومات التاريخية والقومية ؟
٩ — اشرح مقومات المجتمع الاقتصادية .
١٠— اذكر بعض الامور التي توحد المجتمع وتعمل على تقدمه ؟
١١— ماهي علاقة التعاون بتقدم المجتمع ؟
١٢— ما العلاقة بين التضحية والايثار وبين تقدم المجتمع ؟

١٣ــ كيف يؤدي تقديم المنفعة العامة على المنفعة الخاصة الى تقدم المجتمع ؟

١٤ــ ما هي أهمية الصدق والاعتماد على النفس في الحياة الاجتماعية ؟

١٥ــ اذكر بعض الامور التي تؤدي الى تأخر المجتمع .

١٦ــ كيف يؤثر الكذب والغش والسرقة على سير المجتمع ؟

١٧ــ ماذا تكون النتائج الاجتماعية للاعتداء على حقوق الغير ؟

١٨ــ كيف يكون التهاهل في اداء الواجب سبباً لاضعاف المجتمع ؟

الحقوق والواجبات

١ — حقوق الفرد في المجتمع

كان الفرد في المجتمعات الفطرية مندمجا اندماجاً كليا بجماعته ، فلم تكن له شخصية مستقلة ولا حقوق متميزة خاصة به بصفته فرداً قائماً بحد ذاته وانما كان يستمد كل ما يتمتع به في الحياة من مساهمته في حياة الجماعة ، فكان يتعبد مع الجماعة ويرقص معها وهكذا دواليك ، وبعبارة اخرى كان الفرد لاشيء ، وكانت الجماعة كل شيء ، وكانت القيود الفطرية الصارمة تفرض التشابه التام في جميع الامور على كل من في المجتمع ولم يكن يعترف للفرد بأي كيان خاص به بحد ذاته . فلما تقدم المجتمع تدريجياً وتكاثر اعضاؤه وتوزعت فيه الاعمال واخذ افراد مختلفون منه يتخصصون بالقيام بانواع مختلفة من الاعمال بدأ الافراد يتحللون رويداً رويداً من تلك القيود الشديدة وصار الفرد يستطيع ان يتمتع بشيء من الحرية ويدعي لنفسه ببعض المزايا الخاصة به دون سواه ، وشعرت الجماعة انه من الاصلح لها وللفرد ان تترك له المجال دائماً للتمتع بتلك الامور من دون تدخل ولا تشويش ، ثم رأت الجماعة على مر الزمن انها يجب ان تكفل لكل فرد التمتع بها وان تمنع كل اعتداء يرمي الى حرمانه منها ، فظهرت بذلك حقوق معترف بها للافراد ولكنها مستمدة من تقدم الحياة الاجتماعية ، ثم اخذت هذه الحقوق تتسع

وتتبلور حتى بلغت حدها الاقصى في المجتمعات الديمقراطية الراقية حيث أصبح من المسلم به ان الفرد لا يتمتع بحق الحرية في الانتقال وفي انتخاب العمل الذي يرغب فيه وحق الاشتراك في الوظائف العامة وغيرها وانما يجب ان يتمتع بحق الحصول على العمل والتحرر من الفقر والحصول على دخل اقتصادي يمكنه من ان يعيش عيشة هانئة محترمة . فالحقوق الفردية اذن ، مهما كان نوعها ، وليدة التقدم الاجتماعي ، والقول بوجود حقوق طبيعية للفرد كانت له منذ كان يعيش وحده خارج المجتمع من دون قيود اجتماعية ضرب من الوهم ، وذلك لان الفرد لم يوجد إلا فى المجتمع كما قلنا ذلك مراراً . وما دامت حقوق الفرد لم تنشأ إلا فى المجتمع ولم توجد إلا لتحقيق فائدة كل من الفرد والمجتمع فانها يجب ان لا تستعمل بشكل يضر بالمجتمع ويجب ان لا تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق خير المجتمع وتقدمه ، أي ان شرط التمتع بهذه الحقوق يتوقف على منفعة المجتمع . ولا شك في انه من حق المجتمع ان يعين كيفية استعمال هذه الحقوق وان يتخذ التدابير اللازمة لمنع اساءة استعمالها ، كما ان على كل فرد ، يحرص على حقوقه ويحب ان يتمتع بها كاملة غير منقوصة ، ان يشعر ان للافراد الآخرين حقوقاً مثل حقوقه وانه يجب ان يحترمها ويعترف بها مقابل اعترافهم بحقوقه واحترامهم لها . فهناك اذن ثلاث نقاط أساسية وهي : اولاً ، ان كل الحقوق الفردية ناشئة من تقدم الحياة الاجتماعية . ثانياً ، ان هذه الحقوق يجب ان تستعمل ضمن حدود

صالح المجتمع . ثالثاً ، يجب على كل فرد ان لا يتعـدى على حقوق أي فرد آخر لان في ذلك ضرراً للمجتمع .

حق الحياة وحق الحرية :ـ

من البديهي ان الفرد يجب ان يأمن على حياته قبل ان يتمكن من أن يتعاون مع الاشخاص الآخرين وان يتخصص في القيام بعمل مفيد ، أي انه يجب ان يتمتع بحق الحياة لـكي يكون عضواً نافعاً في المجتمع . ولكن هذا الحق البديهي الذي يتوقف عليه بقاء كل فرد على حدة وبقاء المجتمع بصورة عامة لم يكن معترفاً به طيلة القسم الاعظم من تاريخ البشرية ، فقد كان الفرد الى عهد قريب جداً يعيش بين مخالب الخوف والهلع لايدري متى يعن للحاكم أو للسيد أو رئيس القبيلة ان يفتك به لسبب أو بدون سبب . وكان الافراد يقتل بعضهم بعضا لاتفه الأسباب من دون قيد ولا وازع شأنهم في ذلك شأن الوحوش الـكاسرة ، ولم يكن لوجود الفرد قيمة كبيرة يعترف بها المجتمع ويحرص عليها . فلا عجب اذا عاش الفرد مضطربا حائراً محدود الآمال لا يستطيع ان يفكر وان يعمل وان يحسب حسابا للمستقبل البعيـد نوعا ما . ولم يصبح الانسان أمينا على حياته في المجتمع الا بعـد جهاد شاق طويل قلمت فيه اظفار الحكام المستبدين ورقت فيه البشرية درجات في المعرفة والادراك فتخلصت من براثن الحياة الوحشية واصبحت تشعر بان حياة

الفرد اعلى ما يملكه المجتمع فيجب ان لا يفرط فيها وان يحتاط للمحافظة عليها ، فنشأ بذلك حق الحياة وهو اول الحقوق التي نشأت من التقدم الاجتماعي الذي اشرنا اليه .

ولم يكن نصيب الانسان من الحرية في بادىء الامر باعظم من نصيبه في الحياة ، بل بالعكس كان ابداء الرأي المخالف والاعتقاد بغير ماتعتقد به الجماعة شذوذاً لا يغتفر ، وكان على الفرد ان يكون كالاخرين في آرائه ومعتقداته والا كان جزاؤه الموت . وما المذابح الدموية الهائلة التي تقرأون اخبارها في التأريخ الا دلائل واضحة على تعصب الناس وضيق صدورهم وعدم احتمالهم ممارسة الافراد لحرية الرأي والمعتقد حتى بلغ من امرهم ان اضطهدوا الانبياء وقتلوا العلماء والمصلحين لانهم جاؤا بآراء ومبادىء تخالف ما الفته الجماعة . ولكن التقدم الاجتماعي ادى ايضاً الى افساح المجال تدريجياً لحرية الرأي والمعتقد حتى اصبح الناس يعتبرون ذلك جزأ من حق الحرية الذي يجب ان يتمتع به كل فرد على شرط ان لا يستعمله بشكل يعود على المجتمع بالضرر .

ولم يقتصر الامر على الاعتراف بحرية الرأي والمعتقد وحرية التعبير عنها بصورة فردية . وانما ظهرت مع تقدم التنظيم الاجتماعي ، ولاسيما من الناحية السياسية ، أهمية التعبير عن الآراء والمبادىء في ملأ من الناس مجتمعين في صعيد واحد أو قيام ذلك الملأ نفسه بالتعبير عن وجهة نظر خاصة في مهرجانات أو مظاهرات أوما شاكلها . وقد قامت

السلطات الحاكمة المستبدة وذوو المصالح الخاصة المركزة في الأمر بمقاومة هذا النوع الجديد من انواع الحرية ولكنهم باؤا بالفشل واضطروا بعد صراع عنيف الى التسليم به اخيراً ، وقصرت السلطات الحكومية همها على تنظيم حرية الاجتماع ومراقبتها ومنع ما قد يحدث من جراء استعمالها من اعمال العنف فقط .

وقد شرع القادة الاجتماعيون في الوقت الحاضر ينادون بوجوب تأمين نوع آخر من انواع الحرية للفرد تكون غايته تحرير الفرد من الفقر لان العوز يؤدي بالانسان في كثير من الاحيان الى ان يبيع رأيه وضميره الى المتمولين والمتنفذين ويتنازل لهم عن جميع حرياته الاخرى ولا يبقى له من حق الحرية الا اسم فارغ لا معنى له . فالانسان لا يتمتع بحق الحرية تماماً الا اذا تحرر من الفقر . ومن واجب المجتمع ان يكفل هذا النوع من الحرية لكل فرد بايجاد عمل مناسب له يستطيع ان يكسب منه اسباب معيشته ويعيش عيشة اجتماعية محترمة .

على ان الاعتراف بحق الحياة وحق الحرية مقصور في الوقت الحاضر على المجتمعات التي تدين بالنزعة الدمقراطية وتعتقد بان لكل فرد قيمة وكرامة . أما المجتمعات التي تسودها النزعة الدكتاتورية المطلقة فقد رجعت بالفرد مراحل الى الوراء وجعلت حياته رهن اشارة الحاكم المطلق يتصرف بها كيف يشاء كما انكرت عليه كل نوع من انواع التعبير الحر .

حق التعليم :

لاحظ الناس فى المجتمعات الحديثة ان تقدم الحياة المدنية وتعقدها وظهور التخصص فى الاعمال قد جعل الفرد غير قادر على القيام بنصيبه من العمل اذا لم يعد لذلك اعداداً خاصاً سابقاً بواسطة التعليم والتدريب، أي ان الفرد يصبح عديم النفع تقريباً اذا لم يعلم قبل ذلك كيف يكون نافعاً . ولم يعد من السهل اليسير على الافراد أن يتعلموا وحــدهم ما يحتاجونه من المعرفة للقيام باعمالهم لأن ذلك أصبح يتطلب انقطاعاً خاصاً للدرس مدة طويلة من الزمن نوعاً ما كما يتطلب مقداراً من النفقـات ليس في وسع الاكثرية الساحقة من أبناء المجتمع تقديمها ، لذلك كان من واجب المجتمع ومن مصلحته أن يهيء هذا التعليم لأبنائه .

وقد لوحظ كذلك أن مركز الفرد الأجتماعي وطريقة كسب معيشته يتوقفان على نوع تعليمه واعداده ، واذا ما ترك الأفراد وشأنهم فلا يستطيـع أن ينهض باعبـاء التعليم العالي والفني إلا الأغنيـاء وذوو اليسار فينتج من ذلك أن تصبـح الوظائف الحكومية العالية والمهن الفنية الحرة وقفاً عليهم تقريبـاً ، ولا يخفى مافي ذلك من الاجحـاف للافراد الذين لاتتاح لهم فرصة التعليم وما فيه من الضرر للمجتمع الذي يحرم من استثمار مواهب كثير من أبنائه النابهين الذين لو علموا لقاموا بخدمات جلى نحوه . لذلك ظهرت في المجتمع الحديث أهمية المساواة في الفرص التي

تشتمل على اعطاء جميع الأفراد فرصة التعلم على حد سواء ثم تترك لهم الحرية بعد ذلك لكي يختاروا أعمالهم حسب قابلياتهم وميولهم . وهكذا اعترف المجتمع الحديث بحق التعلم لكل فرد من أفراده ففتحت المدارس بكثرة هائلة وانتشر التعليم بمقياس واسع لم يعرف من قبل .

ترون من ذلك أن حق التعليم يرمي الى تحقيق جزء من حق آخر شامل وهو حق المساواة الاجتماعية ، ولكن حق التعلم لا يقتصر على تحقيق المساواة للافراد فى فرص التعلم فقط وانما هو ضروري أيضاً لنقل التراث الاجتماعي من جيل الى جيل ، فالاجيال اللاحقة انما تتناول حضارة الاجيال السابقة وعلومها وفنونها عن طريق التعليم ، والمجتمع الذي لا يهتم بتعليم أبنائه لا يمكن أن يحتفظ بحضارته وأن ينميها ، ولذلك صارت جميع المجتمعات تؤكد على حق التعليم وتعتبره من الحقوق الاساسية التى ليس عنها غنى . ويتضح لكم هنا أيضاً كيف أن التقدم الاجتماعي يولد حقوقا للافراد لم تكن لهم من قبل ، فلو لم تتقدم الحضارة وتتسع العلوم وتتشعب ولو لم تتعقد الحياة الاجتماعية لما كان لحق التعليم هذه الأهمية ، لأن الفرد فى المجتمعات الفطرية يستطيع أن يتعلم بسهولة وفى مدة وجيزة تلك المعلومات القليلة التى تلزمه فى معاشه عن طريق التدريب العائلي أو عن طريق التقليد .

واجبات الفرد فى المجتمع :—

رأينا أن تقدم الحياة الاجتماعية للطرد قد مكن الفرد من التمتع

بحقوق لم يكن يتمتع بها لولا وجوده فى المجتمع ، فأصبح بفضل هذه الحقوق يعيش هادىء البال مطمئناً على حياته وحياة أفراد عائلته حراً فى ترتيب أسلوب معيشته وانتخاب نوع عمله والتعبير عن آراءه والقيام بشعائره الدينية سواء أكان ذلك على انفراد أو بصورة اجماعية بالاشتراك مع أفراد المجتمع الآخرين ، وقد تهيأت له اسباب التعلم والمعرفة وانفرج فى وجهه باب الرقي والتقدم والاستفادة من جميع مواهبه الى اقصى حد تصل اليه جهوده . ولكن هذه الحقوق الفردية لم تنشأ لمصلحة الافراد وحدهم فقط وانما نشأت لتحقيق فوائد اجتماعية عامة ايضاً ، واذا كان المجتمع قد خدم الفرد ووطد له أسباب الرفاه والمعيشة الراضية فانه ينتظر من الفرد فى الوقت ذاته ان يشعر بهذه النعمة ويقدرها وان يقوم بدوره بخدمة المجتمع لقاء ذلك . وفى الحقيقة ان كل حق فردي يقابله واجب على الفرد ان يقوم به ، وان الحقوق الفردية يمكن ان تعتبر من ناحية المجتمع بمثابة وظائف او واجبات اجتماعية ، فحق الحياة مثلا يقابله واجب المحافظة على حياة الفرد والامتناع عن الاعتداء على حياة الآخرين وحق الحرية يقابله واجب المحافظة عليها وعدم التنازل عنها لاي شخص آخر والاعتراف بحرية الاشخاص الآخرين ، وحق التحرر من الفقر يقابله واجب العمل لمنفعة المجتمع واجتناب التقاعس والكسل ، وهكذا دواليك فالفرد الذي لا يقوم بواجباته ازاء المجتمع لا يستطيع ان يدعي لنفسه بحقوق قبل المجتمع ، كما ان قيام الافراد كل بواجباته سيؤدي حتماً الى

خدمة المجتمع واستمرار تقدمه والى ازدياد حقوق الفرد وتمتعه بها على احسن وجه واكمل صورة .

وواجبات الفرد في المجتمع كثيرة كحقوقه ولكننا نذكر منها ما يلي :

١ — الاخلاص في اداء الواجب : ومعنى ذلك انه اذا كان من نصيب احد الافراد ان يقوم بعمل معين فعليه ان يقوم به باخلاص وان يبذل كل ما في وسعه لاتقانه وانجازه بسرعة من دون تماهل او توان فالاخلاص في اداء الواجب يؤدي الى زيادة الكفاءة والاتقان اللذين هما من اهم مميزات الخدمة الحقيقية ومن احسن الوسائل لرقي المجتمع وسيره بانتظام مستمر . ولا فرق في ذلك بين اي نوع وآخر من انواع العمل ، فكل عمل يقوم به صاحبه باخلاص مهما كان صغيراً خدمة حقيقية للمجتمع ويستحق فاعله تقدير الافراد الآخرين واحترامهم .

٢ — احترام حقوق الآخرين : وقد سبق ان اشرنا الى ذلك مراراً لما له من الاهمية الكبرى في حياة المجتمع ، اذ لا يمكن ان تبقى اية حقوق فردية ولا يمكن ان يحصل اي تعاون اجتماعي اذا لم يشعر كل عضو في المجتمع بان من واجبه ان يحترم حقوق الاشخاص الآخرين المشابهة لحقوقه فالحقوق الفردية لم توجد لشخص واحد او لبضعة اشخاص فقط وانما وجدت لمصلحة جميع الاشخاص في المجتمع على السواء ومن تحدثه نفسه بالاعتداء على حقوق غيره سوف يجابه باعتداء الغير على حقوقه ، وينتج من ذلك انكار لحقوق الجميع وانهماك الناس في

تطاحن وتكالب لاحد له ولا قيـــد عليه ويختل نظام المجتمع ويزول ويصبح الناس في فوضى لا تعاون بينهم ولا رابطة تربطهم سوى تسلط القوي منهم على الضعفاء واذلالهم وتسخيرهم لخدمته ومطامعه الخاصة . فمن يقدر حقوقه اذن ويحرص على المحافظة عليها لا بد وان يشعر بواجبه في احترام حقوق الآخرين في الوقت ذاته .

٣ ــ الدفاع عن الوطن : من المعلوم لديكم ان الفرد يتمتع بمعظم حقوقه وأهمها ضمن حدود وطنه ، فاذا ما سافر او انتقل الى بلاد أجنبية شعر حالاً بالفرق الكبير بين مركزه في وطنه وبين مركزه في تلك البلاد التي يعامل فيها كغريب لا يمكن ان يساوي أهل البلاد في الحقوق والامتيازات . وعدا عن ذلك فان الانسان يرتبط بوطنه بذكريات ومشاعر وعواطف تكون جزءاً لا يتجزأ من شخصيته وتؤثر على اسلوب تفكيره وعلى كل ناحية من نواحي حياته فلا يشعر بارتياح ولا يذوق طعم السعادة إلا اذا عاش في وطنه وبين بني قومه . لذلك كان من أول واجبات الفرد ومن أقدسها أن يهب للدفاع عن وطنه اذا داهمه أي اعتداء خارجي ، فالدفاع عن الوطن في هذه الحالة انما هو دفاع عن كل ما يملكه الانسان من حقوق وحضارة وقيم معنوية سامية . وليس الدفاع عن الوطن وقفاً على فرد دون آخر أو على فئة دون اخرى وانما هو واجب على كل فرد ، ويجب عليه ان ينهض بهذا الواجب من تلقاء ذاته من دون تحريض أو ارغام من أية جهة اخرى ، وبدون ذلك لا يعتبر الفرد شاعراً

حقاً بواجب الدفاع عن وطنه .

٤ — الشعور بالمسئولية والحرص على المصلحة العامة : مغزى هذا الواجب هو انه اذا عهد للفرد بعمل يتعلق بصالح المجموع فيجب عليه ان يشعر بانه مسئول عن القيام به قياماً حسناً ولو لم يكن هناك رقيب عليه يمكن ان يحاسبه على عمله ، كما انه يتحتم على الفرد أن يبحث من تلقاء ذاته عن الاعمال التي تحقق خير المجتمع وان يقوم بها ولو لم تكن له مصلحة خاصة مباشرة من وراء ذلك ، بل وحتى اذا كانت مصلحته الخاصة تتناقض مع القيام بتلك الاعمال . فالشعور بالمسئولية والحرص على المصلحة العامة قد يتطلب من الفرد القيام بتضحيات جسيمة في سبيل خدمة المجتمع ، لذلك كان استعداد الشخص للقيام بهذا الواجب أحسن محك لاخلاصه لوطنه وتمسكه بالقيام بواجباته الاجتماعية الاخرى . فواجب الحرص على المصلحة العامة اذن في الحقيقة واجب شامل يمكن ان تتشعب منه سائر الواجبات التي تقتضيها حياة الفرد في المجتمع . ولكن هذا الواجب لا يتجلى بأجلى مظاهره واكملها إلا فى المجتمعات التي سارت شوطاً بعيداً فى مضمار الرقي او نال ابناؤها حظاً كبيراً من الثقافة وادركوا بان استمرار رقيهم وتقدمهم يتوقف على مقدار تمسكهم باداء هذا الواجب . وعليه فان الاستخفاف بالمسئولية والاستهتار بالمصلحة العامة من دلائل الانحطاط والتأخر اللذين لابد أن يؤديا بالمجتمع الى اسوأ العواقب .

اسئلة للبحث والمناقشة

١ - ما معنى الخير والشر من الناحية الاجتماعية ؟
٢ - ما هي الآراء التي تعرفها في معنى الخير والشر ؟
٣ - كيف يمكننا أن نقيس الخير والشر ؟
٤ - ما العلاقة بين الخير والشر وبين اللذة والألم ؟
٥ - ماذا تعرف عن مذهب المنفعة الاجتماعية ؟
٦ - كيف نشأت الحرية الاجتماعية وكيف توسعت مع تطور المجتمع ؟
٧ - ما هي العلاقة بين الحرية والقانون ؟
٨ - هل صحيح ان القانون قيد يمنع الفرد من التمتع بالحرية ، ولماذا ؟
٩ - ما معنى الرأي العام وما العلاقة بينه وبين القانون ؟
١٠ - كيف ينشأ العرف وما هي علاقته بالقانون ؟
١١ - ماهي العوامل التي تؤدي الى وضوح الرأي العام وغموضه ؟
١٢ - كيف يؤثر انتشار التعليم على قوة الرأي العام ؟
١٣ - ما هي التدابير التي تتخذها الامم الراقية لتكوين رأى عام صحيح ؟
١٤ - كيف تعتبر الحقوق الفردية من ناحية وجهة نظر المجتمع ؟

١٥ـــ ما العلاقة بين تقدم المجتمع وبين قيام الافراد بواجباتهم ؟

١٦ـــ كيف يؤدي الاخلاص في أداء الواجب الى خدمة الفرد والمجتمع ؟

١٧ـــ لماذا يعتبر احترام حقوق الآخرين من واجبات الفرد المهمة ؟

١٨ـــ كيف تكون الحالة الاجتماعية اذا لم يحترم كل فرد حقوق الآخرين ؟

١٩ـــ لماذا يعتبر الدفاع عن الوطن من أقدس واجبات الفرد الاجتماعية ؟

٢٠ـــ ما هي أهمية الوطن بالنسبة لسعادة الفرد وتمتعه بحقوقه ؟

٢١ـــ ما معنى الشعور بالمسئولية والحرص على المصلحة العامة ؟

٢٢ـــ ما هي علاقة الشعور بالمسئولية والحرص على المصلحة العامة بتقدم المجتمع وانحطاطه ؟

٢٣ـــ كيف يتطلب الحرص على المصلحة العامة من الفرد تقديم التضحيات الكبيرة ؟

الخير والشر وقياسهما

اننا نقوم باعمالنا المتنوعة مدفوعين ببواعث مختلفة ومستهدفين نتائج معينة . فنصدق في أقوالنا ومواعيدنا أو نلجأ الى الكذب ، ونخلص فى اعمالنا أو نتهاهل في أداء واجباتنا ، ونتعاون مع غيرنا أو نعرقل مساعيهم ، وغير ذلك من الاعمال المختلفة . وقد نصدر احكامنا على بعض هذه الاعمال كالصدق والاخلاص والتعاون بانها خير ، وعلى البعض الآخر كالكذب والتهاهل وعدم التعاون بانها شر . والآن نريد أن نتعرف على مصدر هذا الحكم فينا ، أي كيف ندرك الخير والشر من الاعمال وما هو المقياس الذي نتخذه للتمييز بين الاعمال التي نحكم على بعضها بانها خير وعلى البعض الآخر بانها شر .

لقد اختلف علماء الاخلاق فى مصدر هذا الشعور فى الانسان فقال فريق منهم بانه أمر طبيعي فى الانسان ، حيث انه يدرك بطبيعته ان الشيء خير أو شر بمجرد النظر اليه ومن دون اعتبار النتائج التي ترتبت عليه أو البواعث المختلفة التي دفعت صاحبه على القيام به . وهناك فريق آخر يرى ان الحكم الذي يصدره الانسان على عمل من الاعمال انما يعتمد على التجربة ، فالتجارب التي تمر بالانسان تكسبه القدرة على تمييز وتعلمه الحكم على بعض الاعمال بانها خير وعلى بعضها الآخر انها شر ، وهذا الحكم مقيد الى حد بعيد بنتيجة العمل الذي يحاول

الحكم عليه . فاذا كانت نتائجه حسنة اعتبره خيراً ، أما اذا كانت نتائجه سيئة فيعتبر شراً . ولاختلاف الناس في مصالحهم وتجاربهم وسعة مداركهم فاننا نراهم يختلفون في الحكم على بعض الاعمال ، فما يراه البعض خيراً يحكم عليه الآخرون بانه شر كما ان الشخص الواحد قد يحكم احياناً على أمر واحد بحكمين متناقضين وذلك لأن الفرد كلما اتسعت مداركه وازدادت تجاربه تغير قسم من آرائه وبالنتيجة تتغير احكامه على الاعمال التي تقع تحت نظره بالنسبة لدوافعها ونتائجها .

على أنه سواء أكان مصدر شعورنا بالحكم على الاعمال بالخيرية أو الشرية طبيعياً فينا أو مكتسباً يقوم على التجربة ، فانه من الضروري ان يكون هناك مقياس اساسي نعرف بواسطته نوع الاعمال ، خاصة وان الناس كما قلنا ، كثيراً مايختلفون في بعض الاحيان فالشخص الواحد قد يرى العمل خيراً في وقت ثم يراه شراً فى وقت آخر . وفى الواقع هناك مقاييس عديدة يستند اليها الناس فى تمييزهم بين الاعمال واصدار حكمهم عليها . واول هذه المقاييس مانسميه بـ (العرف) حيث يتأثر كل فرد بعادات وتقاليد بيئته الاجتماعية فيعتبر كل عمل تحبذه جماعته خيراً وكل عمل تتجنبه شراً .

ولكننا لو تدبرنا الامر مليا لرأينا انه ليس كل ما يحبذه العرف جيداً ، أو كل ما يستنكره قبيحاً ، لان هناك بعض العادات السيئة والتقاليد الذميمة التي مازالت تعمل عملها وتؤثر في حياة المجموع الذي

ينظر اليها بارتياح ويحكم على فاعلها بالخيرية ، بينما يعتبر مقاومها من الاشرار . ولذلك لا يمكن ان يتخذ العرف مقياساً صحيحاً للاعمال المختلفة واصدار الحكم عليها ، في كل الاحوال .

لقد ذهب اكثر الفلاسفة والمشتغلين بعلم الاخلاق الى ان خير مقياس للحكم على عمل من الاعمال فيما اذا كان خيراً أو شراً انما هو مقدار ما يصحبه من اللذة أو الالم ، أي مقدار السعادة التي تنتج عنه . فهو خير اذا زاد ما ينتجه من اللذة على الالم وبالعكس هو شر اذا كانت الآلام الناتجة عنه اكثر من اللذة ، ويعرف هذا بمذهب المنفعة أو السعادة .

٣ — مذهب المنفعة العامة

ان اصحاب مذهب السعادة ، الذي أشرنا اليه في آخر موضوعنا السابق ، يختلفون ايضاً بالنسبة للذين تصيبهم اللذة أو يقع عليهم الالم من جراء القيام بالعمل الذي نريد ان نصدر حكمنا عليه ، فقسم منهم يرى ان لذة الفرد القائم بالعمل يجب ان تكون مقياساً لذلك العمل ، بينما يرى قسم آخر منهم انه يجب ان يكون هذا المقياس هو اللذة التي تصيب كافة الناس من وراء القيام بهذا العمل ، أي ان فائدة ولذة المجموع هي الاساس للحكم على الاعمال التي يقوم بها الافراد . ويعرف الرأي الاخير بمذهب (المنفعة العامة) وهو الذي يهمنا في بحثنا هذا .

من البديهي انه لا معنى للخير أو للشر الا اذا روعيت علاقة افراد المجتمع بعضهم ببعض . أي اننا لا نقيس اعمال الفرد كفرد لوحده ، وانما نقيسها باعتباره عضواً في مجتمع له بعض الحقوق وعليه بعض الواجبات وقد مر بنا في فصل سابق ان هذه الحقوق والواجبات رهينة بمصلحة المجموع . وعلى هذا يصبح مذهب المنفعة العامة خير مقياس للحكم على اعمالنا فيما اذا كانت خيرا أو شرا .

وخلاصة هذا المذهب هي اننا عند الحكم على عمل من الاعمال بانه خير أو شر علينا ان ننظر الى مقدار ما ينتجه ذلك العمل من لذة او ألم ، ليس لصاحب العمل نفسه فقط ، وانما لكل الافراد الآخرين الذين يتعلق بهم العمل أو يؤثر عليهم ، كما يجب ان لا يقتصر نظرنا على ما ينتجه العمل من لذة وألم بصورة مباشرة فقط ، بل ينبغي ان تشمل نظرتنا كذلك كل ما يترتب على ذلك العمل من لذة والم في المستقبل ايضاً . أي اننا يجب ان نأخذ بنظر الاعتبار نتائج العمل المباشرة من اللذائذ والآلام وحينئذ نحكم عليه بانه خير اذا رجحت لذائذه على آلامه وانه شر اذا كان الامر بالعكس .

والذي نستخلصه من هذا ان سعادة المجموع يجب ان تكون هدف كل انسان من عمله ولو تطلب ذلك تضحية منه وتحمل بعض الآلام في سبيله . أي انه يجب على كل فرد ان يستهدف من اعماله اكبر لذة وسعادة لاكبر عدد ممكن من ابناء مجتمعه . وكل عمل نحاول القيام به علينا ان

نقدر ما ينتجـه من لذة أو ألم للاخرين فان كانت اللذة التي تصيبهم من وراثه اكبر مما يصيبهم من الالم ، قمنا به ، والا تركناه .

فالامانة والصدق والصراحة والاخلاص تعتبر من الفضائل لان ما تنتجه من اللذة للاخرين يفوق الآلام التي تصيبهم ، فتزيد بها سعادة المجموع ، ولذلك نحكم على كل الاعمال التي من هذا النوع بانها خير ، ونوجب على كافة افراد المجتمع التخلق بهذه الصفات ، حتى اذا كان في القيام بها بعض الآلام لهم . بينما نعتبر الغش والكذب والسرقة والنفاق من الرذائل ، لان الالام التي تصيب المجتمع من جراء القيام بمثل هذه الاعمال تفوق اللذائذ التي قد يحصلون عليها ، ولذلك نحكم على كل الاعمال من هذا النوع بانها شر ، ونطلب الى الافراد الابتعاد عنها وعدم القيام بها ، ولو كان في القيـام بها بعض اللذائذ التي تعود عليهم .

وهكذا الامر في كافة الاعمال التي نريد الحكم عليهـا بالخيرية أو لشرية ، فاننا نبحث عما تنتجه من اللذائذ والآلام لأكبر عدد ممكن من لمجموع ، وبعد ان نلاحظ ذلك بدقة نقول انها خير اذا عادت بأكبر ذة ونفع على اكبر عدد ممكن من الناس ، وبالعكس نقول انهـا شر اذا ادت بالالم والخسران على اكبر عدد ممكن من افراد المجتمع .

الرأى العام والعرف والقانون

القانون والحرية :

ذكرنا ان الانسان لم يوجد قط الا في المجتمع وقد كان ولا يزال منذ ادواره الاولى يعيش على شكل جماعات اجتماعية ، ولكن الانسان الابتدائي كان مكبلا بقيود اجتماعية شديدة تعين جميع فعالياته وتحدد كل خطوة من خطوات عمله ، أي كان يجب عليه ان يفعل كما يفعل افراد الجماعة الاخرون فى كل شيء والا عد مخالفاً يجب ان يعاقب باقسى العقوبات. فلما بدأ المجتمع يستقر ويتقدم وتتكاثر افراده اخذ الفرد يتمتع بمقدار قليل من الحرية فيما يتعلق ببعض اموره الشخصية البحتة ، ثم اخذ هذا القدر يزداد ويتسع مع تقدم المجتمع المستمر حتى بلغ اقصى درجاته فى المجتمع الراقي الحديث . فالانسان فى الحقيقة لم يعرف الحرية ولم يتمتع بها الا فى المجتمع الذي بلغ شيئاً من الرقي ، ولذلك فان حريته كانت ولا تزال حرية اجتماعية نسبية محدودة بقيود تزيد أو تنقص تبعاً لنوع المحيط الذي يعيش فيه ودرجة رقيه ، اما الحرية المطلقة التي يتمتع بها الفرد وهو يعيش في عالم له وحده فامر موهوم لا وجود له وذلك لان الانسان لا يمكن ان يوجد فى خارج المجتمع ولا يمكن ان يعيش من دون علاقات اجتماعية . وهذه القيود التي تحد من حرية الانسان الذي يعيش فى المجتمع ليست سوى قواعد وجدت لاجبار الفرد على ان يتمتع بحريته ويستعمل

حقوقه الخاصة من دون ان يمنع الاخرين من استعمال حرياتهم وحقوقهم ومن دون ان يتجاوز الحدود التي وضعت لتحقيق المصلحة العامة أو لحمايتها وتسمى هذه القواعد الاجتماعية التي يجبر الافراد على اتباعها بالقانون ، فالقانون ضروري اذن لضمان الحرية ولتنظيم العلاقات الاجتماعية بشكل يحقق فائدة المجتمع العامة وخيره وليس القانون ضد الحرية كما يتوهم بعض الناس أحياناً إذ لولا القانون لأصبحت حرية كل عضو في المجتمع مهددة بالأعتداء وحقوقه معرضة للاغتصاب ولأمكن لبعض الافراد الأقوياء أن يستعبدوا سائر الأفراد الآخرين وأن يحرموهم من كل نوع من أنواع الحرية . وخلاصة القول ان الانسان لا يمكن أن يتمتع بالحرية إلا في المجتمع وفي ظل القانون .

القانون والرأي العام :

اذا قلنا أن القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الاجتماعية ويجبر الافراد على الاذعان لها فقد يخطر ببالنا أن نسأل : من هو الذي يجبر الافراد على ذلك الاذعان ؟ الجواب على ذلك هو أن الناس في كل مجتمع يكونون لأنفسهم تشكيلا أو منظمة سياسية هي الدولة ، وهذه الدولة تأخذ على عاتقها تنفيذ القوانين السائدة وتغييرها ووضع القوانين الجديدة التي تقتضيها المصلحة العامة ، وهي تمارس هذه الوظائف بواسطة هيئة خاصة تسمى الحكومة كما سترون ذلك عند البحث عن الحكومة العراقية ووظائف هيئاتها المختلفة . ولكن الحكومة تحاول قبل أن تقوم

بتنفيذ القوانين أو وضعها او تغييرها ان تعرف كيف ينظر الناس الى هذه القواعد وكيف يشعرون تجاهها وما هي القواعد التي يرغبون في بقائها أو في سنها أو في تحويرها ، أي ان الحكومة تحاول ان تطلع على رأى جل افراد المجتمع او تتعرف على الرأي العام ، فالقوانين تنبعث في الأصل من الرأي العام وتستند في النهاية عليه . ولا يمكن للحكومة ان تستعمل سلطتها لتأييد أي قانون يعارض فيه الرأي العام بشدة وذلك لانها تستمد تلك السلطة ذاتها من رضاء الرأي العام ورغبته ولا بد ان يؤدي موقفها ضد الرأى العام بالنتيجة الى زوال سلطتها والقانون الذي تريده معا ويكون ذلك عادة في المجتمعات الراقية وفي الدول التي تقوم على أساس الدمقراطية ومراعاة حقوق جميع أبناء المجتمع ومصالحهم واحترام حرياتهم ، لان القانون كما رأينا واسطة لتحقيق الحرية الاجتماعية فاذا استعمل لتحطيم تلك الحرية لم يعد قاعدة اجتماعية بالمعنى الصحيح وانما يصبح رغبة مجحفة يريد ان يحققها بعض المستبدين الأقوياء ضد مصالح المجتمع الحقيقيه . فالرأي العام اذن أساس كل قانون والقانون أساس كل حرية اجتماعية .

العرف والتقاليد وعلاقتها بالقانون :

لا يقتصر الناس في تنظيم علاقاتهم الاجتماعية على القواعد القسرية التي سميناها بالقانون ، وانما يكونون لأنفسهم الى جانب ذلك مجموعة معقدة من العادات والطرق والاساليب يسيرون عليها في حياتهم بصورة

متكررة ولا يغيرونها الا قليلا وان كانوا غير مضطرين على اتباعها . فاذا ما حافظوا على السير على قسم منها مدة طويلة من الزمن نوعاً ما تبلورت وأخذت شكلا ثابتاً واضحاً وأصبحوا يستهجنون الخروج عليها ويرون الالتزام بها من مقتضيات الحشمة والسلوك الاجتماعي الصحيح ، وبذلك تنتقل من مجرد عادات وطرق شعبية شائعة الى تقاليد راسخة . ومن الامثلة على ذلك الحجاب والسفور واستهجان تزي النساء بزي الرجال واحترام من هم أكبر منا سناً واغاثة الملتجيء والقيام بواجب الضيافة عند العرب بصورة عامة . ثم اذا استمرت هذه التقاليد ورأى المجتمع بعد ذلك أن مخالفتها ذنب يستحق العقاب الذي يجب أن تقوم الدولة بتوقيعه على المجرم تغيرت التقاليد واصبحت عرفاً أو جزءاً من القواعد الاجتماعية القسرية التي يريد المجتمع ان يجبر جميع افراده على السير بمقتضاها . فالعرف اذن جزء من القانون وهو المرحلة النهائية التى تنتهي عندها كثير من العادات والطرق الشعبية والتقاليد ، ولا شك في ان قسما كبيراً من قواعد القانون في كل مجتمع مصدره العرف ، أي أنها ليست من صنع الهيئة التشريعية ولا من صنع اية هيئة حكومية اخرى وانما هى من صنع المجتمع بصورة عامة .

سلطان الرأي العام :

رأينا ان الرأي العام اساس كل قانون ولكن سلطان الرأي العام لا يقف في الحقيقة عند القانون فقط بل يتعداه الى كافة العلاقات

والقواعد والنظم الاجتماعية ، فما من شيء يجري في المجتمع الا ويكون للناس اجمالا رأي فيه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ، وعلى ذلك فالعادات والتقاليد ليست أقل استناداً على الرأي العام من القانون ، والرأي العام هو الذي يجعلها تستمر وتتبلور وترسخ حتى تصبح قانوناً في النهاية . والناس لا يطيعون القانون على الاكثر خوفاً من طائلة العقاب الذي تنزله بهم الحكومة اذا ارتكبوا مخالفة ما ، وانما اكثر الناس يتأثرون في طاعتهم للقوانين والمحافظة عليها بما يوحيه اليهم الرأي العام وما يولده في نفوسهم من الاعتقاد بأن القوانين قواعد اجتماعية مفيدة وضعت لصالح المجتمع وفائدة كل فرد فيه فيجب ان يحترمها كل واحد من تلقاء ذاته ويحافظ عليها ولو لم يكن هناك رقيب عليه .

والرأي العام يختلف من حيث الوضوح والتأثير من مجتمع لآخر ، فهو أوضح واشد مفعولا في المجتمع المتعلم الراقي منه في المجتمع البدائي الجاهل كما أن مقدار استعماله في سبيل التقدم والرقي يتناسب مع درجة الثقافة ونوع التهذيب في المجتمع . فالرأي العام في المجتمع الانكليزي مثلا اقوى واكثر نضوجاً منه في المجتمع البرازيلي أو المجتمع العراقي ، والرأي العام في المجتمع الجاهل قد يقف عقبة كأداء في كثير من الاشياء الجديدة المفيدة لانه يستغربها ويستنكرها في بادىء الامر كما يتجلى ذلك في موقف عدد كبير من أبناء الشعب العراقي أزاء التدابير الوقائية الصحية كالتطعيم ضد الاوبئة والحجر الصحي ومقاومة

التجاه المرضي الى الدجالين والمشعوذين ، أو كما يتجلى في موقفهم أزاء اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد الاسعار ومنع المضاربات والربح الفاحش على حساب الاكثرية الساحقة . وكذلك قد يسهل على بعض الانانيين ان يخدعوا الرأي العام في المجتمع الجاهل بانواع من التضليل فيستحوذوا عليه ويستغلوه لمصلحتهم الخاصة ردحا من الزمن ، أما الرأي العام في المجتمع المتعلم فهو اكثر قدرة على المحاكمة والتمييز وأقل عرضة للوقوع في شراك المضللين . وما دامت فائدة الرأي العام تتوقف على درجة الثقافة والتعليم فان من مصلحة كل مجتمع يهتم بالتعليم اهتماماً بالغاً ان يتوسع فيه الى أقصى حد . وقد فطنت جميع المجتمعات الراقية الى أهمية الرأي العام والى ضرورة تهذيبه فأكدت على التعليم وتفننت في نشره كما نشأت فيها وسائط كثيرة للتعبير عن الرأي العام وتوجيهه نذكر منها الصحف والمجلات المختلفة والاذاعات اللاسلكية والمنظمات الكثيرة كالاندية والجمعيات وما شاكلها .

اسئلة للبحث والمناقشة

١ — هل كان للفرد حقوق فردية في المجتمعات الفطرية ؟

٢ — هل كان الفرد يتمتع بحقوق طبيعية في خارج المجتمع ؟

٣ — لماذا نشأت الحقوق الفردية وكيف تطورت ؟

٤ — هل يجوز للفرد أن يتمسك بحقوقه ضد مصلحة المجموع ؟

٥ — ماهي علاقة الحقوق الفردية بالتقدم الأجتماعي ؟

٦ — كيف نشأ حق الحياة وما هي أهميته للفرد والمجتمع ؟

٧ — ما هو حق الحرية وكيف توصل الفرد الى الحصول عليه ؟

٨ — ماهي أنواع الحرية التي تعترف المجتمعات الراقية بها للافراد ؟

٩ — ما هي العقبات التي صادفها الانسان في الحصول على حق الحرية وهل زالت في جميع انحاء العالم ؟

١٠ — لماذا نشأ حق التعليم وما هي فائدته للمجتمع ؟

١١ — ما هي علاقة حق التعليم بحق المساواة الاجتماعية ؟

١٢ — ما هو دخل حق التعليم بالمحافظة على الحضارة ونقلها من جيل الى جيل ؟

١٣ — قارن بين أهمية التعليم في المجتمع الفطري وبين أهميته في المجتمع الحديث ؟

١٤ — هل للفرد واجبات في المجتمع وما هي علاقتها بحقوقه ؟

الدولة والحكومة

١ — معنى الدولة

الدولة عبارة عن منظمة اجتماعية وظيفتها السهر على مجموعة الحقوق والواجبات القسرية والقيام بالخدمات والمنافع العامة في مجتمع معين بصفتها ممثلة للسلطة العليا في ذلك المجتمع . وعليه فان الدولة أوسع المنظمات الاجتماعية لانها تشتمل على المجتمع بكامله ، وكل تنظيم اجتماعي آخر كالشركات والجمعيات ومعاهد التعليم مثلا لابد أن يقع ضمن حدود الدولة وهي وحدها تتمتع بمزية القدرة على الجبر واستعمال القوة باسم المجتمع عند الحاجة .

الاسس التي تقوم عليها الدولة :

لو حللنا العناصر التي تتكون منها الدولة لرأينا انها تقوم على اربعة اركان أساسية وهي الشعب والاقليم والحكومة والسيادة ، وسنبحث كلا منها على حدة :

(١) الشعب : يتكون الشعب من مجموع الافراد الذين تنظم الدولة شؤونهم وتمارس سلطتها السياسية العليا عليهم وتدافع عنهم ازاء الدول الاخرى ، ولذلك يسمى افراد الشعب المواطنون الذين تربطهم بالدولة رابطة خاصة من دون أية دولة اخرى ، فهم وحدهم يحملون جنسيتها ويتمتعون فيها بالحقوق السياسية كحق الانتخاب وحق اشغال الوظائف

العامة . ويسمى الشعب أحياناً بالسكان ، أي الافراد الذين يسكنون عادة في داخل حدود الدولة ويحملون جنسيتها . وليس هناك حد معين لعدد سكان أية دولة من الدول ، فهناك دول تزيد عدد سكانها على المائة مليون نسمة كالصين وروسيا والولايات المتحدة الامريكية ، وهناك دول لا يتجاوز عدد سكانها بضعة ملايين أو مليوناً واحداً كالعراق وسويسرة ولوكسمبرغ ودولة الفاتيكان .

(٢) الأقليم : وهو بقعة معينة من الارض يعيش عليها الشعب وينظم شئونه بصورة دائمية . ويسمى الأقليم أيضاً بالوطن الذي يجب على كل واحد من أفراد الشعب أن يدافع عنه . ولا يوجد حد معين لمساحة الأقليم ، ففي العالم اليوم دول ذات أقاليم شاسعة مثل كندا والصين والمملكة العربية السعودية ، وفيه دول ذات أقاليم ضيقة مثل هولندا وبلجيكا وبلغاريا . ولكن مقداراً من الأقليم ضروري في الوقت الحاضر لكل دولة متمدنة .

(٣) الحكومة : وهي عبارة عن مجموع الافراد والهيئات التي تدير شئون الدولة وتمارس السلطة فيها وتتولى تنظيم علاقاتها مع الدول الاخرى ، فالحكومة هي بمثابة اليد التي تقوم بتنفيذ وظائف الدولة بغض النظر عن شكل نظام الحكم في الدولة وكيفية حصول الحكومة على مقاليد الحكم ، إذ المهم هنا أن الحكومة ركن لا بد من وجوده في كل دولة .

(٤) السيادة : ومعناها أن تكون الدولة مستقلة استقلالا تاماً غير خاضعة قانوناً لأية دولة أخرى ، وأن تكون حرة في ادارة شئونها على أي وجه تراه مناسباً لتحقيق مصالحها . ولكن ليس معنى ذلك أن تكون للدولة الحرية المطلقة في أن تفعل ما تشاء ، حيث انها تعيش في هذا العالم مع غيرها من الدول ولا بد أن تراعى في تصرفاتها مصالح تلك الدول وعلاقاتها معها وان تتقيد بما لها من حقوق وواجبات متبادلة أزاء تلك الدول . فسيادة الدولة اذن شبيهة بحرية الفرد في المجتمع وكل منهما لا يمكن أن يستعمل إلا ضمن مصلحة المجموع .

فاذا استوفت الدولة هذه الأركان الأربعة أصبحت دولة تامة قائمة بحد ذاتها ، ولكنها لا تستطيع أن تتصل بالدول الأخرى وتدخل معها في علاقات متبادلة كعقد المعاهدات وتبادل الممثلين الدبلوماسيين إلا اذا اعترفت تلك الدول بوجودها ، فاعتراف الدول الموجودة سابقاً بالدولة الجديدة ضروري لدخولها في العائلة الدولية وانشاء علاقات لها مع سائر الدول الأخرى .

٣ — أشهر النظريات عن قيام الدولة وتطورها

وجدت الدولة منذ أقدم أدوار التاريخ البشري حتى اننا لا نعرف شيئاً عن أي مجتمع بشري لم يكن منظما تنظيما سياسياً على أي شكل من الاشكال ، غير ان التنظيم السياسي لم يكن واضحاً أحياناً حيث كانت

النواحي السياسية تختلط بنواح أخرى دينية واقتصادية وغيرها فتندمج وظائف الدولة بوظائف المنظمات الاجتماعية الأخرى ، ولكن كان هناك اعتراف دائماً بوجود سلطة سياسية عليا تتمثل فيها القدرة على الجبر واستعمال القوة ومن واجب أفراد المجتمع الاذعان لسطوتها .

وليست لدينا معلومات تاريخية مضبوطة عن كيفية نشوء الدولة ، لذلك وضعت عدة نظريات لتعليل وجودها ، ولكنها كلها نظريات لاحقة وضعت بعد أن وجدت الدولة وأصبحت شيئاً واقعياً لا جدال فيه ، وقوام هذه النظريات كلها الحدس والتخمين والمحاكمات المنطقية والقياس على حالات الشعوب الفطرية الحالية . ومن أشهر هذه النظريات ما يلي :

١ــ نظرية التفويض الالهي : وفحواها ان الهيئة الحاكمة في الدولة تستمد سلطاتها من تفويض من الله لها بالحكم ، فهو الذي اختار بعض الافراد وعهد اليهم بمهمة الحكم فى المجتمع فلا يجوز مخالفتهم ومعصية أوامرهم والثورة عليهم لان في ذلك مخالفة لمشيئة الخالق ومعصية لأمره .

وهذه النظرية قديمة جداً قال بها فلاسفة الصين قبل الميلاد بعدة قرون تأييداً لقداسة الملوك كما ان ملوك البابليين القدماء كانوا يدعون بأنهم يحكمون بتفويض من الآلهة ، ولعل أحسن ما يتجلى ذلك فى صورة حمورابي وهو يتناول قوانينه المشهورة من إله الشمس . بل أن من بين

الملوك القدماء من كانوا يدعون بأنهم آلهة في الوقت ذاته كما كان يفعل الفراعنة في مصر . وقد روجت الكنيسة المسيحية هذه النظرية فى القرون الوسطى لتأييد سلطة الامبراطور في الامبراطورية الرومانية المقدسة ، ويوجد شيء من مدلولها في الخلافة الاسلامية التي تعتبر الخليفة خلفاً للنبي المرسل من الله وترى طاعته واجباً مقدساً على كل مسلم ، ويتضح ذلك جلياً في التعبير الشائع فى أواخر أيام الدولة العثمانية والقائل بأن الخليفة ظل الله فى الارض . وقد استغل الملوك المستبدون فى القرنين السادس عشر والسابع عشر هذه النظرية وعملوا على نشرها وتشجيعها لتعزيز حكمهم المطلق ولمنع الشعوب من المطالبة بتحديد سلطتهم والتفكير بالثورة عليهم فانبرى عدد من الكتاب لتأييدها والدفاع عنها ، وقد كان الملوك من آل ستورات في انكلترا ومن آل بوربون في فرنسا من اكثر من عمل على ترويج هذه النظرية واستغلالها .

ولا تزال آثار هـــذه النظرية باقية الى الوقت الحاضر في بعض الدول كاليابان والتيبت والمملكة العربية السعودية ، كما ان ملك انكلترا لا تزال نظريا يحكم بالحق المقدس .

٢— نظرية العقد الاجتماعي : — ترى هذه النظرية ان الافراد كانوا يعيشون فى بادىء الأمر على انفراد فى حالة طبيعية ثم اجتمعوا وتعاقدوا فيما بينهم أو مع فرد منهم على انشاء السلطة السياسية وتكوين الدولة وبذلك انتقلوا من حياة للطبيعة إلى حياة المجتمع . ومن أشهر

القائلين بهذه النظرية توماس هوبز وجون لوك الانكليزيان وجان جاك روسو الفرنسي . وقد استعملت هذه النظرية لتأييد سلطة الملوك المطلقة تارة ولمقاومتها تارة اخرى . ولكنها بطلت أخيراً وانصرف المفكرون عنها ، ولعل أهم نقطة ضعف فيها هي انها تفرض ان الافراد عاشوا على انفراد أولا بينما نحن نعلم أن الافراد لا يمكن أن ينشأوا ولا يعيشوا إلا في المجتمع .

٣ — نظرية القوة والغلبة : — وهي تقول أن الدولة ترجع في الأصل الى تطاحن الافراد والجماعات وتغلب القوي على الضعيف وذلك إما باستفحال فرد قوي على عدد من الافراد الضعفاء واخضاعهم لسلطته واستعباده ، وإما باتفاق عدد من الافراد على تولية فرد قوي عليهم لكي يقودهم في الحرب ويدافع عنهم في نضالهم المستمر مع الجماعات الاخرى . وقد أيدت الكنيسة هذه النظرية في اثناء خصامها مع السلطة الزمنية في اواخر القرون الوسطى بغية الأنتقاص من قيمة الدولة باعتبارها قائمة على القوة والظلم والاستعباد .

ويتفرع من هذه النظرية ظهور الدولة كنتيجة لقيام الملكية وظهور النزاع بين الطبقات في المجتمع ، حيث أن تراكم الثروة في أيدي قسم من أفراد المجتمع قد جعل لهم من القوة ما يسيطرون به على القسم الباقي فيحكمونهم ويستغلونهم كما يشاؤون ، وبذلك انقسم المجتمع الى طبقتين إحداهما حاكمة مستغلة والاخرى محكومة معرضة للاستغلال ،

ونشأ من جراء ذلك تطاحن مستمر بين الطبقتين .

٤ ــ نظرية التوسع العائلي : وهي تقول ان الدولة نشأت من توسع العائلة وازدياد عــــدد أفرادها ونشوء العشيرة فالقبيلة فالامة ، وبذلك تحولت السلطة الابوية التي كان يمارسها الاب باعتباره رئيس العائلة الى سلطة زمنية على جميع أفراد القبيلة او الامة . وهذه النظرية كما ترون تجعل النظام السياسي قائماً على وحدة الاصل وقرابة الدم في الدرجة الاولى .

٥ ــ نظرية التطور المختلف : وهي تقول ان الدولة لم تنشأ على غرار واحد في كل مكان ، بل من المحتمل أن تكون قد نشأت في مكان ما عن طريق التوسع العائلي وفي مكان آخر عن طريق القوة والغلبــة وفي مكان آخر عن طريق العوامل الدينيــة ، وهكذا دواليك . كما انه من الجائز ان عاملين او اكثر قد تضافرت على نشوء الدولة في جهة من الجهات كأن تنشأ القبيلة مثلا وتستعين بالقوة على قهر بعض الجماعات المجاورة وتخضعها لحكمها ويظهر نبي او مصلح بدعوة دينية او اجتماعية فيؤلف بين الغالب والمغلوب ويوحد بينهما ويكون منهما مجتمعا جديداً ذا كيان سياسي واحد .

ولعل هذه النظرية التي تعترف بتأثير مختلف العوامل في نشوء الدولة ولا تتعصب لعامل دون آخر اقرب النظريات الى الصواب وارجحها .

٣ — انواع الدول

يقسم الكتاب السياسيون الدول الى انواع كثيرة مختلفة لا نرى حاجة للدخول في تفاصيلها وانما يكفينا هنا أن نعرف ان الدولة يمكن أن تكون بالنسبة لنظام الحكم فيها على نوعين وهما :

١ — الدولة الدمقراطية : وهي الدولة التي تقوم فيها الحكومة على رضى المحكومين وتستمد سلطتها من موافقتهم ، ويساهم فيها الشعب عادة في ادارة شئون الحكم سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بواسطة نواب ينتخبهم لهذه الغاية . وهذا النوع من الدول يعترف بان لكل فرد قيمة واهمية في المجتمع وان لكل فرد حق المساهمة في الحكم وابداء الرأي حول سير الحكومة والاشتراك في مراقبة الهيئات ومحاسبتها على أعمالها بالطرق المناسبة . ويمكن أن تكون الدولة من هذا النوع على شكلين وهما :

(أ) ملكية دستورية : وهي التي يرأس الحكومة فيها شخص يأتي الى الحكم عن طريق الوراثة ولكنه يحكم ضمن حدود دستورية تحدد أسلوب الحكم وتوزيع السلطات الحكومية وتبين حقوق الشعب الاساسية ، وهو يزاول سلطته عادة بواسطة هيئات حكومية مسؤولة امام الشعب خاضعة لرقابته ومحاسبته عن طريق الاحزاب السياسية والهيئات النيابية

وغيرها ، وهكذا يتمتع الشعب بالسيطرة النهائية على الحكومة في كل وقت ويتحقق النظـام الدمقراطي في الدولة ويبقى الملك فوق الاحزاب والهيـئات المختلفـة مصوناً غير مسؤول باعتبـاره رئيس الدولة الاعلى ورمز وحدتهـا . ومثل ذلك انكلترا ومصر والعراق .

(ب) جمهورية : وهي الدولة التي يرأس الحكومة فيها رئيس منتخب لمدة معينة ولها دستور يبين حقوق الشعب الاساسية وتوزيع السلطات الحكومية ويحدد صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات الهيئات الحكومية الاساسية ويبين مسؤوليات كل منهم تجاه الآخر او تجاه الشعب ، وكيفية مراقبة الشعب للحكومة وسيطرته عليها في النهاية . ومن أمثلة ذلك سويسرة وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وتركيا .

٢ ـ الدولة المطلقة : وهي الدولة التي لا تخضع فيها الحكومة لادارة المحكومين ولا تستمد سلطتها من رضاهم وموافقتهم وانما تفرض ارادتها عليهم وتسيرهم كيف تشاء . ولا تعترف للشعب بحق مراقبتها والاعتراض على أعمالها كما انها لا تعترف للفرد بقيمة مستقلة وحقوق وانما تعتبره مجرد اداة مسخرة لخدمة الدولة وما عليه إلا أن يطيع في كل ما يؤمر مهما كان في ذلك من الاجحاف والاضرار بمصالحه . وهذا النوع من الدول يمكن أن يكون على الشكلين الآتيين :

(أ) الملكية المطلقة : وهي التي يرأس الحكومة فيها شخص يأتي الى الحكم عن طريق الوراثة ويحكم الشعب حسب ارادته من دون قيد أو شرط مستنداً في ذلك على التفويض الألهي أو على أية حجة اخرى . ففي هذا النوع من الدول تكون أرواح الشعب ملكا للملك تقريبا ويصبح القانون عبارة عن أوامر الملك وارشاداته وتصبح الهيئات الحكومية ، ان وجدت ، مجرد حاشية وخدم له . وهذا الشكل من أشكال الحكومة آخذ بالزوال مع تقدم المدنية ولكن بقايا آثاره لا تزال في بعض الدول الحالية كاليابان واليمن .

(ب) الدكتاتورية : وهي التي يرأس الحكومة فيها فرد يأتي الى الحكم بالقوة او بنتيجة تغلب أحد الأحزاب السياسية ، وفي كلتا الحالتين يلجأ الدكتاتور الى الغاء جميع الاحزاب السياسية ما عدا الحزب الذي يستند عليه . ويقضي على حرية الرأي والنشر والاجتماع ويبث جواسيسه وارصاده في جميع أرجاء البلاد لاكتشاف المعارضة والقضاء عليها بشدة ، ويستعمل الارهاب والأساليب القاسية للقضاء على خصومه واستئصال شأفتهم ، ثم يبدأ بحكم البلاد هو ونفر قليل من اعوانه وخلصائه حكما استبداديا من دون أن يخضعوا لاية رقابة او أي حساب ويسيطرون على وسائل الدعاية والاستعلامات لتزييف الاخبار

وتضليل الرأي العام وافهام الناس بانهم أصلح زمرة للحكم ومن واجب الشعب أن يطيعهم ويثق بهم . ولكي يستبقي الدكتاتور تأثيره على عقول الناس يضطر دائما الى الدخول فى مجازفات طائشة والقيام باعمال شاذه مدهشة ويتورط من جراء ذلك في كثير من المشاكل العويصة . ومن أمثلة ذلك المانيا وايطاليا في عهد هتلر وموسوليني .

٤ — واجبات الدولة

مما لا شك فيه ان الدولة لم توجد إلا لتحقيق غايات اجتماعية مهمة ولذا فان عليها ان تقوم بواجبات متعددة في سبيل تحقيق تلك الغايات . ومن أهم تلك الواجبات القيام بالمحافظة على الأمن الداخلي ومنع الافراد من أن يعتدي بعضهم على البعض الآخر ، وهذا يستلزم قبل كل شيء تنظيم علاقات الافراد وتحديد حقوقهم من الناحية القانونية كما انه يستلزم اتخاذ التدابير اللازمة لفض المنازعات بالطرق القانونية العادلة لكيلا يضطر الافراد الى أخذ حقهم بيدهم ، واذا بقي هناك بعد ذلك من لا يمتنع عن الاعتداء على الغير فيجب على الدولة أن توقفه عند حده وان تقتص منه ولو بالقوة عند الاقتضاء .

ومن أهم واجبات الدولة أيضاً أن تقوم بمهمة الدفاع الخارجي وان تعد القوة اللازمة لصد هجمات الجماعات الاخرى وان تدخل في علاقات

سلمية وروابط وديه كثيرة مع الدول الاخرى وان تتعاون وإياها على أساس الاشتراك في المصلحة والحصول على المنافع المتبادلة فتقل بذلك حوادث الاعتداء الخارجي ويحل محلها التعاون السلمي .

وقد كان أنصار المذهب الفردي فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يقولون بان الدولة يجب أن تحصر همها في هذين الواجبين وتكتفي بالقيام بالدفاع الخارجي والمحافظة على الامن الداخلي ، وفيما عدا ذلك فيجب أن تترك الافراد وشأنهم يعملون ما يشاؤون وان لا تتدخل فى سير نشاطهم ولا سيما من الناحية الاقتصادية وذلك لانهم أدرى من الدولة بمصالحهم واذا ماتركوا يعملون كل لصالحه الخاص فان ذلك سيؤدي الى خدمة الصالح العام الذي يتكون من مجموع مصالح الافراد . ولكن التطورات الصناعية والاقتصادية وتقدم الحضارة وتعقدها قد دلت فعلا على أن الافراد اذا تركوا وشأنهم ، حسب رأي أنصار المذهب الفردي ، فلا بد أن تنشأ هناك شرور كثيرة تعود على المجتمع بأضرار جسيمة ، ولذلك اصبح من المسلم به اليوم في جميع الدول ان الدولة يجب ان تأخذ على عاتقها القيام بكثير من الخدمات التي تتعلق بالصالح العام بدرجة كبيرة ولا يحسن ان تترك لنشاط الافراد الخاص كالتعليم العام ومشاريع الانارة واسالة المياه وادارة السكك الحديدية والبرق والبريد ووسائل النقل والاتصال الاخرى واستغلال الثروة المعدنية وما شاكل ذلك . كذلك يجب على الدولة ان تتقدم للقيام بأي

مشروع مفيد يعجز عنه الافراد او يتقاعسون عن القيام به كتأسيس الجمعيات التعاونية وانشاء المزارع النموذجية والمختبرات الصناعية وانشاء الجامعات والمكتبات العامة والمستشفيات وما شاكلها . وعليها ايضاً ان تتدخل لتنظيم نشاط الافراد الاقتصادي وتوجيهه ، ولوضع القواعد اللازمة لحماية الضعفاء ومنع الاستغلال وازالة عوامل الشقاق الطبقي وللقضاء على البطالة الناشئة عن سوء التنظيم الاقتصادي ومكافحة الفقر وجعل جميع ابناء الامة يتمتعون بثمرات التقدم الاقتصادي ومنتوجاته ومن واجبات الدولة المهمة ان تسعى للمحافظة على الصحة العامة وان تعمل على رفع المستوى الثقافي وتشجيع العلوم والفنون ونشرها بين جميع ابناء المجتمع . وبعبارة اخرى ينتظر من الدولة اليوم ان تفعل كل شيء لتأمين مستوى لائق من المعيشة وحياة هانئة محترمة لكل فرد من افرادها .

ولم تسر الدول كلها بمقدار واحد في هذا المضمار بل لا تزال بينها درجات متعددة من التفاوت ادت اليها الاعتبارات الخاصة والظروف السائدة في كل منها ، ولكن الغالبية العظمى من الدول سائرة على كل حال بصورة مستمرة في هذا الاتجاه .

معنى الحكومة وعلاقتها بالدولة

سبق أن حللنا عناصر الدولة وقلنا ان الحكومة هي احد الاركان

الاساسية التي تقوم عليها الدولة ، وهي عبارة عن مجموعة من الافراد والهيئات مكلفين بالقيام بواجبات الدولة وتنفيذ اغراضها التي شرحناها اعلاه كالدفاع الخارجي والمحافظة على الامن الداخلي والقيام بالمشاريع والخدمات النافعة وتنظيم النشاط الاقتصادي الى آخر ماهنالك من الامور التي تكلمنا عنها . وينتج من ذلك ان بقاء الاشخاص الذين يمارسون سلطة الحكومة واعمالها في وظائفهم يتوقف على حسن قيامهم بما عهد اليهم من الواجبات ، وهذا يستتبع امكان مراقبتهم ومحاسبتهم على اعمالهم كما يستتبع امكان ابدالهم بغيرهم اذا لم يكونوا اهلا للقيام بواجبهم من دون ان يؤثر ذلك مطلقاً على وجود الدولة وكيانها ، حيث ان المهم هو ان تكون للدولة حكومة دائماً وليس يشترط ان تكون تلك الحكومة مكونة من اشخاص معينين بالذات دون سواهم . وما دامت الحكومة قد وجدت لتحقيق اغراض الدولة فليس لها ان تحيد عن تلك الاغراض كما انه من الممكن للدولة ان تغير نظام الحكم وشكله وان ترتب توزيع السلطات وتعيين الهيئات الحكومية حسبما تراه مناسباً في اي وقت شاءت كأن تغير شكل الحكومة مثلا من جمهورية الى ملكية او كأن تجعل السلطة التشريعية مكونة من مجلس واحد او من مجلسين . ولها ان تتخذ جميع التدابير الضرورية لمنع الموظفين والهيئات الحكومية من اساءة استعمال صلاحياتهم .

علاقة الفرد بالحكومة والدولة

الفرد هو الوحدة الطبيعية الاصلية فى المجتمع ، فمن جهة نرى أن الفرد لا يمكن ان يوجد ويعيش فى خارج المجتمع ، ومن جهة اخرى نجد ان المجتمع لا يتكون الا من افراد ، وكما يمكن القول ان الفرد لا يوجد لولا المجتمع كذلك يمكن القول ان المجتمع لا يوجد لولا الافراد . وما دامت الدولة عبارة عن منظمة اجتماعية فهي لم توجد الا لخدمة مجموع الافراد الذين يتكون منهم المجتمع وليست لها اية غاية خاصة بها بحد ذاتها او خارجة عن مصالح اولئك الافراد ، ولذلك لا يمكن ان يقال ان الافراد عبارة عن ادوات مسخرة لخدمة الدولة او انهم يجب ان يضحوا في سبيل الدولة من دون اي اعتبار لقيمتهم . نعم يمكن القول بان بعض الافراد يمكن ان يضحوا في سبيل المجموع عند الضرورة ولكن لا يصح الادعاء ابداً بأنه لا قيمة لاي فرد أو لاى عدد من الافراد ازاء اهمية الدولة . وخلاصة القول ان كل فرد يجب ان يشعر ان الدولة وجدت من اجله ولم يوجد هو من اجل الدولة .

اما علاقة الفرد بالحكومة فاكثر وضوحا من ذلك ، اذ الحكومة ليست الا نخبة منتقاة من الافراد انفسهم للقيام باعمال خاصة ويجوز لكل فرد اذا توفرت فيه المؤهلات الكافية لانجاز تلك الاعمال ان يتقلد منصباً حكومياً ويصبح جزءاً من ماكنة الحكومة . وعليه فاذا

كانت الدولة منظمة اجتماعية وجدت لخدمة الافراد فان الحكومة هي الواسطة التي تحقق بها الدولة تلك الخدمة وهذا هو المصدر الذي تستمد منه الحكومة سلطتها المشروعة على الافراد ، وكما ان الحكومة ركن اساسي من اركان الدولة لاغنى لها عنه فكذلك الافراد الذين يتكونون منهم الشعب ركن اساسي آخر ، وعلى كل من هذين الركنين ان يدرك اهمية الاخر ، فالحكومة يجب ان تعرف واجباتها وحدود سلطتها ولا تتجاوزها ، والافراد يجب ان يقدروا مهمة الحكومة وان يطيعوا اوامرها ضمن حدود سلطتها المشروعة وان يساعدوها على القيام بواجباتها . والحكومة الجيدة هي التي يشعر الافراد بصورة عامة فانها مكونة منهم ولهم ويحبذون بقاءها واستمرارها في اعمالها ، وكل حكومة لا يشعر الافراد ازاءها بهذا الشعور هي في الحقيقة حكومة غاصبة للسلطة ولا مبرر لوجودها .

وسائل تحديد سلطة الحكومة :

من المشاكل العويصة التي جابهتها الدول مدة طويلة من الزمن مشكلة تحديد سلطة الحكومة والزامها فعلا بعدم مجاوزة الحدود المعينة لها فقد كان الحكام يتوهمون انهم الكل في الكل في الدولة وان الشعب لم يوجد الا لخدمتهم وتنفيذ اوامرهم مهما كان نوعها فكانوا يستبدون بشؤونه ويسومونه انواعا من العسف والظلم فيقتلون من يشاؤون ويسجنون ويعذبون كيفما يشاؤون ولو لم يكن هناك سبب يستدعي هذه الاعمال ، ومن دون ان يعترفوا لاحد بحق الاعتراض عليهم . وقد

ظلت الحال كذلك عصورا طويلة قاست منها البشرية انواعاً لا تحصى من المصائب والويلات ، ولكن بعد كفاح طويل ونضال عنيف تمكنت الشعوب المتمدنة من ايجاد وسائل ناجعة لتحديد سلطة الحكومات وايقافها عند حدها ومنعها من الاعتداء على حقوق الافراد ، ومن اهم هذه الوسائل ما يأتي :

١ – الدستور : وهو عبارة عن قواعد قانونية اساسية قليلة نوعا ما تعين حقوق الشعب وتوزيع السلطات الحكومية وشكل الحكومة واسلوب الحكم ولا يجوز للحكومة ان تخالفها أو أن تضع قواعد قانونية اخرى منافية لها أو مناقضة لاحكامها . وقد نشأ الدستور أولا في انكلترا بصورة قواعد عرفية غير مكتوبة على الاكثر ، ثم وضع أول دستور مكتوب بكامله في الولايات المتحدة الامريكية بعد حصولها على استقلالها ، ثم تلته دساتير اخرى متعددة ومكتوبة في كثير من الدول كفرنسا وبلجيكا وتركيا ومصر والعراق .

وتنقسم الدساتير عادة الى دساتير يمكن أن تعدل وتحور بسهولة نوعا ما وتسمى بالدساتير المرنة ، ودساتير لا يمكن أن تعدل وتحور إلا بعد اجراءات صعبة معقدة وتسمى بالدساتير الجامدة ، والدستور العراقي من هذا النوع الاخير كما سترون .

٢ – البرلمان : وهو عبارة عن هيئة تشريعية تشتمل على عدد من الممثلين أو النواب الذين ينتخبهم الشعب ويعهد اليهم بسن القوانين

وفرض الضرائب وتعيين طريقة جبايتها وصرفها ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية أو الوزارة . وفي كثير من الدول النيابية تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان وله حق محاسبتها واسقاطها بسحب ثقته منها عند الحاجة كما هي الحالة في العراق . وقد نشأ أول برلمان في انكلترا ثم انتشر منها الى دول اخرى كثيرة . وقد يتألف البرلمان من مجلس واحد كما نجد ذلك في تركيا او من مجلسين كما نرى ذلك في مصر والعراق .

٣ — استقلال القضاء : ومعنى ذلك فصل الهيئة الحكومية التي لها حق الفصل في القضايا التي ترفع امامها بمقتضى القانون عن الهيئات الحكومية الاخرى ومنع هذه الهيئات من التدخل في اعمال الهيئة القضائية لكي لا يتأثر القضاة بالخوف من احد وينحرفوا عن تطبيق القوانين بصورة عادلة على جميع الذين يحتكمون اليهم او يترددوا في الحكم ضد الهيئات الاخرى التي يمكن ان تعتدي على حقوق الناس . وقد نشأ استقلال القضاء في الاصل من « مبدأ الفصل بين السلطات » وفحواه الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وجعل كل منها رقيبة على غيرها لكي تصدها اذا ما ارادت ان تتجاوز الحدود المعينة لها وبذلك يأمن الافراد على حقوقهم . وقد ظهر فصل السلطات اولا في انكلترا وكتب عنه الكاتب الفرنسي المشهور مونتسكيو فلفت انظار العالم اليه ثم طبقته الدول المختلفة في دساتيرها بدرجات متفاوتة . وقد اخذ به الدستور العراقي أيضاً .

٤ ـــ الرأي العام : وهو شعور الشعب بصورة عامة حول اي عمل من اعمال الحكومة والتعبير عن ذلك الشعور باي وجه من الوجوه سواء أكان ذلك في الصحف أو في الاحاديث في الاندية والمجالس او في الاجتماعات العامة او في غيرها . والرأي العام آخر مرجع واقوى سلاح لتحديد سلطة الحكومة ، وعليه المعول اذا فشلت جميع الوسائل الاخرى وكل حكومة مهما كانت غايتها لابد ان تحسب له حساباً ، ولذلك تلجأ الحكومات المستبدة الى تزييف الرأي العام وتضليله بنشر الاخبار الكاذبة واعطاء المعلومات المحرفة واغفال الناس عن حقيقة اعمالها بواسطة اشغال اذهانهم بمظاهر مصطنعة وامور تافهة لاقيمة لها ، ولكن هذه الاساليب لا تنجح في الغالب في الشعوب الراقية المثقفة المشبعة بروح الحرية والنزعة الدمقراطية . وفي الحقيقة ان الدستور وهو يحتوي على اهم القواعد القانونية التي تكفل حقوق الشعب وتحدد سلطة الحكومة لا يستند الا على قوة الرأي العام الذي يعبر عن سخطه بالثورة على الحكومة عند الضرورة القصوى . فالدولة التي ليس فيها رأي عام متيقظ يسهل على الحكومة فيها ان تتخطى جميع الحدود المرسومة لسلطتها فتزدري بالدستور وتعتدي على استقلال القضاء وتجعل من البرلمان العوبة في يدها .

اسئلة للبحث والمناقشة

١ — عرف الدولة وقارن بينها وبين المنظمات الأخرى ؟

٢ — ما هي الاسس التي تقوم عليها الدولة ؟

٣ — ما معنى الشعب او السكان وكم يجب ان يكون عددهم ؟

٤ — ما معنى الاقليم او الوطن وهل يجب ان تكون الأقاليم متساوية في المساحة ؟

٥ — ما معنى الحكومة وما علاقتها بالدولة ؟

٦ — هل السيادة أو الاستقلال ركن مهم من اركان الدولة ولماذا ؟

٧ — هل معنى السيادة ان تفعل الدولة كل ما تريد من دون مراعاة للدول الأخرى ؟

٨ — متى وجدت الدولة وهل عندك معلومات تأريخية عن نشوئها لأول مرة ؟

٩ — ما هي اشهر النظريات المعروفة حول نشوء الدولة ؟

١٠ — اذكر باختصار نظرية التفويض الالهي والادوار التي مرت بها ؟

١١ — ما هي الفكرة العامة لنظرية العقد الاجتماعي ؟

١٢ — ما هي نظرية القوة والغلبة ؟

١٣ — عرف نظرية التوسع العائلي ؟

١٤ــ كيف تختلف الدولة الدمقراطية عن الدولة المطلقة ؟

١٥ــ ما الفرق بين الجمهورية وبين الملكية الدستورية ؟

١٦ــ بماذا تتشابه الدكتاتورية مع الملكية المطلقة وبماذا تختلف عنها ؟

١٧ــ ماهي أهم واجبات الدولة وكيف توسعت في الوقت الحاضر ؟

١٨ــ ماهي علاقة الفرد بالدولة والحكومة وكيف يجب ان يكون شعوره تجاه كل منهما ؟

١٩ــ هل هناك حاجة لتحديد سلطة الحكومة ولماذا ؟

٢٠ــ ماهو الدستور وكيف يستعمل لتحديد سلطة الحكومة ؟

٢١ ــ ما هو البرلمان ولماذا يعتبر من الوسائل لتحديد السلطة الحكومية ؟

٢٢ــ ماعلاقة استقلال القضاء بتحديد سلطة الحكومة ؟

٢٣ــ ما معنى الرأي العام ولماذا يعتبر آخر مرجع وأهم سلاح لتحديد سلطة الحكومة ؟

الدستور العراقي

١ — تأسيس الدولة العراقية

كان العراق قبل الحرب العظمى الماضية من ولايات الدولة العثمانية وكانت احواله حينذاك على جانب عظيم من التأخر والانحطاط وعدم الانتظام في شئونه المختلفة . وعندما نشبت الحرب سنة ١٩١٤ وانضمت الدولة العثمانية الى جانب المانيا ، هاجمت انكلترا العراق من جهة البحر وانزلت قواتها في الفاو . وبعد معارك عديدة تمكن الانكليز من احتلال العراق ، فاصبحت البلاد تدار من قبل الحكام العسكريين والسياسيين برئاسة الحاكم الملكي العام .

كان الحلفاء يصرحون في أثناء الحرب ان الغاية التي يرمون اليها من الحرب في الشرق الادنى انما هي تحرير الشعب من النير العثماني وتأسيس حكومات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين . وعندما انتهت الحرب تنازلت الدولة العثمانية عن جميع حقوقها في العراق الى الدول المتحالفة الرئيسية بموجب معاهدة سيفر (١٠ آب سنة ١٩٢٠) . ولما وزعت الانتدابات في مؤتمر سان ريمو (المنعقد في نيسان سنة ١٩٢٠) قضى هذا المؤتمر بتوزيع البلدان التي انتزعت من الدولة العثمانية ، بين دول الحلفاء

فوضع العراق تحت انتداب بريطانيا (١) . وقد وافقت عصبة الامم على هذا الانتداب وأقرت صك الانتداب الذي قدمته لها بريطانيا عن الطريقة التي ستتبعها في ادارة شؤون العراق الداخلية والخارجية ، كما تعهدت فيه بسن قانون أساسي للبلاد بمشورة الحكومة الوطنية خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب . على ان ذلك لم يكن يتفق مع رغبات العراقيين الذين كانوا يطمحون الى الاستقلال التام والى ان يفي الحلفاء بوعودهم ، فثاروا سنة ١٩٢٠ وكانت مطاليبهم تنحصر في تأليف حكومة وطنية دستورية يرأسها أحد أنجال الملك حسين ملك الحجاز . فوافقت انكلترا على الغاء ادارتها واستبدال الحاكم الملكي العام بمندوب سام ، وتأليف حكومة وطنية . وفي ٢٣ آب ١٩٢١ بويع الامير فيصل نجل الملك حسين ، ملكا على العراق .

ان هذه التطورات لم تؤثر على موقف العراقيين من نظام الانتداب فقد أصروا على استنكارهم له وطالبوا بالغائه نهائياً . كما ان انكلترا وجدت صعوبات في محاولتها لتطبيق هذا النظام في البلاد ، فرأت ان تكون علاقتها بالعراق محدودة بمعاهدة تحالف وبذلك تضمن التوفيق بين

---

(١) الانتداب نوع من النظم الاستعمارية ، الا انه يمتاز عنها بانه نظام موقت ينتهي بتحرير القطر الذي في ظله ، وهذا التحرير رهين بقدرة القطر المشمول بالانتداب على الوقوف لوحده في معترك الحياة الدولية .

ارضاء العراقيين وبين القيام بالتزاماتها تجاه عصبة الامم . فوضعت معاهدة التحالف الاولى (معاهدة سنة ١٩٢٢) التي تضمنت مبادىء صك الانتداب ، كما تعهدت بريطانيا ان تقدم ، كالعادة ، تقريراً سنوياً عن ادارتها للعراق الى عصبة الامم .

وفي آذار سنة ١٩٢٤ افتتح المجلس التأسيسي لابرام المعاهدة العراقية البريطانية الاولى (معاهدة سنة ١٩٢٠) ولوضع القانون الاساسي للبلاد وقانون الانتخاب . فأتم هذا المجلس اعماله ، وانعقد أول مجلس نيابي في العراق يوم ١٦ تموز سنة ١٩٢٥ .

لقد رأينا أن الحكومة الوطنية في العراق قامت على أساس الانتداب ، إذ ان معاهدة سنة ١٩٢٢ تضمنت نفس مبادىء صك الانتداب الذي قدمته بريطانيا الى عصبة الامم فيما يتعلق بادارة العراق وقد بقي العراق تحت الانتداب نحواً من اثنتي عشرة سنة (٩٢٠ - ٩٣٢) إلا ان الصعوبات التي جابهتها بريطانيا في العراق ومطالبة العراقيين المستمرة بالاستقلال التام ، اضطرتها ان تعمل على الغاء الانتداب وتحرير العراق وادخاله في عضوية عصبة الامم كدولة مستقلة . فعقدت على هذا الاساس معاهدة سنة ٩٣٠ التي اعترفت فيها بريطانيا باستقلال العراق ، وتعهدت بمساعدته في الدخول في عصبة الامم ، على ان تحفظ المصالح البريطانية في العراق صيانة لطرق المواصلات الامبراطورية ،

باعتبار ان حفظ المواصلات البريطانية من صالح الدولة العراقية . وان هذه المعاهدة لا تعتبر نافذة إلا بعد تحرير العراق من الأنتداب ودخوله عضواً في عصبة الامم .

وفي ٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ دخل العراق العصبة واعترفت به الدول الاخرى كدولة ذات سيادة ، وبذلك اكتسب المركز القانوني كدولة مستقلة .

٢ — نظام الحكم في العراق

« العراق دولة ديمقراطية ملكية دستورية »

لقد مر بنا في فصل سابق ان الدول تختلف في انواعها من حيث نظام الحكم فيها وسلطات الهيئة الحاكمة ونوع رئيسها ، وسنحاول في هذا الفصل ان نتعرف على نظام الحكم في بلادنا ، على ضوء ما ذكرناه في ذلك الفصل .

ان الذي يعين شكل وتركيب الدولة انما هو دستورها . وقد نصت المادة الثانية من القانون الاساسي العراقي على ان العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة ، ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه ، وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي والسيادة فيها للامة وهي وديعة الشعب للملك فيصل ابن الحسين ثم لورثته من بعده . فالعراق بهذا الاعتبار مملكة ذات كيان مستقل وهي تتمتع بحريتها وكامل سيادتها الداخلية والخارجية ،

ولا يجوز مطلقاً تجزئتها ، كما لا يجوز التنازل عن جزء من اراضيها الى دولة اخرى .

والذي يظهر لنا من هذا ان القانون الاساسي العراقي حرص على ان تكون الدولة العراقية ملكية دستورية ، اي ان يرأسها ملك يتبوأ عرشه بالوراثة ، وحكومته مقيدة بدستور . وان تكون السيادة فيها للامة وهي دولة ديمقراطية نيابية . وعلاوة على ذلك فهي برلمانية ، وذلك لان الوزارة حسب احكام القانون الاساسي يجب ان تنتقى من اعضاء مجلس الامة وان تكون مسؤولة امامه بحيث انها لا تستطيع البقاء في الحكم الا اذا حازت على ثقته .

وقد نص القانون الاساسي العراقي على ان تكون ولاية العهد لاكبر ابناء الملك سناً على خط عمودي ، وفقاً لاحكام قانون الوراثة ولكن اذا شغرت ولاية العهد نظراً لقانون الوراثة ، أي اذا لم يكن هناك احد من ابناء الملك ، فتنتقل الى ارشد رجل عراقي من ابناء اكبر ابناء الملك حسين بن علي مدة شغورها . وهذا ما حصل بالفعل في الوقت الحاضر حيث اصبح صاحب السمو الملكي الوصي الامير عبدالاله المعظم ولياً للعهد . وسن الرشد هو تمام الثامنة عشر عاما . فاذا انتقل العرش الى من هو دون هذا السن فالوصي الذي اختاره الملك الراحل يمارس حقوق الملك حتى يبلغ الملك سن الرشد على شرط ان يوافق مجلس الامة على هذه الوصاية . اما اذا لم يكن الملك السابق قد اختار وصياً فان المجلس هو

الذي يعينه ، وعلى الوصي ان يؤدي اليمين القانونية امام المجلس . ولا يجوز ادخال اي تعديل على القانون الاساسي ، طيلة مدة الوصاية ، عما يخص حقوق الملك ووراثته ، الا اذا كان يقصد بهذا التعديل زيادة حقوق الملك .

٣ — وضع الدستور العراقي

لقد وضع الدستور العراقي بالاستناد الى المصادر التالية :

١ — المادة الاولى من صك الانتداب الذي قدمته بريطانيا الى عصبة الامم عن ادارة العراق . وقد جاء في هذه المادة ان الدولة المنتدبة (بريطانيا) ستصدر خلال مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات قانوناً أساسياً تقدمه الى عصبة الامم كي تصادق عليه . على ان يوضع بالاشتراك مع السلطات الوطنية وتراعى فيه حقوق عموم السكان ومصالحهم ، ويحتوي على حقوق الدولة المنتدبة ويعترف باستقلال العراق .

٢ — المادة الثالثة من المعاهدة العراقية — البريطانية الاولى (معاهدة سنة ١٩٢٢) التي تنص على موافقة جلالة ملك العراق على وضع لائحة قانون اساسي يعرض على المجلس التأسيسي العراقي . ويجب الا يحتوي على ما يخالف نصوص المعاهدة ، وان تراعى فيه حقوق كافة السكان ومصالحهم ويضمن الحريات والشعائر الدينية بشرط ان لا تكون مخلة بالامن وبالآداب العامة ، ويكفل ان لا يكون هناك ادنى تمييز بين السكان مهما

اختلفوا في اللغة والقومية والدين . ويعين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية من تشريعية وتنفيذية التي ستتبع في ادارة جميع الشئون المهمة في البلاد .

وقد تشكلت لجنة لوضع لائحة القانون الاساسي ، ثم اعقبتها لجنة اخرى ادخلت على اللائحة بعض التعديلات ثم اقرتها . وفي ٢٧ آذار ١٩٢٤ افتتح المرحوم جلالة الملك فيصل الاول المجلس التأسيسي والقى خطاب العرش ، وقد جاء فيه : « ... ان الامة التي اختارتكم من ابنائها واولتكم ثقتها قد فوضت اليكم حرية الاعراب عن نياتها ورغباتها في امور يتوقف عليها سعادتها وفلاحها ... ان الامة قد انتدبتكم ايها النواب الى النظر في امور جوهرية هي الاسس المتينة التي يشاد عليها بنيان نظامها واستقلالها :

أولاً — البت في المعاهدة العراقية ـ البريطانية لتثبيت سياستها الخارجية .

ثانياً — سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الافراد والجماعات، وتثبيت سياستها الداخلية .

ثالثاً — سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الامة ويراقب سياسة الحكومة واعمالها .

هذه هي المسائل الثلاث الجوهرية ونحن واثقون بانكم ستتمونها باسرع ما يمكن ليتسنى لنا دعوة المجلس النيابي في وقت قريب والقيام

بالمشاريع النافعة للبلاد ... وكذلك نوجه التفاتكم الى خطورة القانون الاساسي، ركن السياسة الداخلية، اذ عليه تتوقف سمعتنا عند الامم المتمدنة ... »

اما فيما يختص بالقانون الاساسي فقد انتخب المجلس لجنة لدرس اللائحة، فدرستها وقدمت تقريرها عنها. ثم تناقش المجلس في تقرير اللجنة وفي مواد الدستور ولم يحدث تغييراً جوهرياً في اللائحة، وتمت الموافقة عليه في ١٠ تموز ١٩٢٤، ثم صادق عليه الملك في ٢١ آذار ١٩٢٥ . (١)

خصائص القانون الاساسي العراقي . تكون الدساتير عادة مدونة في صك واحد يصدر في وقت معين، مثل الدستور الامريكي، وتدعى هذه بالدساتير المدونة أو المكتوبة. الا ان هناك بعض الدساتير تنشأ بصورة تدريجية بصدور قوانين في اوقات مختلفة لا تجمعها وثيقة واحدة، وانما تتكون من عدة وثائق والى جانبها بعض التقاليد التي تنشأ حولها. وهذه ندعوها بالدساتير غير المدونة، ومثال ذلك الدستور الانكليزي، الذي هو مجموعة تقاليد معينة وعدد من الوثائق صدرت في اوقات مختلفة . والدستور العراقي بهذا الاعتبار من الدساتير المدونة لانه صدر في وقت معين وتجمعه وثيقة واحدة .

---

(١) وقد عدل لاول مرة في سنة ١٩٢٥ ثم في سنة ١٩٤٣

وتختلف الدساتير أيضاً من حيث طريقة تعديلها فبعضها يعدل بنفس طريقة سن القوانين الاعتيادية ويسمى بالدستور المرن . على ان بعض الدساتير لا يمكن تعديله بهذه الطريقة وانما يتطلب عمليات اكثر تعقيداً منها ، وتدعى هذه بالدساتير الصلبة أو الجامدة . والدستور العراقي من هذا النوع من الدساتير التي يصعب تعديلها وذلك ضماناً لاستقراره وثبات احكامه إذ انه من الضروري أن يحاط الدستور بسياج من الضمانات حتى لا يسهل تناوله بالتعديل والتغيير . وقد جاء في احدى مواد الدستور العراقي انه يشترط لتعديله موافقة ثلثي أعضاء كلا المجلسين ، ثم يحل مجلس النواب ، وبعد انتخاب مجلس النواب الجديد يعرض التعديل عليه وعلى مجلس الاعيان . ويجب ان ينال موافقة ثلثي أعضاء كليهما أيضاً . ثم يعرض بعد هذا على الملك لمصادقته .

ومن الدساتير ما يكون منحة من الملك لشعبه كالدستور المصري ، ومنها ما يكون بشكل تعاقد بين الملك والامة . والدستور العراقي من هذا النوع ، فهو يعتبر السيادة للامة وهي وديعة الشعب للملك فيصل ثم لورثته من بعده . ومن ذلك يظهر ان الملك يعتبر أميناً وحارساً على هذه السيادة في مباشرة مظاهرها المختلفة .

محتويات الدستور العراقي : يحتوي القانون الأساسي العراقي على (١٢٣) مادة مقسمة الى مقدمة وعشرة ابواب . وتحتوي المقدمة على اربع مواد خاصة بتسمية القانون ونظام الحكم في العراق وتعيين عاصمة

البلاد وشكل العلم العراقي . أما الباب الأول فيشتمل على حقوق الشعب بينما اقتصر الباب الثاني على حقوق الملك وولاية العهد والوصاية على العرش . ويحتوي الباب الثالث على ما يتعلق بالسلطة التشريعية وسن القوانين ، واختص الباب الرابع بما يخص السلطة التنفيذية (الوزارة) والباب الخامس بالسلطة القضائية والمجالس الروحانيه الطائفية . أما الباب السادس فقد احتوى على ما له علاقة بالامور المالية كفرض الضرائب وميزانية الدولة وغيرها . واختص الباب السابع بادارة الأقاليم والبلديات والباب الثامن في تأييد القوانين والانظمة والبيانات التي سبق ان صدرت في العراق في العهد العثماني وفي فترة الاحتلال البريطاني وفي عهد الحكومة الوطنية قبل صدور القانون الاساسي . ويتضمن الباب التاسع بيان كيفية تعديل القانون نفسه أما الباب العاشر فقد تناول مواداً تتعلق باعلان الاحكام العرفية وتفسير القوانين وباعتبار دائرة الاوقاف الاسلامية من دوائر الحكومة الرسمية .

٤ — حقوق الشعب

لم تكن حقوق الافراد العامة من المبادىء المعترف بها في العصور السابقة حيث كانت الملكيات المطلقة هي السائدة وحيث كان الافراد يباعون مع الأرض شأنهم في ذلك شأن المتاع . ولكن الشعوب مالبثت ان تنبهت وأخذت تناضل وتطالب بحقوقها حتى فازت بالحصول عليها .

مما أدى بجميع الدول المتمدنة الى الاعتراف بهذه الحقوق واحترامها ولذلك نرى ان كافة دساتير الدول المختلفة تنص على تقديسها وعدم جواز التعرض لها أو المساس بها ، مع تقييدها ببعض القيود مراعاة للمصلحة العامة .

وليس الدستور العراقي باقل حظاً من بقية الدساتير فيما يختص بهذه الحقوق ، فقد رأيناه انه يفرد باباً خاصاً لها هو الباب الأول منه . ومن دراستنا لما جاء في هذا الباب نستطيع أن نقسم الحقوق التي ضمنها القانون الاساسي للشعب العراقي الى نوعين رئيسيين هما :

اولا ـ المساواة : ويراد بها وجوب تساوي أفراد الشعب في الحقوق والواجبات ، وتتناول هذه المساواة المظاهر التالية :

(١) المساواة امام القانون : ويراد بذلك أن يخضع جميع العراقيين لاحكام قانونية واحدة أي انهم يعاملون على حد سواء ، فمثلا لا يجوز أن يطبق قانون العقوبات أو قانون ضريبة الأملاك أو الدخل على فئة من الناس ، ويطبق على غيرهم قانون آخر أخف أو أشد منه وطأة . وقد نص القانون الاساسي تأييداً لهذه المساواة على انه لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وان اختلفوا في القومية واللغة والدين .

(٢) المساواة أمام القضاء : أي أن سلطة المحاكم القضائية واختصاصاتها تسري على جميع العراقيين من دون أن يكون هناك تمييز بين الأفراد بسبب ثروتهم أو نسبهم . فاذا حصلت خصومة بين شخصين

فان محكمة الصلح أو محكمة البداءة هي التي تنظر في دعواهما ويعاملان أمامها معاملة واحدة مهما اختلفا في الثروة والمنزلة الاجتماعية . كما أن لكل عراقي الحق في مراجعة المحكمة المختصة في دعواه ولا يجبر على مراجعة غيرها إلا بمقتضى القانون .

(٣) المساواة في الوظائف العامة : جميع العراقيين متساوون في حق التوظف ، ولا يفضل أحدهم على الاخر إلا بكفاءته وحيازته على الشروط القانونية التي يتطلبها اشغال الوظيفة ، ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين إلا في الأحوال الاستثنائية .

(٤) المساواة في الواجبات والتكاليف العامة : وهذه المساواة نتيجة لمساواة الافراد أمام القانون ، لأن اختلافهم في تحمل التكاليف العامة معناه انعدام المساواة بينهم أمام القانون . وعلى ذلك فالأفراد جميعاً متساوون في دفع الضرائب والقيام بالخدمة العسكرية وإطاعة القوانين كل بنسبة ما عليه . فلا تفرض أية ضريبة إلا بموجب القانون ، وتجبى الضرائب من المكلفين من طبقات السكان بدون تمييز ولا يجوز أن يعفى أحد من هذه التكاليف إلا بموجب القانون .

ثانياً ـ الحرية : ونعني بها أن يكون لكل فرد الحق في أن يعمل ما يشاء بشرط أن لا يكون في ذلك أعتداء على حريات الآخرين ، وان لا يكون ذلك مخلا بالنظام العام او الآداب العامة . ولقد رأينا في فصل سابق أن حريات الافراد لا تظهر ولا تنمو إلا ضمن نطاق الجماعة

ولذلك تقيد هذه الحريات بمصالح تلك الجماعة . وقد قيد الدستور العراقي هذه الحريات تبعاً للمصلحة العامة ، لان استعمالها على اطلاقها ، كما رأينا ، يؤدي الى الفوضى في المجتمع . وتشمل الحرية التي يبيحها القانون الاساسي العراقي للافراد ما يلي :

(١) الحرية الشخصية : ويراد بهذه الحرية أن يكون كل فرد حراً في غدوه ورواحه وإقامته وأفعاله ، فلا يلقى القبض عليه ولا يسجن إلا بموجب القانون . وقد كفل القانون الاساسي العراقي هذه الحرية فقد نص على أن الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض أو التدخل ، ولا يجوز القبض على أحدهم أو توقيفه او معاقبته او اجباره على تبديل مسكنه او تعريضه لقيود او اجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون ، أما التعذيب ونفي العراقيين الى خارج المملكة فممنوع بتاتاً .

(٢) حرية التملك : ونعني بها ان يكون الانسان حراً في تملك ما يشاء من الاموال والتصرف بها . وقد نص القانون الاساسي العراقي على ان حقوق التملك مصونة فلا يجوز فرض القروض الاجبارية ، ولا حجز الاموال والاملاك ولا مصادرتها الا بمقتضى القانون . اما المصادرة العامة أي تجريد الشخص من جميع امواله واملاكه فممنوعة منعاً باتاً . ولا يجوز ان ينتزع ملك احد منه الا لاجل النفع العام ، على ان يعوض عنه تعويضاً عادلا .

(٣) حرية العمل : وهي ان يكون الانسان حراً في العمل والمهنة التي يختارها لنفسه ، وعلى هذا الاساس فقد حرم القانون الاساسي العراقي السخرة الجبرية .

(٤) حرية المساكن : لما كانت المساكن مقر عائلة الشخص وذويه ومستودع أمواله وموضع اسراره ، فلذلك يجب ان تكون محترمة ومصانة . وقد اهتم القانون الاساسي العراقي الى هذه الناحية فاعتبر المساكن مصونة من التعرض فلا يجوز لأحد دخولها أو التحري فيها إلا بإذن أصحابها في الاحوال والطرق التي يعينها القانون ، إذ أنه قد يكون من الضروري أحياناً دخول أحد المساكن من أجل التفتيش أو التحري أو القبض على متهم أو مشتبه به .

(٥) حرية الرأي والاجتماع وتأليف الجمعيات : لقد كفل القانون الاساسي للعراقيين حرية ابداء الرأي والنشر وحرية الصحافة ، كما اجاز لهم الاجتماع على ان لا يكون ذلك منافياً للقانون . واباح لهم حق تأليف الجمعيات ضمن نطاق القانون ايضاً .

(٦) حرية التعليم : يراد بهذه الحرية ان يفسح المجال لكل فرد ان يتعلم ما يشاء بشرط ان لا يكون ذلك مخلاً بالنظام والآداب العامة . وقد نص القانون الاساسي على هذه الحرية ايضاً . فقد اباح للطوائف المختلفة أن تؤسس المدارس لتعليم افرادها بلغتها الخاصة ، على ان يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين قانوناً .

(٧) حرية الدين والعقيدة : ونعني بها ان يكون لكل شخص حق اعتناق الدين الذي يريده والعقيدة التي يختارها لنفسه . وله اقامة الشعائر الدينية على ان لا تكون مخلة بالآداب العامة والنظام العام . وقد ايد الدستور العراقي هذا الحق حيث نص على ان الاسلام دين الدولة الرسمي وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة ومصونة ، وبجميع سكان البلاد حرية الاعتقاد التامة وحرية القيام بشعائر العبادة وفقاً لعاداتهم ، ما لم تكن مخلة بالامن والنظام أو منافية للآداب العامة .

هذه هي الحقوق العامة للافراد ، وهناك ما تسمى بالحقوق السياسية مثل حق الانتخاب ، وهي لا تخول الا لفريق من الناس تتوفر فيهم شروط قانونية خاصة . وهناك حق الشكوى وتقديم العرائض الى المراجع المختصة ، وقد اباح الدستور العراقي هذا الحق لجميع العراقيين .

كيف يدافع الشعب عن حقوقه : يستطيع الشعب ان يدافع عن حقوقه الآنفة الذكر وينعم بها ، بوسائل متعددة اهمها :

١ — الصحافة : [illegible] فهي تحاول اطلاع الشعب على اعمال الحكومة والمطالبة [illegible] اذا ما رأته مساساً بها .

٢ — العرائض : وذلك بتقديم العرائض الى الملك أو البرلمان أو

السلطات الادارية المختلفة حول أي أمر يعتقد الفرد انه غدر فيه أو اصابه حيف .

٣ — الاحزاب السياسية والجمعيات : وتظهر هذه بوضوح فى الدول الديمقراطية . ومهما تعددت الاحزاب في الدولة فهي تكون جبهتين ، جبهة حكومية وجبهة معارضة ، فاذا ماحصل اعتداء على حقوق الشعب استغل الحزب المعارض ذلك ووجه انظار الرأي العام اليه ، احراجا لمركز الحكومة من جهة وتثبيتا لمركزه من جهة اخرى . كما ان هناك جمعيات مختلفة لها غايات معينة وهي تحاول تثبيت مركزها وتحقيق غاياتها بالدفاع عن حقوق الشعب .

٥ — مقوم الملك

الملك رأس الدولة الاعلى وعنوان مجدها ونبراس عظمتها ، وهو رمز البـــلاد ويمثل أهدافها وأمانيها وبه تتمثل مطامحها ورغباتها . وهو ملاذ الشعب ومرجع آماله وموضع رجائه ، تتجه نحوه قلوبهم وعواطفهم وتلتف حوله احزابهم وجماعاتهم ، ويبذلون تحت رايته كل غال ونفيس لخدمة الوطن العزيز واعلاء شأنه : والاخلاص للملك معناه الاخلاص للامة والوطن . ولكي تنهض الامة وتصـــل الى اهدافها عليها اطاعة قائدها الأعلى والاخلاص له والتفاني فى سبيله .

ويعتبر القانون الاساسي العراقي الملك مصونا وغير مسئول وذلك

لانه يستعمل حقوقه وصلاحياته بواسطة وزرائه فهو يستعمل سلطته بارادات ملكية يصدرها بناء على اقتراح الوزراء المسئولين وبموافقة رئيس الوزراء ويوقع عليها من قبلهم . فهو والحالة هذه لا يتحمل مسئولية أي عمل أو أمر يصدر منه ، لأن هذا العمل أو الامر لا ينسب اليه وانما الى وزرائه ، لذلك يجب عدم توجيه أي نقد أو اعتراض أو مسئولية اليه وانما الوزراء هم المسئولون .

وجلالة الملك عدا كونه رئيس الدولة الاعلى فهو يشترك في كافة سلطاتها ويتمتع بحقوق نص عليها الدستور العراقي . ونستطيع ان نصنف هذه الحقوق أو الاختصاصات كما يلي :

اولا — الاختصاصات التنفيذية : يعتبر الملك رئيساً أعلى للسلطة التنفيذية . وهو يتمتع بالاختصاصات التنفيذية التالية : —

أ — قسم يتعلق بالامور الداخلية ، فالملك يختار رئيس الوزراء وبناء على ترشيح الرئيس يعين الوزراء أو يقبل استقالتهم ، وله حق اقالة رئيس الوزراء اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك . وهو الذي يعين جميع الممثلين السياسيين والموظفين الملكيين بناء على اقتراح الوزير المسئول . كما ان له القيادة العامة لجميع القوات المسلحة في البلاد ، وله حق منح الاوسمة والالقاب ، وتضرب العملة باسمه . ويوافق على اصدار الانظمة لأجل تطبيق أحكام القوانين ، كما انه يصادق على المراسيم التي يصدرها مجلس

الوزراء في أثناء عطلة البرلمان .

ب- قسم يتعلق بالامور الخارجية ، فالملك يعقد المعاهدات ولكنه لا يصدقها إلا بعد موافقة البرلمان عليها ، وهو يعلن الحرب ويعقد الهدنة بموافقة مجلس الوزراء ، أما معاهدة الصلح فيجب ان يصادق عليها البرلمان .

ثانياً - الاختصاصات التشريعية : ان موافقة الملك جزء من عملية التشريع ، فاللائحة القانونية التي يبرمها البرلمان لا تصبح قانوناً واجب التنفيذ ما لم يصادق عليها الملك وله حق الاعتراض على اللوائح لمدة ثلاثة اشهر بعد تصديقها من قبل البرلمان ، ما لم يطلب البرلمان الاستعجال في ذلك . وهو الذي يصدر أوامره باجراء الانتخابات لمجلس النواب ، أو لدعوة البرلمان الى الاجتماع ، أو لتمديد أجل اجتماعه ، او حله ، أو دعوته بصورة غير اعتيادية (أي خلال عطلته) .

ثالثاً - الاختصاصات القضائية : للملك بصفته الرئيس الاعلى للدولة بعض الاختصاصات القضائية فهو يعين ويعزل الحكام والقضاة بناء على اقتراح الوزير المسئول ، ويصادق على الحكم بالاعدام . وله ان يخفف العقوبات أو يعفيها بعفو خاص ، كما له ان يعلن العفو العام على شرط موافقة مجلس الامة على ذلك .

٥ - توزيع السلطات

ادى تنوع وظائف الدولة وكثرة أعمالها ، الى اختلاف السلطات

التي تقوم بها وتتعاون في سبيلها ، فوظيفة النائب مثلا تختلف من حيث أساسها عن وظيفة القاضي ، وكل من هاتين الوظيفتين تختلف عن الوظيفة الادارية .

ولاختلاف هذه الوظائف في طبيعتها ، فهي تتطلب من القائمين بكل منها صفات وكفاءات خاصة تتلائم وطبيعتها . فعمل النائب يتطلب منه معرفة حاجات البلاد العامة والوقوف على مختلف ظروفها وأحوالها . بينما وظيفة الحاكم تتطلب منه الالمام بالاحكام القانونية ، وتغليب القانون وروح العدالة على ميوله وعواطفه ، والوظيفة الادارية تتطلب الحزم والمرونة وحسن تصريف الامور . ولما كانت هذه الصفات لا يمكن اجتماعها في هيئة واحدة فقد وجب توزيع أعمال الحكومة على هيئات مختلفة تختص كل منها بقسط من هذه الاعمال ، وتتعاون مع الهيئات الأخرى لانجازها على أحسن وجه يكفل مصلحة المجموع ويضمن استمرار تقدم المجتمع وازدهار أحواله .

ومهما تنوعت أعمال الدولة واتسع مداها ، فهي تنحصر من حيث الأساس في ثلاثة أنواع : تشريع وتنفيذ وقضاء . ولذلك نرى ان أعمال الدولة موزعة على ثلاث سلطات تقوم كل منها باحدى هذه الانواع ، وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية .

ولقد رأينا في البحث في الدستور العراقي انه يوزع الاعمال في الدولة الى سلطات حسب الاسس التي ذكرناها آنفا ، حيث أناط بالسلطة

التشريعية من القوانين وفرض الضرائب والاشراف على أعمال السلطة التنفيذية . كما أوكل كافة ما يتعلق بتنفيذ القوانين وادارة الشئون العامة فى البلاد الى السلطة التنفيذية . أما ما يتعلق بالامور القضائية وضمان العدل وحسم الخصومات فقد اودعها الى السلطة القضائية ويجب أن لا يغرب عن بالنا ماذكرناه في حقوق الملك وصلاحياته ، وكيف ان له اختصاصات في كل من هذه السلطات .

وسنحاول فى الفصول التالية أن نشير ببعض التفصيل الى كل من السلطات الآنفة الذكر والى أعمالها واختصاصاتها المختلفة وكيف انها تعمل متضامنة في سبيل سير أمور الدولة وتوجيه دفتها على أحسن وجه يضمن المصلحة العامة وتقدم البلاد .

اسئلة للبحث والمناقشة

١ ــ اذكر نبذة عن كيفية نشوء الدولة العراقية ؟

٢ ــ ما هو شكل نظام الحكم في العراق وكيف تعين ؟

٣ ــ كيف وضع الدستور العراقي وما هي الخطوات التي مر بها ؟

٤ ــ ما هي خصائص الدستور العراقي وكيف يختلف عن بعض الدساتير الاخرى ؟

٥ ــ ما هي محتويات الدستور العراقي وكيف تقسم ؟

٦ ــ كيف اهتم الدستور العراقي بالحرية ؟

٧ ــ كيف اهتم الدستور العراقي بالمساواة ؟

٨ ــ ما هي حقوق الملك الدستورية ؟

٩ ــ كيف ظهر توزيع السلطات في الدستور العراقي ؟

١٠ ــ كيف يمكن للشعب أن يدافع عن حقوقه الدستورية ؟

١١ ــ اذكر أنواع الحرية التي نص عليها الدستور وبين أهميتها ؟

١٢ ــ إشرح أنواع المساواة التي ورد ذكرها في الدستور العراقي ؟

السلطة التشريعية

١ — مجلس الامة « البرلمان »

ينص القانون الاساسي العراقي على ان السلطة التشريعية تتكون من مجلس الامة مع الملك ، بحيث ان اللوائح القانونية التي يبرمها مجلس الامة لا تتم الا بعد مصادقة الملك عليها . ويتألف البرلمان العراقي من مجلسين يدعى احدهما (مجلس النواب) والآخر (مجلس الاعيان) أي انه قائم على اساس نظام المجلسين [1] . ولهذا النظام مزايا وفوائد لا يمكن توفرها في نظام المجلس الفردي ، اهمها :

١ — ان اعضاء مجلس الاعيان باعتبارهم اكبر سناً من النواب ، يكونون من ذوي الخبرة الطويلة عادة فينتبهون الى امور قد غفل عنها النواب او كانوا قد تسرعوا في اقرارها ، وبذلك يساعد هذا النظام على زيادة الروية والحيطة في سن القوانين المختلفة .

٢ — وجود مجلس الاعيان يجعل النواب يهتمون باعمالهم فلا يقررون شيئاً الا بعد اشباعه بحثاً وتمحيصاً ، لانهم يتصورون الاعيان كراقبين لأعمالهم ، فيحثهم ذلك على الاهتمام ومناقشة الامور بامعان وتدقيق .

٣ — ان وجود المجلسين ومرور اللوائح القانونية من مجلس الى آخر يساعد على طول مدة التشريع ويمنع التسرع في اقرارها ، وبذلك يتسع

---

(١) توجد برلمانات تتألف من مجلس واحد مثل تركيا

المجال للصحف والاحزاب المختلفة لابداء آرائها حول اللائحة التي يراد تشريعها .

شروط العضوية في البرلمان العراقي : ان الشخص الذي يمثل امته في البرلمان يجب ان يتصف بمزايا وصفات تؤهله لهذا المركز المهم لتحمل المسئوليات الملقاة على عاتقه ، وان يكون اهلاً لاداء الواجبات المطلوبة منه وتحقيق الآمال التي عقدتها الامة عليه . ولذلك فقد وضع القانون الاساسي العراقي شروطاً معينة يجب ان تتوفر في الشخص كي يحق له ان يصبح عضواً في البرلمان العراقي ، وهي :

(١) ان يكون عراقياً اكتسب جنسيته العراقية بالولادة او بموجب معاهدة (لوزان) او بالتجنس على ان يكون المتجنس منتمياً الى عائلة عثمانية كانت تسكن عادة في العراق قبل سنة ١٩١٤ ومر على تجنسه عشر سنوات .

(٢) ان يكون قد بلغ الثلاثين من عمره في النواب والاربعين سنة في الاعيان .

(٣) ان لا يكون محكوماً عليه بالافلاس ولم يعد اليه اعتباره بعد .

(٤) ان لا يكون محجوراً عليه من محكمة ولم يفك حجره بعد .

(٥) ان لا يكون محكوماً عليه بالسجن لمدة لا تقل عن سنة عن جريمة غير سياسية ، او محكوماً عليه لاية مدة كانت عن جريمة مخلة

بالشرف كالسرقة والرشوة والتزوير والاحتيال وخيانة الامانة وغير ذلك .

(٦) ان لا تكون له وظيفة في الحكومة او المصالح الملحقة بها او منصب او وظيفة او خدمة لدى شخص او مؤسسة لها عقد مع احدى الدوائر العامة او له منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة مع ذلك العاقد إلا اذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهما في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصاً ويستثنى من ذلك مستأجرو اراضي الحكومة واملاكها والمنتدبون للقيام بمهمة خاصة في خدمة الدولة من اعضاء المجلسين .

(٧) ان لا يكون مجنوناً او معتوهاً .

(٨) ان لا يكون من اقرباء الملك بالدرجة التي يعينها القانون .

(٩) ان يكون قد رشح نفسه ودفع تأمينات نقدية قدرها (١٠٠) دينار . ولا يجوز ان تجتمع عضوية المجلسين ، الاعيان والنواب ، في شخص واحد .

دورة البرلمان : يجتمع البرلمان العراقي اربعة اجتماعات سنوية ، لكل سنة اجتماع واحد مدته ستة اشهر ، يبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الاول . ويجتمع البرلمان بناء على دعوة الملك له ، واذا لم يدعه في الوقت المعين فانه يجتمع بحكم القانون .

ويجوز للملك عند اللزوم ان يمد أجل الاجتماع لاكثر من مدة الستة الاشهر المذكورة .

انعقاد البرلمان : بعد صدور الارادة الملكية بدعوة مجلس الأمة الى الاجتماع ، يعقد المجلس جلسة مشتركة من المجلسين ، ثم يفتتحه الملك باحتفال يحضره الوزراء وكبار رجال الدولة . وعند تشريف جلالته قاعة المجلس يلقي خطاب العرش الذي يستمع اليه الاعيان والنواب وهم وقوف . والغاية من خطاب العرش أن يبين الملك لمجلس الامة باختصار سياسة الحكومة الداخلية والخارجية مع بيان الاعمال والمشاريع التي تنوي القيام بها ، كتوثيق العلاقات مع الدول الاجنبية ، وتعزيز قوة الدفاع الوطني والقيام بمشاريع عمرانية واقتصادية ونشر العلم ومعالجة الاحوال الاقتصادية الخ ...

ويجوز للملك أن ينيب عنه رئيس الوزراء أو أحد الوزراء للقيام بمراسيم الافتتاح والقاء خطاب العرش .

ثم ينفض المجلسان بعد مغادرة جلالة الملك قاعة المجلس والانتهاء من خطاب العرش ، ويجتمع كل منهما في قاعته الخاصة .

عقد الجلسات : لا يباشر أحد المجلسين اعماله ما لم يحضر اكثر من نصف الاعضاء بواحد على الأقل [1] . وتصدر القرارات بأكثرية آراء

---

(١) ويراد بالاعضاء هنا الاعضاء المعينون فعلا بالنسبة لمجلس الاعيان او المنتخبون فعلا بالنسبة لمجلس النواب . أما الشواغر فلا تدخل في الحساب .

الحاضرين ، واذا تساوت الآراء فتكون الجهة التي فيها الرئيس هي الراجحة . وفي اول الجلسة يعلن الرئيس افتتاحها فيقرأ السكرتير محضر الجلسة السابقة ثم يوقع عليها مع السكرتير . ولكل عضو الحق في الاعتراض على ما يراه من الخطأ في ضبط المحضر . وتكون جلسات المجلسين علنية ، الا في الاحوال التي يطلب فيها احد الوزراء او اربعة من الاعيان او عشرة من النواب ان تجري المداولة سراً .

ولا يجوز لأحد دخول المجلس او التكلم فيه إلا للاعضاء والوزراء وكبار الموظفين الذين ينتدبهم الوزراء عند غيابهم ، او من يدعوهم المجلس الى ذلك . والعضو الذي يريد الكلام في موضوع ما عليه ان يسجل اسمه عند الكاتب او يستأذن الرئيس في أثناء الجلسة . وحينما يتكلم يقف ويوجه كلامه الى الرئيس او الى المجلس ، ولا يجوز له الاطالة والاسهاب في الكلام ، كما لا يجوز مقاطعته من قبل الآخرين . ويتكلم الوزير بترجيح على غيره .

ولكل عضو من أعضاء مجلس الأمة ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستيضاحات وعلى الوزير الذي تخص الاسئلة وزارته ان يجيب ، الا اذا رأى ان ذلك ليس من مصلحة الدولة فيمتنع حينئذ عن الاجابة .

ويجدر بنا أن نشير الى الفرق بين السؤال والاستيضاح ، فالسؤال عبارة عن استفسار بسيط يتقدم به عضو مجلس الامة لمجرد الاستفهام عن بعض الامور أو للفت نظر الحكومة اليها ، والسؤال حق شخصي

للسائل له ان يتنازل عنه او عدم تعقيبه ، ولا يحق حينئذ لنائب آخر ان يناقش فيه . اما الاستيضاح فهو طلب الايضاحات الشافية ومناقشة الحساب عن مسألة هامة تتعلق بمسؤولية الوزير او الحكومة ، وهو اكثر خطورة وأهمية من السؤال ، كما انه ملك لجميع اعضاء المجلس ، فلو تنازل عنه صاحبه فلكل عضو فى المجلس حق الاشتراك فى مناقشته .

المزايا التي يتمتع بها اعضاء البرلمان العراقى : لا يعتبر اعضاء مجلس الامة موظفين وانما هم ممن يشترك فى وضع السياسة العامة للبلاد وذلك بما لهم من الصلاحيات التشريعية ومراقبة السلطة التنفيذية . وهم لا يمثلون المنطقة التي انتخبوا عنها فقط وانما يعتبرون ممثلين لعموم البلاد العراقية . وبناء على ما لمجلس الامة من خطورة المهمة ، وسمو المنزلة فيجب ان تحفظ له حرمته وكرامته ، وان يضمن له استقلاله وعدم التعرض له او التأثير عليه ، ولذلك فقد نص القانون الاساسي العراقى على انه لا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول الى المجلس او المرابطة على مقربة منه الا بطلب من رئيسه .

ولاجل ان يؤدي عضو مجلس الامة واجباته بحرية تامة واخلاص طبقاً لما تقتضيه المصلحة العامة ، فقد وضع القانون الاساسي احكاما لحمايته من مختلف التأثيرات كما منحه بعض الامتيازات ، ومن هذه الامتيازات ما يلي :

١ — المكافأة المالية : يعطى اعضاء مجلس الامة مخصصات طيلة مدة العضوية قدرها خمسون ديناراً شهريا للعين واربعون ديناراً للنائب ، هذا عدا مخصصات السفر ومخصصات غلاء المعيشة .

٢ — الحصانة البرلمانية : وتتجلى هذه الحصانة فى انه لا يجوز توقيف او محاكمة احد اعضاء مجلس الامة ما لم يصدر من المجلس الذي ينتسب اليه قرار بالاكثرية بوجود الاسباب الكافية لاتهامه ، ورفع الحصانة البرلمانية عنه . او ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة — كأن يلقى القبض عليه وهو متلبس بجريمة القتل — واذا اوقف احد الاعضاء لسبب ما فى أثناء عطلة البرلمان فعلى الحكومة ان تعلم المجلس بذلك عند اجتماعه مع تقديم الايضاحات وبيان الاسباب الموجبة لذلك .

٣ — عدم مسؤولية عضو مجلس الامة عن اقواله وآرائه التي يبديها في المجلس : فقد نص القانون الاساسي على ان لكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس الذي ينتسب اليه ، ولا تتخذ اية اجراءات قانونية ضده من اجل تصويت او بيان رأي او القاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته .

وهكذا يصبح عضو مجلس الامة العراقى فى مأمن من اي ضغط

او تأثير من جانب الحكومة ، وبذلك يتيسر له ان يؤدي واجباته بحرية تامة دون خوف او وجل .

وظائف مجلس الامة : تتناول اعمال مجلس الامة الامور التالية :ـ

١ ـــ تشريع القوانين : ينص القانون الاساسي العراقي على ان السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة والملك ، ولهذه السلطة وحدها حق وضع القوانين وتعديلها والغائها .

٢ ـــ الرقابة المالية : بالرغم من ان القانون الاساسي يمنع السلطة التشريعية من اقتراح القوانين المالية ، فانها لا تكتسب الصفة الشرعية إلا بعد موافقته عليها فالمجلس والحالة هذه يراقب الامور المالية للدولة ولاجل ان تكون هذه المراقبة فعليه دقيقة فقد انشئت دائرة مراقب الحسابات لتدقيق حسابات الدولة وتصرفاتها المالية وتقديم تقرير مفصل بشأنها الى مجلس الامة .

٣ ـــ رقابة السلطة التنفيذية (الحكومة) : وهذه الوظيفة في الواقع من اهم وظائف السلطة التشريعية ، فلو لم يكن لمجلس الامة حق مراقبة اعمال الحكومة ومحاسبتها والاشراف على تطبيق القوانين ، لضاعت الفائدة المتوخاة من التشريع . اذ ان المهم من وجود القوانين ليس نصوصها فحسب وانما كيفية تطبيقها . فاذا لم تطبق بدقة وتراعى احكامها

كما يجب ، لما كانت هناك اية فائدة من وجودها . ومما لا شك فيه انه لولا وجود هذه السلطة بيد مجلس الامة لكان من المحتمل ان تستبد الحكومة باعمالها وتشتط في تصرفاتهـا ولا تتقيد بالقوانين كما هو المطلوب . وتشمل رقابة مجلس الامة لاعمال السلطة التنفيذية الملك ايضاً باعتباره جزءاً من هذه السلطة فقد نص القانون الاساسي على انه لا يجوز للملك ان يتولى عرشاً اجنبياً الا بعد موافقة مجلس الامة .

وسائل الرقابة البرلمانية : رأينا في أول هذا الفصل ، عند البحث في جلسات مجلس الامة ان لكل عضو من الاعضاء حق توجيه الاسئلة والاستيضاحات ، الى كل وزير فيما يخص امور وزارته . ان هذا الحق فرع من الرقابة على اعمال الحكومة وتصرفاتها . والى جانب هذا هناك وسائل اخرى يراقب البرلمان بواسطتها السلطة التنفيذية ، ومن هـذه الوسائل اللجان التي تتألف في داخل كل من مجلسي الامة ، سواء كانت دائمية او موقتة . وهذه اللجان تطلع على كثير من الامور والحقائق في اثناء دراستها اللوائح وتقديمها تقاريرها عنها الى المجلس ، وبذلك يتسنى لها مراقبة ما يجرى من الامور في تلك الناحية فتوجه انظار المجلس اليها او تنبه الحكومة الى وجه الخطأ فيها .

ومن الوسائل الاخرى المهمة ، العرائض التي يقدمها افراد الشعب الى البرلمان ، فيتخذ البرلمان هذه العرائض وسيلة لمراقبة أعمال السلطة التنفيذية ، حيث يستفسر من الوزارة التي تخصها العريضة ويحقق معها

فيما جاء بتلك العريضة حتى يصل الى نتيجـــة تتفق والقوانين السائدة في البـــلاد .

ويجدر بنا ان لاننسى الاحزاب المعارضة الموجودة في المجلس ، تلك الاحزاب التي تقف لاعمال الحكومة بالمرصاد ، فتكون بذلك خير رقيب على اعمالها وتصرفاتها . ثم مسئولية الوزارة تجاه مجلس الامة ، بحيث انها لاتستطيع البقاء في الحكم الا اذا كانت تتمتع بثقته ، فاذا ما سحب المجلس ثقته من الوزارة بمجموعها او من احد الوزراء ، فعلى الوزير او الوزارة كلها الاستقالة من الحكم .

بهذه الوسائل المتنوعة يستطيع مجلس الامة مراقبة اعمال السلطة التنفيـــذية في النواحي المختلفة فيتسنى بذلك مراعاة احكام القوانين وتطبيقها وفق الغرض الذي وضعت لاجله .

٢ — مجلس النواب

انتخاب مجلس النواب : تجري الانتخابات في العراق بموجب قانون الانتخاب ، وبموجبه يحق لكل عراقي من الذكور ان يكون ناخباً ومنتخباً (بكسر الخاء)[١] اذا توفرت فيه الشروط الآتية :—

١ — ان يكون قد بلغ من العمر عشرين سنة ، وقد سجل اسمه

---

(١) الناخب : هو من له الحق في انتخاب المنتخبين (بكسر الخاء)
المنتخب : هو من له الحق في انتخاب النواب

في سجلات الانتخاب .

٢ — ان لا يكون محكوماً عليه بالأفلاس ، الا اذا اعيد اليه اعتباره قانوناً .

٣ — ان لا يكون محجوراً عليه من محكمة ولم يفك حجره بعد .

٤ — ان لا يكون مجنوناً أو معتوهاً .

٥ — ان لا يكون محكوما عليه بالسجن لمدة لا تقل عن سنة لجريمة غير سياسية ، او محكوما عليه بالسجن لاية مدة كانت عن جريمة مخلة بالشرف كالسرقة والتزوير والرشوة وخيانة الامانة وغير ذلك .

وقد أشرنا سابقا الى الشروط التي يجب ان تتوفر في الشخص كي يحق له ان يصبح نائبا . ان الانتخابات لمجلس النواب تجري على درجتين ففي الدرجة الاولى ينتخب (الناخبون) وهم الافراد الذين لهم حق الانتخاب افراداً يقال لهم (المنتخبون) وفي المرحلة الثانية ينتخب هؤلاء المنتخبون نوابا من المرشحين عن المنطقة ، وهؤلاء هم الذين يصبحون اعضاء مجلس النواب .

<u>المناطق الانتخابية</u> : يقسم العراق لغرض اجراء الانتخابات الى مناطق انتخابية ، ويعتبر كل قضاء منطقة انتخابية واحدة أو اكثر بحسب كثرة نفوسه . فالقضاء الذي يحتوي على عدد من الذكور المسجلين في دفاتر النفوس لا يقل عن الخمسة عشر الفاً ولا يزيد عن السبعين الفاً يعتبر منطقة انتخابية واحدة . اما اذا كان عددهم في القضاء اكثر من سبعين الفاً فيقسم الى منطقتين انتخابيتين أو أكثر تحتوي كل منها على

ما لا يقل عن عشرين الفاً وما لا يزيد عن السبعين الفا من الذكور المسجلين . اما اذا كان عددهم في القضاء يقل عن خمسة عشر الفاً فيضم ذلك القضاء الى قضاء آخر يجاوره او الى قسم منه بحيث تتكون منهما منطقة انتخابية تحتوي على ما لا يقل عن عشرين الفاً ولا يزيد عن السبعين الفاً من الذكور المسجلين وتعتبر كل ناحية او محلة شعبة انتخابية . وعند اللزوم يجوز ربط بعض المحلات في شعبة واحدة .

عملية الانتخاب : يمكن تلخيص اجراءات عملية الانتخاب بما يلي :

١ — تنظيم قوائم الناخبين : اذا حل مجلس النواب او انتهت مدته فعلى الموظف الاداري [1] أن يعلن فوراً لزوم تنظيم قوائم الناخبين ، وعلى اثر ذلك يقوم الوجهاء في كل محلة أو قرية بانتخاب ثلاثة اشخاص من بينهم يجتمعون مع المختار أو من يحل محله لتنظيم القوائم المطلوبة على ان يدخل فيها كافة العراقيين الذين لهم حق الانتخاب ، أي كل من توفرت فيه الشروط القانونية التي تؤهله لان يكون ناخباً . وبعد اكمال هذه القوائم ترسل نسختان منها الى رئيس الادارة (المتصرف أو القائممقام أو مدير الناحية) لتسجيلها في سجل موحد يعود لكل شعبة انتخابية ، ثم ترسل نسختان من هذا السجل الى الموظف الاداري ونسخة

---

(١) يراد بالموظف الاداري في هذا الباب القائممقام أو المتصرف أو الموظف المعين من قبل وزير الداخلية لغرض الانتخاب .

واحدة الى لجنة التفتيش [٢] للنظر فيما اذا كانت السجلات الواردة اليها منظمة وفق القانون والتعليمات الصادرة بشأنها وخالية من الخطأ والسهو والغش والتزوير ، ثم اجراء التصحيحات اللازمة عليها ان كان هناك ما يستوجب ذلك وبعد تصديق هذه السجلات تصحح قوائم القرى والمحلات بموجبها ثم تعلق السجلات المصححة في مراكز الشعب الانتخابية والقوائم المصححة فى الاماكن المناسبة من المحلات والقرى مدة سبعة أيام لاطلاع الجمهور عليها. وخلال هذه المدة يحق لكل شخص توفرت فيه شروط الانتخاب ولم يسجل اسمه ، او وجد اسماً مسجلا لا يحق لصاحبه الانتخاب ، ان يعترض لدى لجنة التفتيش تحريريا ، وعلى هذه اللجنة ان تدقق الاعتراض خلال ثلاثة أيام وتصدر قرارها فيه وتبلغه المعترض ، وعندئذ اذا قبل بقرارها فتصحح السجلات بموجبه ، أما اذا رفض ولم يقتنع به فله ان يستأنفه لدى الحاكم المعين لشؤون الانتخابات خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغه به ، واذا قرر الحاكم قبول

---

(٢) لجان التفتيش تؤلف للاشراف على عملية الانتخابات . وبواسطة هذه اللجان والحكام الذين يرافقونها يمكن ضمان حسن سير الانتخابات ونزاهتها .

وهي تشكل في كل منطقة انتخابية من سبعة اعضاء اذا كان لها نائب واحد ، ومن أحد عشر عضواً اذا كان لها نائبان ، ومن خمسة عشر عضواً اذا كان لها ثلاثة نواب .

ولانتخاب أعضاء لجنة التفتيش تقوم الهيئة الاختيارية في كل محلة من مركز المنطقة الانتخابية بانتخاب خمسة أشخاص من سكان المحلة ، ثم يجتمع هؤلاء المنتخبون لانتخاب لجنة التفتيش بالتصويت السري ، وبعد انتخاب اللجنة يقوم أعضاؤها بانتخاب رئيس من بينهم بالتصويت السري كذلك .

الاعتراض فتصحح السجلات ، وقرار الحاكم في هذا الصدد يكون قطعياً لا يقبل الاستئناف والتمييز .

وبعد مضي السبعة ايام ترفع القوائم ولا يقبل بعد ذلك أي اعتراض .

٢ — انتخاب المنتخبين : يجري انتخاب المنتخبين في مركز كل شعبة انتخابية في اليوم الذي تعينه لجنة التفتيش تحت مراقبة لجنة تدعى (لجنة الانتخاب) مؤلفة من خمسة اشخاص تختارهم لجنة التفتيش من بين الحائزين على مؤهلات المنتخب في مركز الشعبة وتحت رئاسة عضو من لجنة التفتيش تختاره هذه اللجنة بالاقتراع . ويجب أن يتم انتخاب المنتخبين قبل اليوم المعين لانتخاب النواب بمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ويكون عددهم بنسبة منتخب واحد عن كل مائة ناخب . وفي اليوم المعين لانتخاب المنتخبين تجتمع لجنة الانتخاب في المكان المخصص لها ، ثم يشرع بالانتخاب بطريقة التصويت السري ، وذلك بان يعطى لكل ناخب ورقة مختومة بختم اللجنة التفتيشية ليكتب فيها اسماء من يريد انتخابهم بالنسبة المقررة للشعبة الانتخابية التابع لها ، ويستطيع الناخب الذي لا يعرف الكتابة ان يستكتب غيره ، ثم تلقى هذه الأوراق في صناديق مقفلة ومختومة . وتقوم لجنة الانتخاب بمراقبة الناخبين لئلا يلقي أحدهم أكثر من ورقة واحدة .

وبعد الانتهاء من الانتخابات تفتح هذه الصناديق بحضور رئيس

لجنة الانتخاب مع مالا يقل عن ثلاثة من أعضائها ، وتحسب الاوراق ثم تحصى الأصوات التي نالها كل منتخب ، فالذين يحوزون على أغلبية الأصوات يصبحون منتخبين حيث تزودهم لجنة الانتخاب بوثائق (مضابط) تؤيد ذلك ، ثم تنظم هذه اللجنة وثيقة (مضبطة) بنتيجة الانتخاب وبعد توقيعها من قبل الرئيس وجميع الأعضاء تقدم الى اللجنة التفتيشية لتدوين أسماء جميع المنتخبين في سجل خاص لكل شعبة على حدة ، يعمل بموجبه الى أن يحل مجلس النواب أو تنتهي مدته .

٣ — انتخاب النواب : اذا كان عدد المرشحين عن منطقة انتخابية لا يتجاوز عدد النواب الواجب انتخابهم عن تلك المنطقة فعندئذ لا حاجة لاجراء التصويت وانما يعتبر اولئك المرشحون نوابا بـ (التزكية) ويجب على الموظف الاداري بيان ذلك عند اعلانه اسماء المرشحين[1] .

اما اذا كان عدد المرشحين عن منطقة انتخابية اكثر من العدد المقرر لها ، فعندئذ لا بد من اجراء الانتخابات وذلك بان يجتمع المنتخبون في محل الانتخاب في اليوم المعين[2] حيث يعطى لكل منهم ورقة انتخاب مختومة بختم لجنة التفتيش وحاوية على عدد النواب الذين يجب انتخابهم

---

(١) يعين وزير الداخلية اليوم الذي يجب ان يجري فيه الانتخابات العامة لجميع المناطق الانتخابية ويعلن ذلك للجمهور في مدة لا تقل عن أربعين يوما قبل التاريخ المذكور . وتعين ساعة الانتخاب من ذلك اليوم من قبل لجنة التفتيش .

(٢) ومن ذلك يظهر ان قانون انتخاب النواب قد قبل مبدأ الانتخاب بالتزكية في حالة عدم وجود منافس لمن يرشح نفسه .

واسماء المرشحين ممن توفرت فيهم شروط النيابة . مع تخصيص عدد الاسرائيليين والمسيحيين الواجب انتخابهم ايضـــا ، وبحضور الحاكم المخصص لمراقبة سير الانتخابات ولجنة التفتيش يشرع بانتخاب النواب بطريقة التصويت السرى ، وذلك بان يكتب كل منتخب اسماء من يريد انتخابهم من بين المرشحين على ورقة الانتخاب ، ثم يلقيها في صندوق الانتخاب المغلق المختوم بعد تدقيق وثيقته من قبل لجنة التفتيش للتأكد من هويته وكونه من المنتخبين . وتقوم هذه اللجنة بمراقبة القاء الاوراق لكيلا ياتي احدهم اكثر من ورقة واحدة . وللمنتخب الذي لا يعرف الكتابة ان يستكتب غيره .

واذا ظهر ان عدد المصوتين من المنتخبين لا يقل عن الستين بالمائة من مجموعهم فعلى لجنة التفتيش ان تعلن بان عملية التصويت قد تمت ، أما اذا كان عددهم يقل عن ذلك فعلى اللجنة ان تقرر تأجيل اتمام التصويت الى يوم آخر حيث تتم عملية التصويت في ذلك اليوم مهما كان عدد المصوتين .

وبعد انتهاء عملية التصويت يفتح الصندوق من قبل لجنة التفتيش ولايجوز بعد فتحه القاء أية ورقة انتخابية فيه . وبعد ان تحسب الاوراق تقرأ علانية ، وتكتب اسماء جميع المرشحين مع عدد الاصوات التي نالها كل منهم مهما كان عددها ، ثم تنظم وثيقة (مضبطة) بعدد الآراء التي نالها كل مرشح وترسل الى الموظف الاداري . ويجب على رئيس لجنة

التفتيش في نفس اليوم أو اليوم الذي يليه أن يعلن نتيجة الانتخاب وذلك بحضور الموظف الاداري والحاكم ومن يحضر من المرشحين وغيرهم . ويكون المرشحون الذين ينالون اكبر عدد من الاصوات فى المنطقة نوابا . واذا صادف ان تساوت الآراء فعلى لجنة التفتيش ان تبت في الامر بالاقتراع بينهم .

ومن فاز بالنيابة تعطى له وثيقة (مضبطة) موقعة من قبل الحاكم والموظف الاداري ولجنة التفتيش كما ترسل نسخة منها الى وزارة الداخلية واخرى الى رئاسة مجلس النواب .

ويتوقف عدد نواب كل منطقة انتخابية على عدد الذكور المسجلين فى دتر النفوس ممن لهم حق الانتخاب . وذلك بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف منهم ، الا انه اذا كان عددهم فى المنطقة الانتخابية الواحدة أقل من عشرين الفا ولكن لا يقل عن خمسة عشر الفا ، او كان عددهم فيها يزيد على العشرين الفا ولكن لا يزيد على الثلاثين الفا فينتخب عنها نائب واحد . اما اذا كان عددهم يتجاوز الثلاثين الفا فينتخب عنها نائبان . واذا كان عددهم يتجاوز الخمسين الفا فينتخب عنها ثلاثة نواب . ويضاف الى ذلك ان يكون لكل من الطائفتين الاسرائيلية والمسيحية عدد من النواب ينتخبون عن الوية بغداد والبصرة والموصل على أساس الترشيح كما يلي :

	اسرائيلي	مسيحي
في قضاء مركز لواء بغداد	٣	٢
في قضاء مركز لواء البصرة	٢	١
في قضاء مركز لواء الموصل	١	٣

ولا يعتبر المنتخب للنيابة نائباً بصورة نهائية ما لم تصدق مضبطته من قبل مجلس النواب . ولا يجوز لشخص أن يرشح نفسه عن اكثر من ثلاث مناطق انتخابية [1] ، واذا انتخب شخص نائباً عن اكثر من منطقة انتخابية واحدة فعليه ان يختار المنطقة التي يرغب ان يمثلها خلال ثمانية أيام من تاريخ اخباره بانتخابه . وللموظفين الذين يفوزون في الانتخابات حق الخيار بين قبول النيابة ورفضها ، ومن يختار منهم النيابة فعليه ان يستقيل من وظيفته خلال المدة المذكورة ، عدا الوزراء ، حيث يحتفظون بمراكزهم ويجب ان لايغرب عن بالنا ان النائب يعتبر ممثلا لجميع البلاد العراقية وليس لمنطقته الانتخابية فحسب .

أما المنتخبون الذين لم يفوزوا بالنيابة ، فانهم يحتفظون بمراكزهم طيلة مدة الدورة البرلمانية ، حتى اذا ما شغر كرسي في المجلس اجتمعوا وانتخبوا نائباً لسده .

ضمان حرية الانتخابات : لأجل ان يكون مجلس النواب ممثلا

(١) عدا الاسرائيليين والمسيحيين حيث لايجوز لاحدهم ترشيح نفسه في اكثر من وحدة ادارية واحدة . ويراد بالوحدة الادارية أحد الاقضية المذكورة أعلاه .

حقيقياً للامة ومعبراً عن آرائها ورغباتها ، فيجب ان يكون للاشخاص الحرية التامة فى انتخاب الافراد الذين يثق بهم ويعتمد عليهم ، وان لا يكون هناك أي ضغط أو تدخل يحول دون تحقيق هذه الغاية .

ولضمان حرية الانتخابات فقد أوجب قانون الانتخاب أن تكون هذه الانتخابات بالتصويت السري ، ومنع القبض على أحد القادمين للاشتراك فى الانتخاب أو العائدين منه أو الحاضرين في محله ، من أجل دين للحكومة عليه . ولم يجز لرؤساء الادارة والحكام ومدراء الشرطة والقواد العسكريين أن يرشحوا أنفسهم للانتخاب فى المناطق الانتخابية التي هي ضمن اختصاصهم خوفاً من تأثيرهم على سير الانتخابات وحريتها . وفسح أمام الأفراد طرق المراجعة والشكوى عند حصول مايضر بحقوقهم الانتخابية كما اعتبر التلاعب فى شؤون الانتخابات جريمة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة أو بهما معاً . ومن الامور التي تعتبر تلاعباً فى شؤون الانتخابات ما يلي :—

١ـ اذا صوت شخص لا حق له بالانتخاب أو صوت باسم شخص آخر .

٢ـ اذا استعمل الشدة أو التهديد أو الاحتيال أو النفوذ للتأثير على الانتخاب .

٣ـ اذا أعطي أو قبل هدية أو رشوة أو منفعة أو وعد بهـا للتأثير على الانتخاب .

٤ـ اذا طلب شخص الى شخص آخر أن يسجل اسماً معيناً فسجل غيره .

٥ ـ إذا افسد معاملات الانتخاب بنشره الاراجيف والاشاعات الكاذبة عن أحد المرشحين للانتخاب .

اجتماعات مجلس النواب : يجتمع مجلس النواب في قاعته الخاصة بعد الانتهاء من سماع خطاب العرش ، فيترأس الجلسة اكبر النواب سناً ، ويقوم بالكتابة أصغرهم . واذا كان اجتماع المجلس هو الاجتماع الاول بعد اجراء الانتخابات ، فلا بد من قيامه بتدقيق مضابط النواب والتصديق عليها ، لكي يكتسب الأعضاء بذلك صفة النيابة . ثم يقسم كل نائب اليمين التالية .

« اقسم بالله اني أخلص للملك ـ مع ذكر اسمه ـ واحافظ على القانون الأساسي واخدم الامة والوطن واحسن القيام بواجباتي النيابية » .

وبعد ذلك يشرع المجلس بانتخاب ديوان الرئاسة المؤلف من الرئيس ونائبيه وكاتبين ، وعلى المجلس أن يقدم نتيجة هذا الأنتخاب الى الملك ليصدقه . وتدوم وظيفة ديوان الرئاسة سنة واحدة تبدأ بالأجتماع الذي جرى فيه الانتخاب وتنتهي بيوم أفتتاح المجلس للاجتماع الذي يليه . ولذلك يجدد هذا الديوان في أول كل اجتماع عادي .

ثم يشرع المجلس في انتخاب اللجان ، وعددها تسع وهي :

١ ـ لجنة المراجعات والعرائض
٢ ـ لجنة الشؤون الداخلية
٣ ـ لجنة الشؤون الخارجية
٤ ـ لجنة الشؤون الحقوقية
٥ ـ لجنة الشؤون العسكرية
٦ ـ لجنة الشؤون الأقتصادية

٧ـ لجنة الشؤون المالية ٨ـ لجنة شؤون المعارف

٩ـ لجنة تدقيق حسابات الحكومة النهائية

وهذه اللجان دائمية ، ولا يجوز للنائب ان يكون عضواً في اكثر من لجنتين دائمتين . وهناك لجان تؤلف بصورة وقتية لدرس قضية ما ثم تحل بعد اتمام مهمتها . ومثال ذلك لجنة الجواب على خطاب العرش ولجنة تدقيق مضابط الانتخابات .

انتهاء الحياة النيابية للنائب : تنتهي حياة النائب النيابية في الحالات التالية :

١ ــ اذا انتهت الدورة البرلمانية ، أو اذا حل المجلس قبل انتهاء الدورة المذكورة . ولكن هذا لا يمنع من انتخابه نائباً للمجلس القادم .

٢ ــ اذا استقال من مركزه ووافق المجلس على استقالته . والذي يريد ان يستقيل من النواب عليه ان يقدم استقالته الى الرئيس تحريريا .

٣ ــ اذا تغيب مدة اكثر من شهر من غير اذن أو عذر مشروع مع موافقة المجلس على اعتباره مستقيلا .

٣ ــ مجلس الاعيان

تأليف مجلس الاعيان : يتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز ربع مجموع النواب يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور واعتماده باعمالهم ، وممن لهم ماض مجيد في خدمة الدولة والوطن . ومدة العضوية في هذا

المجلس ثماني سنوات تبدأ من تاريخ التعيين ، ويجوز اعادة تعيين الاعضاء السابقين .

وقــد اشترط القانون الاساسي العراقي ان تتوفر في المعين نفس الشروط التي يجب توفرها في اعضاء مجلس النواب ، عدا السن حيث لا يجوز ان يقل عمر المعين عن اربعين سنة .

جلسات مجلس الاعيان : يجتمع مجلس الاعيان ويعطل عند اجتماع وتعطيل مجلس النواب . وهم يجتمعون في قاعتهم بعد الانتهاء من سماع خطاب العرش ، ويرأس الجلسة اكبرهم سنا ، ويقسم كل منهم يمين الاخلاص للملك والدستور كما هي الحالة في اليمين التي يقسمها أعضاء مجلس النواب . ثم ينتخب المجلس الرئيس ونائبه وعضوين آخرين فيتألف من ذلك ديوان الرئاسة ، وتدوم وظيفة هذا الديوان سنة واحدة كما هي الحالة في المجلس النيابي .

أما اللجان فتنتخب من بين الاعضاء كلما مست الحاجة ، فتنتخب مثلا في ابتداء كل اجتماع اعتيادي لجنة موقتة للجواب على خطاب العرش .

٤ — عملية تشريع القوانين

ان المراحل التي تمر بها اللائحة لكي تصبح قانونا واجب التنفيذ هي :

١ — اقتراح اللائحة القانونية .

٢ — تحضيرها .

٣ — تشريعها .

٤ — اصدارها وتنفيذها .

وسنحاول فيما يلي ان نشرح كلا من هذه الخطوات بشيء من التفصيل :

اقتراح اللوائح القانونية : تقترح اللوائح القانونية من قبل الوزارة او مجلس النواب ، إذ أنه للوزارة الحق باقتراح اي لائحة قانونية ، كما ان لها وحدها حق اقتراح القوانين التي تتعلق بالامور المالية . وكذلك لكل عضو من أعضاء مجلس النواب ان يقترح وضع لائحة قانونية عدا ما يتعلق بالامور المالية ، على شرط ان يؤيده عشرة من زملائه ، فاذا قبل المجلس هذا الاقتراح يودعه الى مجلس الوزراء لتحضير اللائحة واما اذا رفض الاقتراح فلا يجوز تقديمه ثانية في الاجتماع نفسه . اما اعضاء مجلس الاعيان فليس لهم حق اقتراح القوانين مهما كان نوعها .

تحضير اللائحة : تعد كل وزارة اللائحة القانونية التي تخصها . فاذا اريد سن قانون لمكافحة الامية مثلا ، فوزارة المعارف باعتبارها الوزارة المختصة بشئون التعليم ، تكون ادرى من غيرها بكيفية مكافحة الامية وما هي الطرق الواجب اتباعها والتدابير اللازم اتخاذها لتحقيق هذه الغاية ولذلك فانها هي التي تحضر اللائحة القانونيـــة (اي مسودة القانون)

لهذا الغرض . واذا أريد سن قانون للاستهلاك ، فوزارة المالية هي التي تضع اللائحة بصفتها الوزارة المختصة بقضايا البلاد المالية . وهكذا فكل وزارة تعد اللائحة لكل قانون يقترح وله علاقة باختصاصها . ثم تقدم تلك اللائحة الى مجلس الوزراء فيطلع عليها ويناقشها وبعد ان يوافق عليها يرسلها الى دائرة التـــدوين القانوني التي تضع اللائحة بصيغتها القانونية . فتنبه مجلس الوزراء الى ما في اللائحة من المواد المتناقضة ، او الى ما فيها مما يناقض القوانين الاخرى التي سبق ان صدرت في البلاد كما انها هي التي تتولى تهذيب لغة اللائحة وتعيد سبكها بقالب عربي فصيح . وبعد ذلك تردها الى مجلس الوزراء الذي يقرها نهائيا بعـــد المذاكرة فيها ، ثم يحيلها الى احد مجلسي الامة مرفقة بتقرير مسهب يبين الاسباب الموجبة لوضعها . وينص الدستور العراقي على وجوب عرض اللوائح الى مجلس النواب اولا ، فاذا قبلها يرفعها الى مجلس الاعيان .

تشريع اللائحة : بعد أن تتسلم رئاسة مجلس النواب اللائحة يوزعها الرئيس على أعضاء المجلس ويعين يوماً لقراءتها للمرة الاولى ، فاذا وافق عليها المجلس مبدئياً فانها تحال إلى اللجنة المختصة لدرسها وتقديم تقرير بشأنها الى المجلس تضمنه مقترحاتها وما تراه من التعديل فيها ، ثم ترفقه باقتراحها بقبول اللائحة أو عدم قبولها . فتضع اللائحة بشكل جديد فتذكر كل مادة من موادها كما جاءت بها الحكومة ، وتضع بجانبها المادة

بالشكل الذي تقترحه . وبعد ان تنجز اللجنة هذا التقرير تقدمه إلى رئيس المجلس الذي يوزعه على النواب ويعين يوماً للمذاكرة فيه . وتدور المذاكرة في تقرير اللجنة حول اللائحة من حيث أسسها ، ثم يسأل الرئيس المجلس إذا كان يرغب في المباشرة بمذاكرة المواد ومناقشتها ، فاذا رفض المجلس ذلك تعد اللائحة مرفوضة . أما إذا أبدى الموافقة فانه يبادر بمذاكرة اللائحة ومناقشتها مادة فمادة ويصوت عليها . ولكل نائب الحق في اقتراح تعديلات جديدة أثناء مذاكرة المواد ، وهكذا تنتهي القراءة الثانية . ثم يعين الرئيس يوماً للقراءة الثالثة (على أن لا تقل المدة بين القراءتين الثانية والثالثة عن ثلاثة أيام ، عدا اللوائح المستعجلة ، فان التصويت عليها يكون عند انتهاء القراءة الثانية) فتقرأ اللائحة باكملها ويصوت عليها جملة . وهنا ينتهي عمل مجلس النواب ، فيرسل الرئيس نسختين من اللائحة بعد أن يوقعها بامضائه ويختمها بختم المجلس ، الواحدة إلى ديوان رئاسة مجلس الأعيان ، والأخرى إلى ديوان مجلس الوزراء .

وتمر اللائحة في مجلس الاعيان بنفس الادوار التي مرت بها في مجلس النواب ، فاذا وافق عليها هذا المجلس ترفع الى الملك لتقترن بالارادة الملكية . أما اذا رفضها مجلس الاعيان أو قرر تعديلها ، فانه يعيدها الى مجلس النواب مع ما يقترحه من التعديل فيها ، فاذا رفض مجلس النواب هذا التعديل الذي أقره مجلس الاعيان وأصر هذا المجلس على ذلك ،

فتعقد جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان للمفاوضة في المواد المختلف عليها فقط ، فاذا قبلت اللائحة اكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء المجلس المشترك تعتبر مصدقة من قبل المجلسين . أما اذا رفضها المجلس المشترك فلا يجوز ان ترفع ثانية الى أحد المجلسين طيلة مدة الاجتماع نفسه .

وفي حالة قبول اللائحة ترسل الى الملك ، فاما ان يصدقها او يعيدها مع بيان الاسباب الموجبة ، خلال ثلاثة اشهر ، إلا اذا قرر أحد المجلسين تعجيلها ، فيقتضي حينئذ تصديقها أو اعادتها خلال خمسة عشر يوما مع بيان الاسباب الموجبة ، لاعادة النظر فيها ، واذا لم تعد خلال المدة المعينة فانها تعتبر مصدقة .

اصدار القانون وتنفيذه : بعد ان تقترن اللائحة التي أعدها مجلس الوزراء واقرها مجلس الامة ، بالارادة الملكية تصبح قانونا ، ولكنه لا ينفذ إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية . وعند نشر القانون يتسنى للوزارة التي يهمها أمره ان تنفذه ، ويصبح الافراد ملزمين بوجوب مراعاة أحكامه .

٥ — القوانين والانظمة واهميتها في المجتمع

لقد سبق ان اشرنا في مناسبات عديدة الى ان الانسان يميل بفطرته الى الاجتماع مع الآخرين من ابناء جنسه ، وانه محتاج الى معونتهم ،

فهو لا يستطيع ان يعيش منفرداً بل لم يوجد الانسان يوما ما الا وهو عضو في مجتمع ، مهما كان هذا المجتمع صغيراً او كبيراً . ولكي يسير هذا المجتمع سيراً حسناً وتستقيم اموره بشكل يؤدي به الى تحقيق اهدافه، ويكفل له الرقي والتقدم ، فان هناك حدوداً بين افراده في تصرفاتهم وعلاقاتهم ببعضهم . فلكل منهم حقوق معينة وعليه واجبات معينة . وهذه العلاقات بين الافراد تحددها الانظمة والقوانين التي تسود ذلك المجتمع . وعلى ذلك يصبح وجود القوانين والانظمة امراً ضرورياً لتنظيم الروابط الاجتماعية ، ولبيان ما لكل فرد من الحقوق في مجتمعه وما عليه من الواجبات تجاه الآخرين .

وحينما بحثنا في المدرسة كمجتمع صغير ، رأينا انها لا تستطيع تحقيق غاياتها التي اسست من اجلها ما لم تنتظم علاقات افرادها ببعضهم ، وتحدد حرياتهم وتصرفاتهم فتبين حقوق كل منهم وواجباته . ولذلك قلنا ان على كل فرد فيها ان يطيع تلك القوانين والانظمة الموضوعة لمصلحته باعتباره عضواً في المجتمع المدرسي ، وان ذلك وحده كفيل بتقديم المدرسة ووصولها الى اهدافها .

ان هذا ما نراه في المجتمع ايضاً ، فالفرد باعتباره عضواً فيه فهو لا يستطيع ان يتمتع بحرية طبيعية مطلقة ، لان ذلك يؤدي الى تعارض حريته مع حريات الآخرين . فلا بد اذن من تحديد حريات الفرد وجعلها ضمن نطاق حريات الآخرين . وفي الواقع ان حريات الفرد

لا تظهر وتنمو إلا بين حريات أفراد مجتمعه . على أن تحديد الحريات بالشكل الذي يضمن مصالح المجتمع وتعاون أفراده ويكفل تقدمه ، لا يمكن أن يتم إلا بواسطة القوانين والأنظمة . والذي يظهر لنا من هذا انه لولا وجود القوانين والانظمة في المجتمع لعمت الفوضى فيه وسادة الظلم والطغيان والتجاوز على حقوق وحريات الآخرين . فالقوانين بهذا الاعتبار ضرورية لمحافظة حقوق الافراد وصيانة حرياتهم وتطمين نفوسهم .

واطاعة القوانين والأنظمة في المجتمع ضرورية كضرورتها للمدرسة وكما طلبنا الى الطالب أن يطيع قوانين وأنظمة مدرسته بدافع ذاتي ، لا رغبة في ثواب ولا خوفا من عقاب ، فكذلك يطلب الى جميع أفراد المجتمع ان يحترموا قوانين مجتمعهم وأنظمته ، ليس لأن هناك سلطة تحميها وتجبر الناس على مراعاتها ، وانما لأنهم يعتقدون انهـا موضوعة لضمان مصالحهم وتنظيم علاقاتهم ببعضهم ، فيطيعونها بصورة ذاتية ويحترمونها .

لقد أصبح اليوم من مقاييس درجة الحضارة في أي مجتمع من المجتمعات . درجة مساهمة الافراد ورأيهم في تشريع القوانين والانظمة واطاعة أفراد ذلك المجتمع لما فيه من أنظمة وقوانين . فالمجتمع الراقي هو الذي يسوده النظام في كافة شؤون حياته . وهذا النظام ناتج من روح الطاعة لقوانينه من قبل أفراده وعدم خروجهم عليها لتقديرهم لها وفهمهم

الغاية التي وضعت من اجلها . اما الأمم المتأخرة فتسودها الفوضى الناجمة من خروج ابنائها على انظمتها وقوانينها فيؤدي ذلك الى تفكك عراها وضعف علاقات افرادها ببعضهم وعدم التعاون فيما بينهم لعدم تحديد حقوق كل منهم وواجباته .

والذي نستخلصه من هذا ان على كل فرد ، باعتباره عضواً في مجتمع ، ان يطيع أنظمة وقوانين مجتمعه ويتعاون مع اولي الامر في تطبيقها وعدم الخروج عليها . لا يحدوه الى ذلك الخوف من العقاب وانما شعوره بالمسؤولية وتقديره للمصلحة العامة التي وضعت تلك القوانين والأنظمة من اجلها .

ولا بد من التنويه هنا الى ان القوانين يصدرها مجلس الامة بالاشتراك مع الملك اما الأنظمة فيصدرها مجلس الوزراء مع الملك وتوضع لتفصيل احكام القوانين وتعتبر اقل قوة منها .

اسئلة للبحث والمناقشة

١ — مم تتألف السلطة التشريعية في العراق ؟

٢ — ما هي مزايا تكون السلطة التشريعية من مجلسين ؟

٣ — ما هي شروط العضوية في البرلمان العراقي ؟

٤ — ما هو مقدار الدورة البرلمانية وكيف يعقد البرلمان دورته ؟

٥ — كيف تعقد الجلسات البرلمانية وكيف تجري المناقشات فيها ؟

٦ — ما هي المزايا التي يتمتع بها أعضاء البرلمان العراقي ؟

٧ — ما هي وظائف مجلس الامة ؟

٨ — ما العلاقة بين البرلمان وبين السلطة التنفيذية في العراق ؟

٩ — ما هي الشروط التي يجب توفرها في عضو مجلس النواب ؟

١٠ — اذكر الخطوات التي يلزم اتباعها لانتخاب مجلس النواب ؟

١١ — كيف يجتمع مجلس النواب وما هي اللجان التي تؤلف فيه ؟

١٢ — كيف تنتهي الحياة النيابية للنائب العراقي ؟

١٣ — ما هي مؤهلات العين وكيف يعين ؟

١٤ — كيف تسن القوانين في العراق ؟

١٥ — كيف يشترك الملك في سن القوانين ؟

١٦ — ما الفرق بين القوانين والانظمة وما هي أهميتها للمجتمع ؟

السلطة التنفيذية

١ — السلطة التنفيذية واختصاصها

تتألف السلطة التنفيذية في العراق من الملك والوزارة ويطلق على الوزارة أحياناً اسم (الحكومة) . وتقوم الوزارة بادارة السلطة التنفيذية وهي مسؤولة عن جميع أعمالها تجاه مجلس الامة ؟

ان الملك هو الذي يختار رئيس الوزراء ويعهد اليه بتأليف الوزارة والرئيس يرشح أعضاء وزارته ويعرض أسماءهم على الملك لاصدار الارادة الملكية بتعيينهم . وكما ان الملك يعين الوزراء فهو الذي يقبل استقالتهم من مناصبهم . وشروط العضوية في الوزارة هي نفس شروط عضوية البرلمان . ويشترط في الوزير أن يكون عضواً في أحد المجلسين ، النواب أو الأعيان ، ولا يبقى في الوزارة اكثر من ستة أشهر اذا لم يعين عضوا في مجلس الاعيان او ينتخب لمجلس النواب .

وحينما يصبح الوزير عضواً في مجلس الامة لا يتقاضى مخصصات العضوية وانما يكتفي براتب الوزارة فقط . وللوزير حق الكلام في المجلسين إلا انه لا حق له بالتصويت على القوانين إلا في المجلس الذي ينتسب اليه . وحذراً من ان يستغل الوزير مركزه ونفوذه في شراء اموال الدولة بأثمان بخسة ، فقد منع القانون الاساسي العراقي شراء

الوزير واستئجاره لأموال الدولة واملاكها مهما كان نوعها طالما هو في دست الوزارة .

مجلس الوزراء : يجتمع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب اتخاذه من الاجراءات التي تتعلق بأكثر من وزارة واحدة ، او ليبحث في جميع الامور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات المختلفة . ثم يعرض رئيس الوزراء مقررات المجلس على الملك لتلقي اوامره بشأنها .

مسئولية الوزارة : يظهر لنا من بحثنا هذا ان الوزراء هم الذين يباشرون اعمال السلطة التنفيذية فعلا ، ولذلك فانهم يتحملون مسئولية اعمالهم . وتصدر الارادات الملكية في مختلف شئون الدولة بتوقيع رئيس الوزراء والوزير المختص ، الى جانب توقيع صاحب الجلالة الملك .

والوزراء مسئولون بالتضامن امام مجلس النواب عن كافة الشئون التي تقوم بها الوزارات ، اي عن السياسة العامة التي يتبعونها في ادارة امور الدولة . كما ان كل وزير مسئول على انفراد عن اعمال وزارته وما يرتبط بها من الدوائر . فاذا ما وجد المجلس انحرافا في سياسة الوزير او الوزارة كلها عن المصلحة العامة ، فله ان يسحب ثقته من ذلك الوزير او الوزارة كلها . وعلى الوزارة ان تستقيل من الحكم اذا قرر المجلس عدم الثقة بها باكثرية الاعضاء الحاضرين . اما اذا كان القرار المذكور يمس احد الوزراء فقط فعلى ذلك الوزير ان يستقيل . وعلى المجلس ان

يؤجل تصويت عدم الثقة مرة واحدة الى مدة لا تتجاوز ثمانية ايام اذا طلب ذلك رئيس الوزراء او الوزير الذي يهمه الموضوع ، على شرط أن لا يحل المجلس خلال هذه المدة .

اما اذا ارتكب احد الوزراء جرما يتعلق بوظيفته فانه يحاكم امام المحكمة العليا التي تتشكل لهذه الغاية ، وذلك بناء على قرار اتهامي يصدر من مجلس النواب بحقه .

٣ — الوزارات المختلفة وواجباتها الرئيسية

ينص القانون الاساسي العراقي على ان عدد الوزراء يجب ان لا يقل عن السبعة بضمنهم رئيس الوزراء ، وهذا معناه امكان زيادة عدد الوزراء على حسب حاجة المملكة . وتوجد الآن تسع وزارات ، نحاول ان نلقي نظرة سريعة على واجبات كل منها واهم مؤسساتها : —

١ — وزارة المعارف :

تتولى هذه الوزارة شئون التربية والتعليم ورفع مستوى البلاد الثقافي ، بمحاربة الجهل ونشر العلم وبث الروح الوطنية . ولذلك فهي تؤسس المدارس على اختلاف انواعها ودرجاتها ، وتراقب المدارس الاهلية والاجنبية ، وتشجع الحركة العلمية في البلاد من تأليف وترجمة وتعنى بالآثار القديمة وتنشىء المتاحف لصيانتها ، كما تنشىء المكتبات العامة ، وتعمل على بث الروح الرياضية في النفوس . وغايتها من ذلك

إعداد جيل مثقف قوي الجسم متين الاخلاق .

ويعتبر وزير المعارف المرجع الاعلى في الوزارة ، وهو المسؤول عن ادارة شؤونها وحسن قيام جميـــع موظفيها بواجباتهم .

وتتألف هذه الوزارة من المديريات والدوائر الرئيسية التالية :

(١) ـ المديرية العامة للتعليم العالي : وهي مكلفة بادارة شؤون المعاهد العالية المرتبطة بوزارة المعارف ، كما تتولى شؤون البعثات العلمية وتعادل الشهادات ، وتشرف على حركة الترجمة والتأليف وتشجيعها .

(٢) ـ المديرية العامة للتعليم الثانوي والمهني : لادارة شؤون المدارس المتوسطة والاعدادية ومدارس الزراعة والتجارة والصناعة والفنون البيتية ودور المعلمين للمدارس الابتدائية والريفية .

(٣) ـ المديرية العامة للتعليم الابتدائي : وهي مسؤولة عن ادارة شؤون المدارس الابتدائية ، ومكافحة الامية واعداد مناهج للاذاعة الشعبية ، وعرض رقوق سينمائية ثقافية على الشعب .

(٤) ـ سكرتيرية الوزارة : وترتبط بها دوائر الذاتية والحسابات والتجهيزات وشعبة الادارة والاوراق ومديريات المعارف في الالوية .

(٥) ـ المفتشية العامة : وهي مكلفة بتفتيش وارشـــاد المدارس والمعلمين والطلاب في المدارس الرسمية والأهلية والاجنبية ، وذلك من النواحي التعليمية والأخلاقية ، وتأمين الاتجاهات الوطنية والقومية .

وملاحظة الاقسام الداخلية ، وكذلك مراقبة سلوك الموظفين والمدرسين والطلاب .

(٦) - مديرية الآثار القديمة العامة : وتعنى بالمحافظة على الآثار القديمة فى البلاد بما تؤسسه من المتاحف وما تقوم به من أعمال لصيانة الآثار والمحافظة عليها . كما تقوم بالبحث عن الاماكن الأثرية غير المعروفة وتتبع الاكتشافات الأثرية التي تحدث في أثناء الحفريات والتنقيبات .

(٧) - مديرية صحة المعارف : ومهمتها تنظيم الخدمات الصحية فى المدارس .

(٨) - مديرية التربية البدنية : وهي مسؤولة عن تنظيم وادارة الالعاب الرياضية والكشافية والمخيمات والسفرات ونوادي الطلاب وجميع ما يتعلق بالنشاط المدرسي .

(٩) - مديرية المباني : وهي مسئولة عن انشاء الأبنية العائدة للمعارف وترميمها وصيانتها .

أما ادارة المعارف فى الألوية ، فان العراق يقسم الى اربع عشرة (مديرية معارف لواء) ومركز كل منها فى مركز اللواء ، ويرأس كلا منها مدير مسئول عن حسن ادارة وسير جميع المدارس فى لوائه .

٢ — وزارة الشئون الاجتماعية :

وتعني بقضايا البلاد الاجتماعية ، فتهتم بأحوال البلاد الصحية والأخلاقية وشئون العمال ، وتحسين النسل وتكثيره ، والعناية بالاطفال

واصلاح المجرمين . كما انها تعمل على مقاومة البطالة بين الطبقات العاملة وتقوم بتنظيم القرى وتشجيع الحركة الرياضية فى البلاد . وأهم الدوائر التي تتألف منها هذه الوزارة هي :

(١) مديرية الشئون الصحية والاجتماعية العامة : وهى التي تقوم بالعناية بشئون البلاد الصحية من حيث الوقاية والعلاج بما تؤسسه من المستشفيات والمستوصفات ، وتدير شئون الاطباء والصيادلة وتشرف على اعمالهم ، هذا بالاضافة الى الواجبات الاجتماعية الاخرى التي تقوم بها . وتتألف هذه المديرية من عدة شعب اهمها : شعبة الصحة المكلفة بتسيير شئون البلاد الصحية ، وشعبة العمال التي تتولى ادارة العمال ومراقبة المصانع ومكافحة البطالة والعمل على تنظيم حياة الطبقة العاملة في البلاد . وكذلك الاهتمام بشئون الفلاحين واتخاذ ما يلزم لتحسين احوالهم ورفع مستوى معيشتهم . ثم شعبة الامور الاجتماعية ومهمتها الاشراف على الجمعيات المختلفة والاهتمام بالنوادي والمؤسسات الرياضية ، ومراقبة المسارح والملاهي والمحلات العامة الاخرى . ثم درس المشاكل الاجتماعية والعمل على حلها .

(٢) مديرية الوقاية العامة : تقوم هذه المديرية بمكافحة الامراض المختلفة ووقاية الشعب منها بما تؤسسه من المختبرات وما تقوم به من التجارب المختلفة لمكافحة هذه الأمراض .

(٣) مديرية السجون العامة : وهي تدير امور السجون والمواقف

والمعتقلات والمدرسة الاصلاحية . وتعمل على ازالة روح الاجرام من المسجونين بتهذيبهم وتدريبهم على مختلف الفنون والصناعات لكي يصبحوا اعضاء صالحين في المجتمع بعد مغادرتهم السجن . وهي تعني بصورة خاصة باصلاحات الاحداث (وهم المسجونون الذين دون سن البلوغ) وسجون النساء .

(٤) مديرية النفوس العامة : وهي مكلفة باحصاء وتسجيل نفوس السكان وتثبيت هوياتهم .

٣ — وزارة الداخلية :

هي الوزارة التي تقوم بشئون الدولة الداخلية وحفظ الامن العام في البلاد وتقوم كذلك بالاشراف على اعمال البلديات وادارة شئون الانتخابات وشئون العشائر ، وما يتعلق بامور الدعاية . واول واجباتها الادارة العامة للمملكة حيث يقسم العراق اداريا الى اربعة عشر لواء يقسم كل منها الى اقضية ، ويقسم كل قضاء الى عدد من النواحي ويرأس ادارة اللواء متصرف مسئول تجاه وزير الداخلية . اما القضاء فيرأسه قائمقام مسئول تجاه المتصرف الذي هو تابع له ، وكذلك مدير الناحية مسئول تجاه القائمقام .

ان اهم مؤسسات هذه الوزارة هي :

(١) مديرية الداخلية العامة : ويرأسها مدير عام يعاون وزير الداخلية في ادارة شئون البلاد الداخلية .

(٢) مديرية الشرطة العامة : وتقوم بواجب محافظة الامن الداخلي في كافة أنحاء البلاد ، فتعاون المحاكم في تعقيب المجرمين والتحقيق معهم ، لقطع دابر المفسدين واستتباب الامن . وكذلك هي التي تتولى شئون التحقيقات الجنائية والاقامة والسفر والجنسية .

(٣) مديرية البلديات : وتقوم بالشئون المتعلقة بادارة البلديات وتساعدها على القيام بالمشاريع التي تتطلبها كمشاريع اسالة الماء ، والكهرباء وفتح الشوارع . وكذلك بتنظيم المدن والقرى . وانشاء دور للعمال والفقراء .

(٤) مديرية العشائر : وتدير الامور المتعلقة بالعشائر كالنظر في قضايا نزاعهم حول الاراضي ، ومراقبة تنقلاتهم والبحث عن الاماكن الصالحة لسكناهم والسعي لتوطينهم . وكذلك تنظر في دعاويهم المدنية والجزائية .

(٥) مديرية الدعاية العامة : وأهم واجبات هذه المديرية منح الاجازات للصحف والمجلات بالصدور ، ومراقبة المطبوعات ولاسيما ما يدخل منها الى البلاد من الخارج فتمنع ما تراه مضراً او لا يتلاءم مع وجهة نظر الدولة . وتقوم هذه المؤسسة بنشر الجريدة الرسمية للحكومة . وتزويد الصحف بالمعلومات اللازمة . ثم الاهتمام ببث الدعاية الحسنة للعراق في الخارج ، وكذلك تنظيم المحاضرات لتقوية الشعور الوطني وتوجيه

الشعب توجيهاً صالحاً ، وبث ما يفيد من هذه المحاضرات بالاذاعة اللاسلكية .

(٦) مديرية المنتوجات المحلية العامة : ومهمتها السيطرة على شئون تموين الحبوب من حيث ادخارها وتوزيعها وتحديد أسعارها [١] .

٤ — وزارة العدلية :

تشرف هذه الوزارة على شئون البلاد القضائية . وهي المسئولة عن تأسيس المحاكم في مختلف انحاء البلاد وادارتها ، لضمان العدل بين الناس وأهم الدوائر التابعة لها هي :

(١) دائرة التفتيش العدلي : التي تفتش معاملات المحاكم وتحقق في اعمال الحكام ، لترى مدى تطبيق القوانين بصورة تؤمن الغرض الذي وضعت من اجله .

(٢) ديوان التدوين القانوني : ويقوم بدرس لوائح القوانين والانظمة التي تريد الحكومة أن تسنها ، وذلك للتأكد من متانة صياغتها وسلامتها من الاغلاط اللغوية ، وعدم تضاربها مع احكام القانون الاساسي او القوانين الاخرى المرعية في البلاد . كما ان من وظائف هذا الديوان توضيح وتفسير الاحكام القانونية وابداء المشورة في المقاولات

---

(١) وقد فصلت اعمال هذه المديرية من مديرية التموين العامة التي كانت تابعة لوزارة المالية .

والمعاهــدات التي تعقدها الحكومة وفي المواضيع والمعاملات القانونية المختلف فيها بين الوزارات ، وتوضيح الاحكام القانونية عند الاستيضاح عنها من قبل احدى الوزارات او الدوائر الرسمية .

(٣) مديرية الطابو العامة : وهي المكلفة بتسجيل المعاملات الخاصة بالاموال غير المنقولة . كالبيع والرهن ونحو ذلك : وكل معاملة تجري على مثل هذه الاملاك خارج دوائر الطابو لايعترف بها رسمياً .

(٤) مديرية التسوية العامة : وتقوم بالاشراف على اعمال لجان التسوية التي مهمتها تثبيت نوع الاراضي وملكيتها ثم تسجيلها لحسم النزاعات القائمة حولها .

(٥) دوائر اموال القاصرين : يصادف ان يتوفى شخص ويترك بين ورثته من لم يصل سن البلوغ ، فتضع هذه الدوائر يدها على حصة الصغير وتقوم بادارتها وتنميتها حفظاً لحقوقه وامواله من الضياع . وهكذا الحال بالنسبة للقاصرين الآخرين كالمجنون والمعتوه وبالنسبة للغائب المفقود .

(٦) دوائر الاجراء : وهي الدوائر التي تنفذ الاحكام التي تصدرها المحاكم الحقوقية والشرعية كتحصيل دين أو نفقة ، وكذلك تنفــذ السندات والاوراق التجارية فتستحصل حقوق الدائنين من المدينين .

٥ — وزارة المالية :

تتولى هذه الوزارة شئون الدولة المالية من ايرادات ومصروفات

فهي التي تحضر الميزانية العامة ، ولها حق الاشراف المالي على جميع الوزارات فتلاحظ مصروفاتها ومدخولاتها وتحاسبها على ذلك .
ودوائرها الرئيسية هي :

(١) مديرية المالية العامة : وهي التي تعني بتنظيم كافة الشئون المتعلقة بموظفي وزارة المالية ، وعقود الموظفين الأجانب ، وكذلك اعداد الميزانية كما تشرف على ادارة مطبعة الحكومة .

(٢) مديرية الواردات العامة : وتشرف على جباية واردات الدولة واستغلال مرافقها المختلفة .

(٣) مديرية المحاسبات العامة : وهي التي تقوم بالاشراف على اعمال الخزائن من قبض وصرف . وتتولى معاملة موظفي الدولة كافة ، من الناحية المالية كرواتبهم واجازاتهم . كما تقوم بتوحيد حسابات دوائر الدولة المختلفة في نهاية كل سنة مالية .

(٤) مديرية الاملاك والاراضي الاميرية العامة : وتقوم هذه المديرية بادارة الاراضي الاميرية غير المفوضة والعرصات والمباني العائدة للحكومة ، وهي التي تتولى بيعها وايجارها وسائر الشئون المتعلقة بها .

وهناك مديرية ملحقة بوزارة المالية وهي مديرية الكمارك والمكوس العامة ، تقوم بجباية رسوم الكمارك على البضائع الصادرة والواردة وكذلك عوائد الترانسيت ، ثم جباية رسوم المكوس على البضائع الداخلية . كما انها تتولى مكافحة التهريب بقوات من الشرطة

خاصة بها .

٦ ـــ وزارة الدفاع :

مهمة هذه الوزارة اعداد المكلفين من أبناء الامة للدفاع عن الوطن ضد الاعتداء الخارجي . وهي تعدهم بموجب قانون الدفاع الوطني باستخدامهم في وحدات الجيش وصنوفه المختلفة ، البرية والبحرية والجوية وبذلك يتسنى للبلاد ان تحافظ على كيانها وتضمن حريتها واستقلالها .

ان الجيش الذي تعده هذه الوزارة عدا عن كونه قوة للامة ، فهو بنفس الوقت مدرسة للشعب ، حيث يتعلم الجندي ، بالاضافة الى التدريب العسكري وفنون القتال ، القراءة والكتابة ويتزود بمبادىء المعلومات الصحية والاخلاقية .

وأهم مؤسسات هذه الوزارة هي :

(١) شعبة الحركات : وتقوم بتوزيع الوحدات العسكرية وقت السلم ثم وضع الخطط العسكرية والقيام بالاستخبارات التي يحتاجها الجيش ، وتفتيش المؤسسات العسكرية المختلفه .

(٢) مديرية الادارة : ومهمتها استخدام الضباط والنظر في ترفيعهم وتقاعدهم ، والقيام بالامور الادارية المتعلقة بالتجنيد والتسريح والنفير ، وادارة شئون اسرى الحرب ، وشئون الضبط والمجالس العسكرية ، وما يتعلق بمنح الاوسمة والانواط والمكافآت العسكرية .

(٣) مديرية الميرة والتموين : وتنظر في الاشغال العسكرية وادارة

اموال الوحدات والحوانيت والباني المختصة بوزارة الدفاع . كما تشرف على شئون الركائب والنقلية الآلية ، وكذلك مواد الاعاشة والارزاق والملابس والتجهيزات والمواد الحربية والاسلحة والعتاد ووسائط النقل التي يحتاجها الجيش . وترتبط بهذه المديرية ، مديرية العينة التي تقوم بادخار وخزن الملابس والتجهيزات والمواد الحربية والاسلحة والعتاد وصيانتها .

(٤) شعبة الحسابات العسكرية : ويتولى شئونها موظف مدني هو مدير الحسابات العسكرية العام ، وتقوم هذه الشعبة بتقديم المشورة المالية الى مجلس الدفاع ، كما انها مكلفة بادارة مالية قوات الدفاع ومراقبة صحة تنفيذها ، وتحضير ميزانية وزارة الدفاع وتدقيق كافة حساباتها .

٧ — وزارة الاشغال والمواصلات :

هي الوزارة التي تهيمن على عمران البلاد وتنظيم طرق المواصلات فيها ، كمد السكك الحديدية وفتح الطرق وتعبيدها وانشاء الجسور . وتعني بمرافق البلاد الزراعية وشئون الري . وتشتمل على المؤسسات التالية :

(١) مديرية البرق والبريد العامة : تقوم هذه المديرية بنقل الرسائل والطرود والبرقيات وكذلك الحوالات داخل البلاد ، وتوزع ما يرد منها من الخارج كما تتوسط بنقل ما يراد ارساله منها الى البلدان الاجنبية .

(٢) مديرية الري العامة : وتتولى القيام بمشاريع الري المختلفة كشق الترع واقامة السدود وانشاء القناطر وتنظيم توزيع المياه على الاراضي الزراعية ومراقبة ذلك . وكذلك القيام باعمال الوقاية عند الفيضان .

(٣) مديرية الأشغال العامة : وهي التي يوكل اليها القيام بتأسيس الابنية التي تحتاجها الحكومة كالمستشفيات والمدارس والدوائر الاخرى ثم العمل على حفظها وصيانتها . وتقوم بفتح الطرق وتعبيدها وانشاء الجسور والمعابر .

(٤) مديرية امور المساحة : تعنى هذه المديرية بمسح اراضي البلاد واعداد الخرائط والمخططات لها .

(٥) مديرية الموانيء العامة : ومهمتها القيام بمراقبة حركة البواخر البحرية وادارة مختلف المصالح لتسيير شؤون موانيء البصرة والاشراف على نقل الاموال الصادرة والواردة الى العراق ، ومحافظة امن البصرة من تسرب الامراض السارية والقيام بمشروع سدة الفاو .

(٦) مديرية الملاحة العامة : وتقوم بمراقبة حركة البواخر النهرية وتسجيل السفن والكشف عليها .

وترتبط بهذه الوزارة مديرية السكك الحديدية في العراق لنقل الركاب والبضائع بين أجزاء البلاد المختلفة . وتتمتع هذه المديرية بشيء من الاستقلال في ادارة شؤونها .

٨ — وزارة الاقتصاد :

تهيمن هذه الوزارة على مرافق البلاد الاقتصادية فيما يتعلق بالمعادن وامتيازات النفط ومشاريع الماء والكهرباء والصناعات المحلية ، وكذلك الامور الزراعية . وترتبط بهذه الوزارة المديريات التالية :

(١) مديرية الزراعة العامة : وتقوم باجراء التجارب والاختبارات بغية تكثير المواد الزراعية في البلاد وتحسينها . ثم ادخال الاساليب الفنية الحديثة في الزراعة ، ومكافحة الآفات الزراعية ووقاية النباتات منها ثم ارشاد المزارعين والعناية بالبساتين والغابات . وكذلك الاهتمام بالدواجن من حيث تكثيرها وتحسين انواعها .

(٢) مديرية المباحث الصناعية : وهذه تجري التجارب الفنية على مختلف منتوجات البلاد لمعرفة امكان الاستفادة منها والسعي لتعميمها واشتغالها . وكذلك تقدم الارشادات للمؤسسات الصناعية في البلاد .

(٣) مديرية التجارة والاحصاء : وتقوم بادارة الشئون التجارية كتسجيل الشركات والعلامات الفارقة وشهادات الاختراع وتشجيع المشاريع الصناعية . وهي التي تنظم جداول الاحصائيات عن التجارة الداخلية والخارجية . ثم جمع الاحصائيات المختلفة للنواحي التجارية والعمرانية والاجتماعية والصناعية والزراعية وغيرها . وعلى اساس هذه الاحصائيات تستطيع الحكومة ان تنظم اعمالها الاصلاحية .

(٤) مديرية أمور النفط : ينحصر عمل هذه المديرية بادارة كل ما يتعلق بشئون النفط وشركات استثماره . وكذلك النظر في معادن البلاد الاخرى والعمل على استثمارها .

(٥) مديرية البيطرة : وتقوم بمكافحة امراض الحيوانات على اختلاف انواعها . ثم العناية بالحيوانات واصلاح اجناسها ، ولذلك تقوم بارشاد الفلاحين والقرويين حول كيفية العناية بحيواناتهم ووقايتها من الامراض .

(٦) مديرية التبغ العامة : ومهمتها الاشراف على منتوج التبوغ العراقية . والعمل على تحسين انواعها . وقد اسست بعد صدور قانون انحصار التبغ ، حيث اخذت الحكومة ذلك على عاتقها رغبة في توسيع تجارة التبوغ وتحسين انواعها .

وترتبط بهذه الوزارة ، بالاضافة الى الدوائر المذكورة ، بلجنة التمور العراقية التي تنحصر مهمتها في تحسين انواع التمور وتنظيم كبسها وتحديد اسعارها والتوسط في شحنها وبث الدعاية لها في الخارج .

وترتبط بها ايضاً الغرف التجارية التي تعني بشئون التجارة ومعاملاتها وتقدم ما يتعلق بها من التوصيات والارشادات الى الحكومة والاهلين .

٩ — وزارة الخارجية :

تقوم هذه الوزارة بمهام الامور الخارجية ذات الصلة بمصالح الدول الاجنبية في العراق ، وتحسين العلاقات بينها وبين العراق ، ثم معالجة

القضايا المتعلقة بعصبة الامم . وتمثيل الدولة العراقيـة في البلاد الاجنبية بواسطة الوزراء المفوضين والقناصل . وكذلك عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول المختلفة .

ومن اهم واجبـات الممثلين السياسيين العمل على توطيد العلاقات الودية مع الدول الاجنبية التي يقيمون فيها ، والعناية بمصالح العراقيين الموجودين هناك . ثم موافاة الحكومة العراقية بكل ما يهمها العلم به من الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة التي يقيم في بلادها ، لكي تكون حكومته على بينة من امرها في سياستها الخارجية .

اما واجبات القناصل فهي ابداء المساعدة لابناء وطنهم الموجودين في البلدان الاجنبية ومحافظة حقوقهم التجارية ورعاية مصالحهم .

١٠ — وزارة التموين :

احدثت هذه الوزارة في زمن الحرب الاخيرة لتأمين حاجات الشعب المحلية والمستوردة ، ومنع احتكارها والتلاعب باسعارها ، وتنظيم استيرادها من الخارج . وهي آخـــذة بالتقلص الى ان يتم الغاؤها بعد حين .

اسئلة للبحث والمناقشة

١ — مم تتألف السلطة التنفيذية في العراق ؟

٢ — ما هو مجلس الوزراء وكيف يجتمع ؟

٣ — كيف تكون مسئولية الوزارة أمام البرلمان ؟

٤ — اذكر عدد الوزارات العراقية واسماءها ؟

٥ — ما هي الدوائر الرئيسية التي تتكون منها وزارة المعارف وما هي واجباتها ؟

٦ — هل وزارة المعارف مسئولة وحدها عن نشر العلم في البلاد ولماذا ؟

٧ — ما هي تشكيلات وزارة الشئون الاجتماعية ووظائفها ؟

٨ — بين أهمية وزارة الشئون الاجتماعية لتقدم العراق ؟

٩ — ما هي الدوائر التي تتألف منها وزارة الداخلية ؟

١٠ — ما هي الوظائف الرئيسية لوزارة الداخلية ؟

١١ — اذكر ما تعرف عن تشكيلات وزارة العدلية ؟

١٢ — ما هي الدوائر الرئيسية لوزارة المالية وما هي وظائفها ؟

١٣ — ما هي الوظائف الجديدة التي وجدت بمناسبة ظروف الحرب ولاي الوزارات تتبع ؟

١٤ — مم تتألف وزارة الاشغال والمواصلات وما هى الاعمال التى تقوم بها ؟

١٥ — مم تتألف وزارة الاقتصاد وما هي أهم أعمالها ؟

١٦ — لماذا وجدت وزارة الخارجية وكيف تقوم بأعمالها ؟

١٧ — هل هناك علاقة وثيقة بين أعمال الوزارات المختلفة وكيف ؟

١٨ — كيف يستطيع التلميذ أن يتعاون مع هذه الدوائر في أداء واجباتها ؟

١٩ — متى أسست وزارة التموين ولماذا ؟

السلطة القضائية

وتقوم هذه السلطة بتطبيق القوانين على الدعوى المقامة لديها ، وتصدر حكمها فيها ، ومهمتها جليلة الشأن فهي التي تقيم العدل في الناس وتحسم النزاع الواقع بينهم .

والسلطة القضائية تتولاها المحاكم . وأعضاؤها أساساً هم القضاة والحكام الذين يتولون الحكم بإسم الملك .

ويشترط في القضاة والحكام الالمام بالاحكام القانونية والفقهية وان يتصف كل منهم بالنزاهة والاستقامة ، وأن يكون ضابطاً لنفسه رابط الجأش صبوراً حليماً حاكماً على عواطفه فينظر الى المتداعيين بنظر واحد ويستمع الشكوى دون كلل ويصغي الى أقوالهم ضمن حدود القانون ، ومن واجبه أن يكتشف الحقيقة ويظهر الحق من الباطل ، ويطبق العدالة ثم يصدر حكمه حسبما يرتاح اليه ضميره دون أن يتأثر بأي مؤثر كان . وبهذه المناسبة نذكر قوله تعالى (ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ، واذا حكمتم بين الناس فاحكموا بالعدل) .

ولأجل أن يؤدي القضاة والحكام واجباتهم على هذه الصورة يجب أن يضمن لهم الاستقلال في العمل بحيث يكونون في حرز من تأثير أو ضغط الحكومة (السلطة التنفيذية) ولذلك فقد وضع القانون

احكاما خاصـــة بتعيينهم ونقلهم وعزلهم وعلاقتهم بالسلطات الادارية تكفل لهم ذلك الاستقلال القضائي .

وقد نص القانون الاساسي على ان المحاكم مصونة من التدخل في شئونها . أما اختيار القضاة والحكام فتقوم به لجنة خاصة تدعى (لجنة الحكام والقضاة) وهى التى تنظر في تعيينهم وترفيعهم ونقلهم وعزلهم كما تنظر في القضايا الانضباطية المتعلقة بهم .

ويعد ترشيحهم من قبل اللجنة وموافقة وزارة العدلية على هـــذا الترشيح يعينون بارادة ملكية .

ويتصل بالسلطة القضائية حكام التحقيق والمدعى العام ونوابه وكتاب العدل ودوائر الاجراء .

ومن المبادىء العامة أن الاصل براءة الذمة ، وان البينة على من ادعى واليمين على من انكر ، وان الانسان يعتبر بريئاً من التهمة حتى تثبت ادانته .

ويجب ان تكون جميع المحاكمات علنية إلا اذا وجد سبب من الاسباب القانونية التى تستوجب جعل المحاكمات سرية .

المحاكم

انواع المحاكم : تقسم المحاكم الى ثلاثة أصناف :ـ

١ ـــ المحاكم المدنية : وهى المحاكم المختصة بالنظر في الدعاوي

الحقوقية والتجارية والجزائية التي يقيمها الافراد على بعضهم البعض أو التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها . ولها سلطة القضاء على جميع الاشخاص الساكنين في العراق .

وتقسم هذه المحاكم الى الانواع التالية :ـ

(١) المحاكم الحقوقية : وتنظر في القضايا الحقوقيــة والتجارية . كقضايا البيع والشراء والاجارة والرهن والامانة والشركة والحوالة والكمبيالة وغيرها .

(٢) المحاكم الجزائية : وتنظر في القضايا الجزائية على اختلاف أنواعها من مخالفات وجنح وجنايات ، طبقاً لاحكام قانون العقوبات والقوانين الاخرى . المخالفة هي الجريمة المعاقب عليها بالسجن لمدة أقل من ستة أشهر أو الغرامة التي لاتتجاوز مقدارها عشر ليرات .

والجنحة هي الجريمة المعاقب عليها بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات ، أو الغرامة .

والجناية هي الجريمة المعاقب عليها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو الاشغال الشاقة الموقتة او الحبس من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة .

٢ ـــ المحاكم الدينية : وهذه تقسم الى ما يلي : ـــ

(١) المحاكم الشرعية : وتنظر في القضايا الشرعية العائدة للمسلمين

كمسائل الزواج والطلاق والمهر والنفقة والوصاية والولاية وتحرير التركات وغيرها من مسائل الاحوال الشخصية، وكذلك الدعاوي المتعلقة باوقافهم وذلك طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية . وتميز أحكام هذه المحاكم لدى مجلس التمييز الشرعي .

(٢) المجالس الروحانية الطائفية : وهى عبارة عن محاكم شرعية للطوائف غير المسلمة . وتوجد من هذه المجالس للموسويين والمسيحيين، وتنظر كل منها في مسائل الاحوال الشخصية العائدة لطائفتها كالقضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والمهر والنفقة الزوجية وغيرها .

المحاكم الخاصة (الخصوصية) : وهى التى تؤلف عند مسيس الحاجة للنظر فى قضايا معينة . ومن هذه المحاكم المحكمة العليا والمحكمة العسكرية ومحكمة استئناف تسوية حقوق الاراضي وغيرها .

فالمحكمة العليا تؤلف لمحاكمة الوزراء واعضاء مجلس الامة عن الجرائم السياسية او الجرائم المتعلقة بوظائفهم العامة، ولمحاكمة حكام التمييز عن الجرائم المتعلقة بوظائفهم .

والمحاكم العسكرية هى المحاكم التى يحاكم امامها رجال الجيش عن الجرائم التى لها علاقة بوظائفهم .

ومحكمة استئناف تسوية حقوق الاراضي هى المحكمة التى تستأنف لديها مقررات لجان التسوية .

اقسام المحاكم من حيث الدرجة :

ولصيانة الأحكام من الخطأ بقدر الامكان فقد جعل المشرع المحاكم على درجتين : الدرجة الأولى ـ المحاكم البدائية والمحاكم الصلحية والدرجة الثانية ـ محكمة الاستئناف .

أما محكمة التمييز فهي لا تعتبر في الأصل درجة من درجات المحاكم وانما هي هيئة وظيفتها تدقيق الاحكام المميزة لديها ، فان رأتها موافقة للقانون والاصول صدقتها والا نقضتها وأعادتها للمحكمة التي أصدرتها لأصلاحها ، وهي لا تنظر في أساس الدعوى بحضور الخصمين كما تفعل محاكم البداية والاستئناف . وأنها تجري التدقيقات التمييزية على أوراق الدعوى .

تأليف المحاكم الحقوقية واختصاصاتها :

١ ـ محاكم البداءة : تتشكل محاكم البداءة من حاكم واحد وتكون على نوعين :

(أ) محاكم البداءة المحدودة : ولها صلاحية النظر في الدعاوي التي لاتتجاوز قيمتها الخمسمائة دينار .

(ب) محاكم البداءة غير المحدودة : ولها صلاحية النظر في جميع الدعاوي مهما كانت قيمتها ، بما في ذلك الدعاوي الداخلة ضمن اختصاص محاكم البداءة المحدودة .

٢ ـ محاكم الصلح : وتتألف من حاكم صلح واحد ، وله صلاحية النظر في بعض الدعاوي الحقوقية المعينة في قانون المحاكم الصلحية كالدعاوي التي لا تتجاوز قيمتها المئة دينار ، ودعاوي ازالة الشيوع وتخلية المأجور ورفع اليد الموضوعة تجاوزاً على ملك الغير ، وغير ذلك من الدعاوي التي تراعي في انجازها السرعة والسهولة . وفي الأماكن التي لا يوجد بها حاكم صلح ينظر حاكم محكمة البداءة في الدعاوي الصلحية ؛ ويعتبر حكام الصلح حكام جزاء من الدرجة الثانية .

وأحكام المحاكم الصلحية لا تقبل الأستئناف وانما هي تابعة للتمييز فقط .

٣ ـ محاكم الاستئناف : يعين لكل محكمة استئناف رئيس ونائب رئيس وعضوان ، وتنعقد محكمة الاستئناف من ثلاثة منهم ، أي من الرئيس أو نائب الرئيس وعضوين آخرين .

محاكم الجزاء ودرجاتها :

محاكم الجزاء على اربع درجات وهي : ـ

١ ـ المحكمة الكبرى : تؤلف من ثلاثة حكام ، ولها سلطة النظر في جميع الجرائم . وباستطاعتها أن تحكم باية عقوبة يجيزها القانون ، أي حق الأشغال الشاقة المؤبدة والاعدام .

ولهذه المحكمة سلطة استئنافية بالنسبة لبعض الجرائم ، كما انها

تتمتع بصفة تمييزية لتدقيق بعض الاحكام والمقررات .

٢ — محاكم حكام الدرجة الاولى : ولها أن تحكم بالحبس لمدة لا تزيد عن سنتين ، أو ا غرامه التي لا تتجاوز الـ ١٥٠ ديناراً .

٣ — محاكم حكام الدرجة الثانية : ولها أن تصدر الحكم بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بالغرامه التي لا تتجاوز الخمسة عشر ديناراً .

٤ — محاكم حكام الدرجة الثالثة : ولها أن تحكم بالحبس لمدة لا تزيد على الشهر أو بالغرامه التي لا تتجاوز ٧٥٠-٣ دنانير .

ثم أضيفت إلى هذه المحاكم محكمة التمييز وجعلت لها الرقابة على جميع المحاكم الجزائية التي دونها درجة .

ومما يلاحظ انه قد تتمتع المحكمة الواحدة او الحاكم المنفرد بسلطات حقوقية وجزائية بنفس الوقت .

حكام التحقيق والمحققون :

يقوم حاكم التحقيق بوظيفة التحقيق عن الجرائم أي البحث عنها وأثبات وقوعها ومعرفة فاعلها وما يلابسها من ظروف وما يؤيدها أو ينفيها من أدلة وبراهين ، ثم يقرر أجراء محاكمة الفاعل إذا ظهر لديه ادلة تكفي لسوقه على المحاكمة ، أو الافراج عنه وغلق الدعوى عند عدم كفاية الادلة لذلك .

ويعتبر حكام التحقيق حكام جزاء من الدرجة الثانية لغرض

اصدار قرارات الأمر بالقبض والتفتيش والتوقيف وتمديد التوقيف والتكليف بالحضور وأخلاء السبيل بكفالة أو بدونها ، وإحالة المتهم على محكمة الجزاء ، أو الافراج عنه . وذلك أثناء التحقيقات التي تجري من قبلهم أو من قبل المحققين تحت إشرافهم .

وقد كانت التحقيقات فى بادىء الأمر تجرى من قبل الشرطة ، ولكن المحاكم وجدت أن كثيراً ما كانت الدعاوي ترفع اليها وهي مستندة إلى تحقيقيات ناقصة ، وكثيراً ما كان المتهمون ينكرون أقرارهم وأعترافاتهم وأقوالهم التي ضبطتها الشرطة ، وحتى أنهم قد يدعون بأنهم قد أخذت منهم بالتهديد والضرب ، ولذلك فقد أوجد المشرع وظيفة حاكم التحقيق لتلافي تلك العيوب والنقائص التي كانت ترافق التحقيق . وعلى هذا فقد أصبح التحقيق يجري من قبل أشخاص لهم صفة قضائية ويكون للاعترافات التي تؤدي أمامهم بعد أداء اليمين قيمتها القانونية ، بحيث لايجوز لهم الرجوع عنها فيما بعد .

أما المحققون فهم عبارة عن ضباط شرطة يعينهم وزير العدليــة كمحققين للقيام باجراء التحقيق عن الجرائم تحت اشراف ورقابة حكام التحقيق أو حكام الجزاء ، على انه ليس للمحقق أن يقوم باي عمل يتعلق بقضية هامة ما لم يسترشد بحاكم التحقيق أو حاكم الجزاء .

المدعي العام

يعتبر ارتكاب الجريمة اعتداء على الهيئة الاجتماعية ، وعلى ذلك

تعقيب المجرم واقامة الدعوى العامة عليه يكون من حق الهيئة الاجتماعية أي من الحق العام ، ويمثل الحق العام ويقوم بالدفاع عنه موظف عدلي يقال له المدعى العام ، وينوب عن المدعي العام في مختلف أنحاء العراق ضباط من الشرطة يخولهم وزير العدلية سلطة نائب المدعي العام .

وللمدعي العام أو نائبه أن يحضر في الدعوى ويناقش المتهم والشهود ويلقي عليهم الأسئلة بواسطة الحاكم أو رئيس المحكمة ، وليس الغرض من مناقشته توريط الشهود ولا الصاق الجريمة بالمتهم وانما المقصود هو التوصل إلى كشف الحقيقة وأظهار معالم الجريمة ومعرفة المجرم بالذات ، ولذا فهو ان وجد الأدلة الكافية لادانة المتهم فعليه أن يطلب إلى المحكمة تجريمه والا فعليه أن يطلب براءته أو الافراج عنه ، والمحكمة تستمع لاقوال المدعى العام ولكنها غير مقيدة بها ، بل هي تحكم حسب قناعتها واجتهادها مراعية فى ذلك أحكام القانون وما يظهر لها من الأدلة والبراهين ، ويكون للمدعي العام عندئذ استئناف الحكم أو تمييزه إذا لم يقتنع به .

وللمدعي العام بناء على اذن خاص من وزير العدلية أن يطلب توقيف الاجراءات العقيبية بصورة موقتة أو دائمية أمام أية محكمة كانت قبل صدور الحكم فيها .

الكاتب العدل

قد ينكر المدين توقيعه أو ختمه الموجود فى سند الدين أو يدعي

تزويره أو مخالفة مضمون السند للحقيقة والواقع ، وقد تقع مثل هذه الادعاءات من بعض المتعاقدين بالنسبة لصكوك العقود أو المقاولات الموقعة من قبلهم .

ولتلافي هذه الادعاءات يستطيع الاشخاص توثيق عقودهم ومقاولاتهم توثيقاً رسمياً بتوقيعها من قبل موظف خاص يدعى الكاتب العدل ، ويكون هذا التوثيق على شكلين : فاما ان ينظم المتعاقدان سند الدين أو المقاولة فيما بينهما ثم يأتيان به الى الكاتب العدل ليصادق على توقيع المدين فقط ، واما ان ينظم السند تنظيما داخلياً وذلك بان يحضر المتعاقدون لدى الكاتب العدل فينظم لهم السند على ورقة رسمية خاصة بناء على اقرار المدين واعترافه أمامه بالدين أو التعهد ثم يصادق الكاتب العدل على مضمون السند وعلى توقيع المدين بنفس الوقت .

دوائر الاجراء

عند صدور حكم من محكمة حقوقية أو شرعية فان المحكمة تعطي المحكوم له اعلاما يتضمن ما حكم له به من اداء مبلغ عن دين مثلا أو تسليم فرس أو تخلية مأجور أو اداء نفقة أو غير ذلك ، والمحكوم له يستطيع ان يأخذ هذا الاعلام الى دائرة الاجراء لتقوم بتنفيذه اجراءً ، أي باجبار المحكوم عليه على تنفيذ الحكم لحساب المحكوم له واذا كان بيد شخص سند أو كمبيالة على شخص آخر ، فيستطيع الدائن مراجعة دائرة الاجراء

طالباً اليها استحصال المبلغ من المدين ، فتقوم تلك الدائرة بتبليغ صورة السند أو الكمبيالة الى المدين وتطالب أداء الدين خلال مدة ثمانية أيام من تاريخ التبليغ ، فان راجعها خلال هذه المدة وأدى الدين بواسطتها أو أجرى تسوية مع الدائن على تأجيله أو تقسيطه فيها ، وان اعترض خلالها مدعيا التسديد أوعدم مشغولية ذمته بالدين فتؤشر على السند وتطلب الى الدائن مراجعة المحكمة ، فاذا ظهر انه محق فللمحكمة أن تضاعف الرسوم على المدين عقابا له على ذلك الاعتراض وأما اذا لم يراجع أو يعترض خلال المدة المعينة فتقوم دائرة الاجراء عندئذ بالتنفيذ .

ودائرة الاجراء هي التي تضع الحجز على اموال المدين لتأمين دين الدائن وذلك بناء على قرار صادر من المحكمة بعد طلب الدائن .

نائب الحاكم

وقد وجدت هذه الوظيفة حديثاً لتدريب الشبان الحقوقيين على الاعمال القضائية حيث يجوز تعيين خريج الحقوق بهذه الوظيفة بعد تخرجه مباشرة ويبقى تحت التجربة لمدة سنتين يجوز بعدها تعيينه حاكما وهو يعتبر حاكم جزاء من الدرجة الثالثة وينظر في الدعاوي الصلحية والبدائية التي لا تزيد قيمتها على الخمسين ديناراً .

اسئلة للبحث والمناقشة

١ — مم تتكون السلطة القضائية فى العراق ؟

٢ — ما هي وظائف السلطة القضائية ؟

٣ — لماذا نص الدستور العراقي على استقلال المحاكم من التدخل في شؤونها ؟

٤ — ما الفرق بين المحاكم المدنية والمحاكم غير المدنية ؟

٥ — ما هي أقسام المحاكم المدنية ؟

٦ — ما هي أقسام المحاكم الدينية ووظائفها ؟

٧ — ما هي المحاكم الخاصة ولماذا تؤسس ؟

٨ — اذكر درجات المحاكم في العراق ؟

٩ — عرف كلا من محكمة البداية ومحكمة الحاكم المنفرد ومحكمة الصلح ؟

١٠ — مم تتألف محكمة التمييز وما هي وظائفها ؟

١١ — عرف محاكم الجزاء وبين درجاتها ؟

١٢ — من هم المحققون وحكام التحقيق وما هي وظائفهم ؟

١٣ — ما هي وظيفة المدعي العام وكيف يقوم بها ؟

١٤ — من هو الكاتب العدل وما هي واجباته ؟

١٥ — ما هي دوائر الاجراء وما هي علاقتها بالمحاكم ؟

١٦ — ما هي أهمية المحاكم للبلاد وهل يمكن الاستغناء عنها ؟

التنظيم الاداري

يقسم العراق الى اربع عشرة وحدة ادارية تعرف بالالوية [1]، وكل لواء يقسم الى عدة أقضية، وكل قضاء الى عدة نواح [2].

ويرأس كل وحدة ادارية موظف اداري يكون ممثلا للحكومة في وحدته ومسئولا عن ادارة شئونها وتنظيمها ورفع مستواها الاجتماعي والثقافي والصحي والاقتصادي والعمراني.

والغاية من هذا التقسيم هو تمكين الحكومة من ادارة شئون البلاد على الوجه الاكمل لان رئيس كل وحدة ادارية سيكون ملماً بحاجاتها عالماً بظروفها واحوالها بحيث تسهل عليه ادارتها ويكون بامكانه العمل على اصلاحها وتقدمها.

اللواء:

يدير شئونه المتصرف وهو ممثل الحكومة في لوائه إذ انه يعتبر نائباً عن كل وزارة من الوزارات وممثلا لها وعليه تنفيذ اوامرها وتعليماتها ولكنه تابع لوزارة الداخلية ومرتبط بها ارتباطاً ادارياً ومباشراً.

والمتصرف مسئول عن استتباب الامن والنظام في اللواء وعليه محافظة حقوق الحكومة والاهلين معاً، كما انه مكلف بالعناية بنشر

---

(١) وهي الموصل واربيل، سليمانية، كركوك، الدليم، ديالى، بغداد، الحلة، كربلاء، الديوانية، الكوت، المنتفك، العمارة والبصرة.

(٢) جمع ناحية.

التعليم بين الافراد والمحافظة على الصحة العامة والسعي لترويج وتقدم الزراعة والصناعة والتجارة ، وتقديم المعاونة والتسهيلات للمزارعين وتأمين توزيع المياه على مزارعهم . والعمل على تقدم البلديات وادارتها ادارة حسنة .

وعليه بذل العناية بتحقيق اموال الدولة وفق العدل ، وتقدير الضرائب وجبايتها وحفظ حقوق الخزينة وصيانة املاكها ومراعاة الاقتصاد التام في مصروفاتها .

وله حق الاشراف والرقابة على جميع الدوائر الموجودة في اللواء عدا المحاكم .

ويعاون المتصرف في مركز اللواء مجلس اداري ينعقد تحت رئاسته .

مجلس ادارة اللواء

يتألف هذا المجلس من اربعة اعضاء من الموظفين واربعة من الاهلين . اما الاعضاء الموظفون فهم المتصرف وهو رئيس المجلس ، والمحاسب او اكبر موظف لوزارة المالية ومدير الطابو ومدير التحريرات وهؤلاء هم الاعضاء الدائميون الذين يحضرون الجلسات ولهم حق التصويت في المسائل المعروضة على المجلس . وهنالك طائفة اخرى من الموظفين تتكون من رؤساء الدوائر المحلية كالمعارف والصحة والزراعة والاشغال

والري والبيطرة وغيرها ، ولكن هؤلاء لا يحضرون الا الجلسات التي تتعلق بوظائفهم ، وليس لهم حق التصويت وانما لكي يستنير المجلس برأيهم فقط .

اما الاعضاء الاهليون فينتخبون بطريقة خاصة على ان يكون اثنان منهم من غير المسلمين في اللواء الذي تكون فيه طوائف غير مسلمة بنسبة كافية . ويشترط في العضو الأهلي ان يكون عراقي الجنسية وان لا يقل عمره عن الخمس والعشرين سنة وان لا يكون محكوماً عليه بالافلاس او بجناية أو جنحة تمس الشرف .

ومن واجبات هذا المجلس الاشراف على كافة المزايدات والمناقصات المتعلقة بامور الحكومة ، واعطاء أي قسم من واردات الحكومة أو اموالها بالالتزام أو الايجار ، والنظر في القضايا التي يريد المتصرف استشارته فيها ، وتستأنف لديه مقررات مجالس إدارة الاقضية .

القضاء :

يتولى ادارته القائمقام وهو أيضاً ممثل الحكومة المركزية في اللواء وعليه مراجعة المتصرف في ادارة شئون القضاء وللقائمقام في قضائه سلطة مماثلة لما للمتصرف تقريباً .

ويعاون القائمقام في بعض شئون القضاء مجلس اداري مؤلف من اربعة من الموظفين وهم القائمقام وهو رئيس المجلس ومدير المال وكاتب

التحريرات ومأمور الطابو ، واربعة اعضاء من الاهلين ينتخبون بطريقة خاصة . اما اختصاصات هذا المجلس فمشابهة لاختصاصات مجلس إدارة اللواء عدا السلطة الاستئنافية فهي غير موجودة لمجلس إدارة القضاء .

الناحية :

ويرأسها موظف اداري يعرف بمدير الناحية الذي يكون ممثلا للحكومة فى الناحية وعليه تنفيذ الاوامر والتعليمات التي يصدرها اليه المتصرف والقائمقام ، وعليه مراجعة القائمقام في إدارة شئون وحدته الا اذا كانت ناحيته تابعة لمركز اللواء فعليه مراجعة المتصرف . اما إختصاصات مدير الناحية فتماثل اختصاصات القائمقام الا القليل . وليس للناحية مجلس اداري ، وانما قد يكون لها مجلس بلدي فقط .

أساليب الادارة

المركزية واللامركزية الادارية

يمكن أن تدار شئون الدولة بأحدى طريقتين : طريقة المركزية الأدارية ، وطريقة اللامركزية الادارية .

ففي العراق مثلا نجـــد أن الشئون العامة المحلية من مدارس ومستشفيات وملاجيء وسكك حديدية وغيرها تدار فى النواحي والاقضية والالوية من قبل موظفين معينين من قبل الحكومة المركزية (في العاصمة) وتابعين اليها مباشرة . وهم يؤدون وظائفهم وفقاً لأوامرها وتعليماتها ، أي أن هناك تسلسلا بين الموظفين يبدأ من الوزير فى العاصمة

وينتهي باصغر الموظفين في مختلف انحاء البلاد .

هذا النوع من النظام الاداري يقال له (النظام المركزي) أو (المركزية الأدارية) .

وفي بعض الدول الاخرى ، كالولايات المتحدة مثلا ، نجد أن الشؤون العامة المحلية في الوحدات الادارية تدار من قبل هيئات محلية ينتخب اعضاؤها كلهم او بعضهم من أهالي الاقليم ، ولها شيء من الاستقلال ازاء الحكومة المركزية حيث تستطيع البت نهائيا في كثير من المرافق المحلية المتقدم ذكرها دون الرجوع الى الحكومة المركزية على ان تكون خاضعة لها في أعمالها .

وهذا النوع من أساليب الادارة يقال له (النظام اللامركزي) أو (اللامركزية الادارية) .

ومن مزايا النظام المركزي أنه يؤمن الوحدة والانسجام والمهارة في أدارة الشؤون العامة ، وبذلك فهو يكفل حسن الادارة .

ومن مزايا النظام اللامركزي انه يمكن أفراد الشعب من الاشتراك في أدارة شؤونه المحلية ، فهو أكثر أرضاء للشعور القومي وأميل للديمقراطية ، لانه يستهدف دائماً توسيع الحكم الذاتي او المحلي ويمكن القول بأن الديمقراطية والنظام اللامركزي يسيران جنباً الى جنب وكل منهما متمم للآخر ، بينما الدول الدكتاتورية والملكية المطلقة تميل الى النظام المركزي .

ومما يلاحظ أن كلا من المركزية واللامركزية قد تكون شديدة

أو خفيفة ، ففي النظام المركزي مثلا قد تعطى صلاحيات واسعة لموظفي الألوية ولكن هذا لا يغير من كون نظام الادارة مركزياً .

وإذا كان النظام مركزياً من حيث العموم فانه لا يؤثر على نوعه قيام بعض الهيئات المحلية ببعض الشئون العامة ، كقيام البلديات بمد المدن بالماء والكهرباء ، أو قيام لجنة إسالة الماء في بغداد بمثل هذه الاعمال .

نظام دعاوى العشائر

للعشائر في العراق ـ وهي تؤلف غالبية السكان ـ عادات يحترمونها وتقاليد يعنون بها ويحرصون على مراعاتها ، ولهم في حل منازعاتهم اصول معينة وقواعد مقررة ومعروفة يرتاحون بها وتطمئن اليها نفوسهم ، فاذا قتل احد افراد العشيرة ، كان من حق ذويه ـ بصورة خاصة ـ ومن حق كافة افراد عشيرته وفي مقدمتهم رئيسها ـ بصورة عامة ـ مطالبة القاتل وذويه وعشيرته بـ (فصل دم القتيل) اي دفع تعويض مادي يقال له (دية) يكون مقدارها متناسباً مع ظروف الجريمة ومركز القتيل واهمية عشيرته والى غير ذلك من الاعتبارات [1] وقد يترتب على القاتل

---

(١) فلكل حالة من حالات القتل فروض وأحكام خاصة حسب العرف العشائري كالقتل تعمداً ، والقتل خطأ من غير قصد ، أو عن وتر أي طلب الثأر ، وقتل السارق . وقتل أحد ذوي القاتل أو أفراد عشيرته بعد ايفائه الواجبات المترتبة عليه بسبب القتل من دية وغيرها ، وقتل الشخص طمعاً بزوجته أو ماله ، والقتل بعد النهوة أي بعد زجره عن التزوج باحدى قريبات القاتل والى غير ذلك من الاحوال .

وذويه علاوة على دفع الدية ، وجوب الجلاء عن ارضهم بصورة نهائية أو لمدة موقتة .

والدية تؤخذ من ذوي القاتل وافراد عشيرته وتوزع على ذوي القتيل وافراد عشيرته حسب العرف العشائري أي أن هناك تضامناً بين افراد العشيرة في السراء والضراء .

واذا لم تدفع هذه الدية يتربص افراد عشيرة القتيل للقاتل أو ذويه أو أفراد عشيرته ، ولا يشفي غليلهم إلا بقتل واحد أو أكثر من اولئك اخذا للثأر منهم لتقصيرهم في اداء الحقوق العشائرية المترتبة عليهم من جراء القتل .

واذا ما اعتدى رجل على كرامة امرأة ومس بشرفها ، أو اعتدى على (متعلق) مثلا (أي لاجيء اليه ولائذ به) فيفرض عليه جزاء يقال له (حشم) ويكون هذا التعويض بالنساء ، كما انه قد يكون بالمال او العقار في بعض الاحوال . وهكذا فلكل قضية جزئية عقوبات وفروض معينة .

ولا يقف الامر عند حد المسائل الجزئية ، فللقضايا الحقوقية والتجارية في العرف العشائري اصول خاصة واحكام مقررة يراعونها في البيع والرهن والارث والديون والخ .

وهم اذا ماارادوا حل منازعاتهم التجأوا الى محكمين يرتضونهم ممن عرفوا بالنزاهة والاستقامة ولهم خبرة واسعة في عادات العشائر

وفروضها ، ويكون هؤلاء عادة ممن لهم سابقة ودراية في التحكيم .

ويقوم المحكمون باجراء التحقيق في القضية المودعة اليهم ، ثم يصدرون حكمهم فيها حيث يقوم رئيس العشيرة أو زعيم القبيلة بتنفيذه .

ولما رأت الحكومة ان الامن العام والاستقرار لا يمكن تحقيقهما بين العشائر اذا لم يؤخذ بعين الاعتبار العرف العشائري في حل منازعاتهم ، وأن تطبيق القوانين العامة على العشائر كقانون العقوبات و المجلة [1] لايفي بالغرض فقد أصدرت (نظام دعاوي العشائر [2]) ليكون قانوناً خاصاً بالعشائر مستنداً على عرفها وعاداتها .

يطبق نظام دعاوي العشائر في الدعاوي التي يكون طرفاها من افراد العشائر فقط ، أما إذا كان أحد الطرفين مدنياً (أي من أهل المدن) ، سواء اكان مدعياً أو مدعى عليه ، فعندئذ لابد من مراجعة المحاكم حيث تطبق القوانين العامة .

ويقوم بتطبيق هذا النظام الموظفون الاداريون لا المحاكم . ونعني بالموظفين الاداريين هنا المتصرف والقائممقام ومدير الناحية .

ويرجع الى (نظام دعاوى العشائر) في حل المنازعات العشائرية جزائية كانت أو حقوقية .

---

(١) قانون العقوبات يطبق في المسائل الجنائية (الجزائية) ، وتطبق المجلة (وهي قانون مدني) في القضايا الحقوقية .

(٢) وهو وأن سمي نظاما فهو بقوة القانون .

وان أقصى العقوبات التي جاء بها هذا النظام هي الحبس لمدة لا تزيد عن ١٤ سنة مع الغرامة أو بدونها ، كما انه اجاز النفي داخل العراق ، واخذ تعهد بحسن السلوك أو حفظ السلام من أي فرد عشائري إذا كانت ضرورة المحافظة على الأمن تقضي بذلك .

أما كيفية حسم الدعاوي بموجب نظام دعاوي العشائر فتكون اما بطريقة تحليف الخصم اليمين لدى العشيرة ، كأن يطلب المدعي تحليف المدعى عليه بانه غير مدين له أو لم يسرق بقرته مثلا . أو أن تكون بطريقة التحكيم ، وذلك بان تحال القضية على مجلس تحكيم ، أي هيئة من ذوي الخبرة بعرف العشائر وعاداتها ، لكي يعطي قراره وتوصيته بشأنها ، ثم يبت الموظف الاداري فيها بالاستناد إلى قرار مجلس التحكيم وتوصيته. والاحكام التي يصدرها الموظفون الأداريون لا تقبل الاستئناف وانما تكون تابعة للتمييز لدى وزارة الداخلية .

وهنا لا بد من القول أن المدنية الحديثة وان كانت تأبى وجود قانونين أحدهما يطبق على أفراد العشائر والآخر على أهل المدن ، فان ضرورة حفظ الأمن العام هي التي أدت بالحكومة إلى ايجاد قانون خاص بالعشائر يؤمن حل منازعاتهم وفق الاصول والعادات العشائرية ، ولكن (نظام دعاوي العشائر) في وضعه الحالي لا يخلو من عيوب كثيرة لا تأتلف مع تقدم البلاد ، ولا بد من أصلاحه والسير به على قاعدة التقدم والتطور التدريجي ، حتى يتسنى للحكومة الغاؤه في المستقبل تحقيقاً لوحدة القوانين.

اسئلة للبحث والمناقشة

١ — ما هي أقسام العراق الادارية ؟ أذكر اسماءها فقط .

٢ — ما الغاية من تقسيم العراق إلى هذه الاقسام الادارية ؟

٣ — من يرأس اللواء اداريا وما هي وظيفة ذلك الرئيس ؟

٤ — مم يتألف مجلس ادارة اللواء وما هي وظائفه ؟

٥ — ماهي واجبات القائمقام ومن يعاونه في ادارة شؤون القضاء ؟

٦ — كيف تدار الناحية ومن يقوم بادارتها ؟

٧ — ما الفرق بين المركزية واللامركزية الادارية ؟

٨ — قارن بين مزايا كل من المركزية واللامركزية الادارية ؟

٩ — لماذا وضع لأفراد العشائر قانون يختلف عن القانون العام الذي يطبق على أهل المدن ؟

١٠ — إذا كان لك دين على أحد أفراد العشائر فأين تستطيع ان تقيم عليه الدعوى ولماذا ؟

١١ — ما هو رأيك في نظام دعاوي العشائر وهل يمكن الغاؤه في الوقت الحاضر .

البلديات

الادارة المحلية واهميتها :

تبذل الحكومات الحية في الوقت الحاضر جهوداً كبيرة في سبيل تنظيم المدن والقرى وتجميلها وتقوم بخدمات كثيرة متنوعة لتطمين حاجاتها المختلفة ، ولكن السلطات المركزية لا تقوم دائماً بتلك الاعمال بصورة مباشرة بل نرى أن بعضها يكون ادوأم واسهل اذا عهد به إلى هيئة محلية تستطيع أن ترعي الظروف والخصائص لكل بلدة وأن تدرس حاجاتها واحوالها عن كثب ، ولذلك تعمد الحكومات الى تأسيس دوائر حكومية محلية تدعى بالبلديات يساهم اهالي كل بلدة في ادارتها بمقياس واسع ويناط بها القيام بقسم من تلك الاعمال والخدمات ويترك لها اختيار الوسائط والطرق التي تراها مناسبة لتحقيق غاياتها على شرط ان لا تتعارض مع قوانين الدولة وسياستها العامة . وهكذا يستطيع الاهلون ان يخدموا أنفسهم بأنفسهم بالطرق التي يرتضونها ويفضلونها على غيرها . ويتمكنون من أن يكتسبوا إلى جانب ذلك شيئاً من الخبرة الادارية والنضوج السياسي وأن يتعودوا على أساليب الحكم الذاتي فتتوفر فيهم المؤهلات اللازمة للخدمة العامة ويمكن استخدامهم في مهام الدولة الاخرى . ولكي يتهيأ للبلديات مقدار من الحرية اللازمة

لمراعاة الظروف المحلية ويكون لها من الاستقلال الذاتي القائم على رعاية مصالحها المستمرة نوعا ما فقد اعترفت لها السلطات المركزية بالشخصية المعنوية والكيان القانوني المستقل ، أي أنها أصبحت في نظر القانون أهلا لان تتمتع بالحقوق وأن تلتزم بالقيام بالواجبات ، ففي استطاعتها مثلا أن تمتلك الاملاك وأن تسجلها باسمها كما يفعل الاشخاص الماديون وأن تقيم الدعوى على خصومها وأن تدخل في غير ذلك من المعاملات القانونية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يمكن للاشخاص الآخرين مثلا أن يقيموا عليها الدعوى لاستيفاء مالهم بذمتها من الديون وللمطالبة بالتعويض عما تسببه لهم من الاضرار . ولكن السلطات المركزية لا تنفض يدها نفضا تاما من الامور التي تزاولها دوائر البلديات بل تقف من هذه الدوائر موقف المراقب المرشد وتحتفظ لنفسها بحق البت النهائي في كثير من المسائل التي لها أهمية خاصة ، فهي تقدم لها المشورة الفنية وتقترح عليها القيام ببعض الاعمال والمشاريع وتلفت نظرها الى مواطن الضعف والخطأ في ادارتها وتصادق على بعض الامور التي تتعلق بها كالميزانيات السنوية وانتخابات المجالس البلدية ، وقد يقتضي الامر أن تتدخل فعلا لحل بعض المشاكل أو لاصلاح بعض الاخطاء .

تشكيلات البلدية في العراق واصنافها :

تتألف البلدية في العراق من الرئيس والمجلس البلدي والموظفين

الفنيين والكتاب وسائر الموظفين والمستخدمين الذين تحتاج اليهم الدائرة لانجاز اعمالها . ويعتبر رئيس البلدية مسئولا عن إدارة شئون البلدية وهو الذي يرأس المجلس البلدي ويمثل المصالح البلدية وعليه اتخاذ التدابير السريعة لتنفيذ مقررات المجلس البلدي الصادرة باكثرية الآراء ، وعند غياب الرئيس ينيب عنه أحد أعضاء المجلس البلدي أو أحد رؤساء شعب البلدية ويعين رئيس البلدية لبلديات الصنف الاول بارادة ملكية تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية على أن يكون من خريجي الدراسة المتوسطة على الاقل ، وأما رؤساء البلديات من الصنوف الثانية والثالثة والرابعة فيعينهم وزير الداخلية .

ويشترط في كل رئيس بلدية أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة وأن يكون حائزاً على الجنسية العراقية ومتولداً من أبوين عراقيين وأن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة وأن يكون حائزاً لجميع الحقوق المدنية وسالما من الامراض المعدية والعاهات والامراض الجسمية والعقلية التي تحول دون قيامه بوظيفته وأن لا يكون محكوما عليه بالافلاس أو بجناية غير سياسية أو بجنحة مخلة بالشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير والاحتيال وأمثالها وأن لا يكون من متعهدي البلدية وملتزمي رسومها أو من كفلائهم ويجب عند تعيين رؤساء البلديات ترجيح من توفرت فيه الشروط القانونية للتعيين من أهالي منطقة البلدية . ولوزير الداخلية الحق في اناطة وظائف رئاسة بلديات الصنف

الرابع والثالث بالسلطة الادارية . أما رئيس بلدية بغداد فيسمى « أمين العاصمة » ويعين بارادة ملكية تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء .

وتعتبر البلدية من الدوائر العامة المؤسسة قانوناً ولها الحق في أن تطلب من كل فرد الاذعان لأوامرها الصادرة والمبلغة له بصورة منتظمة، ولها أن تطلب الطاعة لموظفيها القائمين بأعمالها والمزودين بالسلطات اللازمة لذلك وكل مخالفة لسلطة البلدية يعاقب عليها بمقتضى القانون .

وللبلدية صلاحية فرض الضرائب وتطبيق القوانين والانظمة لجبايتها وتتألف واردات البلدية من المخصصات والاعانات التي تمنحها الحكومة إياها ومن الغرامات التي تفرضها البلدية في الدعاوى الجزائية ومن الايراد الذي تحصل عليه من الخدمات العامة والمشاريع التي تقوم بها ومن بدلات الايجار وغيرها من الواردات التي تحصل عليها من أملاكها، وتتكون وارداتها كذلك من التبرعات التي تقدم اليها ومن الرسوم التي يحق لها أن تفرضها على الاهلين . وتشتمل تلك الرسوم على رسوم الطرق للنقل الميكانيكي وغير الميكانيكي ورسوم اجازات النقل النهرية ورسوم حيوانات النقل ورسوم فحص السيارات ورسوم الجسور والمعابر ورسوم خزن الأموال القابلة للاشتعال ورسوم اجازات البناء ورسوم الاعلانات ورسوم الحرف ورسوم المجازر والدلالية وسمسرة الحيوانات ورسوم الحراسة والأرضية واليانصيب والموازين والمكاييل وغيرها من الرسوم .

التي تخصصها لها الحكومة .

وتقوم البلدية في كل سنة باعداد ميزانية تحتوي على تخمين الواردات والمصروفات وعلى بيان الموجودات والطلبات وتقدمها إلى السلطات الادارية لكي ترسل من هناك إلى وزير الداخلية للمصادقة . ولوزير الداخلية حق المراقبة على حسن تنفيذ ميزانيات البلديات وله أن يوفد مفتشاً مالياً تأميناً لتلك الغاية بارادة ملكية تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء .

وتقسم البلديات في العراق بحسب وارداتها إلى أربعة أصناف وهي :

(١) بلديات الصنف الاول : وهي التي تكون وارداتها السنوية خمسة عشر الف دينار أو أكثر من ذلك .

(٢) بلديات الصنف الثاني : وهي التي تتراوح وارداتها السنوية بين خمسة عشر الف وبين ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسين ديناراً :

(٣) بلديات الصنف الثالث : وهي التي تكون وارداتها السنوية بين ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسين ديناراً وبين سبعمائة وخمسين ديناراً .

(٤) بلديات الصنف الرابع : وهي التي تقل وارداتها السنوية عن سبعمائة وخمسين ديناراً .

المجالس البلدية :

المجلس البلدي هيئة تنتخب بالاقتراع السري من جانب مجموع

الناخبين في البلدية ، وهو يتألف من عشرة اعضاء فى بلديات الصنف الاول ومن ثمانية اعضاء فى بلديات الصنف الثاني ومن ستة اعضاء في بلديات الصنف الثالث ومن اربعة اعضاء في بلديات الصنف الرابع . ومدة العضوية في المجلس البلدي اربع سنوات .

وتبدأ الانتخابات للمجلس البلدي التي يحين فيها موعد الانتخابات بين ١٥ تشرين الاول و ٣١ كانون الاول ، وتؤلف للاشراف عليها في مختلف أدوارها لجنة قوامها اثنى عشر عضوا إذا كانت البلدية من الصنف الاول وثمانية أعضاء إذا كانت البلدية من الصنف الثاني وستة أعضاء إذا كانت البلدية من الصنف الثالث وأربعة أعضاء إذا كانت البلدية من الصنف الرابع . وطريقة انتقاء هذه اللجان الانتخابية هى أن يقدم المختارون قوائم تحتوي كل واحدة منها على خمسة من ناخبي كل محلة مع ترجيح من يحسن القراءة والكتابة منهم ويقوم المجلس البلدي بانتقاء أعضاء اللجان بطريقة الاقتراع السري كما انه يختار بنفس الطريقة أيضاً عدداً من الاسماء مساوياً لعدد أعضاء اللجان ويسجل هؤلاء الاشخاص حسب الترتيب الذي يظهر في القرعة ويدعون لأملاء الشواغر التي قد تحدث في اللجان الانتخابية حسب الترتيب المذكور . ويكون رئيس البلدية رئيساً للجان الانتخابية . ثم تقوم هذه اللجان بتعيين موعد الانتخابات واعلانه إلى الجمهور وبتقديم الايضاحات اللازمة عن الانتخابات لهم والوسائل المناسبة كالنشر في الصحف أو

تعليق الاعلانات فى الاماكن العامة . وبعد ذلك يقوم المختارون باعداد نسختين من قوائم اسماء الاشخاص الذين يحق لهم الاشتراك فى الانتخابات البلدية ، وتحتوي هذه القوائم على اسم كل ناخب واسم ابيه وسنه ومذهبه ومحل اقامته ويذكر فيها . إذا كان الناخب ممن يجوز انتخابهم لعضوية المجلس البلدي ، ويوقع على كل قائمة مختار المحلة واربعة أشخاص على الاقل من سكان المحلة المعتبرين .

والشخص الذي يحق له أن يشترك في الانتخابات البلدية يشترط فيه أن يكون من الذكور العراقيين المقيمين في منطقة البلدية وله من العمر عشرون عاماً أو أكثر وأن يكون ممن يتمتعون بكافة الحقوق المدنية والشخصية وأن يدفع للحكومة أو للبلدية ضريبة مهما كان مقدارها .

وبعد أن ينتهي المختارون من اعداد القوائم باسماء الناخبين تقوم اللجنة الانتخابية بتدقيقها وتستنسخ منها العدد المناسب وتعلقه في منطقة البلدية لمدة سبعة أيام لكي يطلع عليها الجمهور ، ويحق لكل شخص فى خلال تلك المدة أن يعترض على ذكر أي اسم أو على اغفاله بدون حق وذلك بطلب تحريري يوجهه إلى اللجنة الانتخابية وتنظر هذه في الاعتراض ثم تبلغ قرارها الى المعترض في خلال اسبوع يبدأ من تاريخ تقديم الطلب ، فاذا لم يبلغ المعترض فيمكنه أن يستأنف اعتراضه لدى المحكمة المدنية المختصة في تلك الجهة في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ حصوله

على جواب اللجنة الانتخابية ، وتقوم تلك المحكمة باعطاء قرار نهائي غير قابل للتمييز في خلال اسبوع واحد .

فاذا اكتسبت الكشوف أو القوائم الحاوية على اسماء الناخبين شكلها النهائي وجب على اللجنة الانتخابية أن تعلن موعد الشروع بالانتخابات وأن تعد صناديق خاصة في أماكن مقررة لهذا الغرض على أن تكون تلك الصناديق مختومة ومقفلة بقفلين لا يفتح أحدهما بمفتاح الآخر ويحتفظ رئيس البلدية بأحد المفتاحين ويودع الآخر عند اكبر أعضاء اللجنة سناً وتتخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الصناديق حتى انتهاء الانتخابات . وفي الوقت المعين يذهب الناخبون إلى الاماكن المقررة للتصويت ويكتبون على أوراق الانتخاب عدداً من الاسماء بقدر عدد الاشخاص المراد انتخابهم ثم يرمون أوراقهم في صناديق الانتخاب ويغادرون المحل من دون تأخير ، ومن كان منهم أمياً يستطيع أن يستكتب كاتباً تعينه اللجنة الانتخابية لهذا الغرض . وعندما تنتهي مدة الانتخاب تفتح الصناديق بحضور اللجنة الانتخابية وتسجل الاصوات ازاء اسماء الاشخاص الذين حازوا عليها ، وان وجد في أحدى الاوراق من الاسماء ما يزيد على العدد المطلوب للانتخاب يؤخذ العدد المطلوب فقط ابتداء من اعلى الورقة وتهمل الزيادة ، وكذلك تهمل كل ورقة غامضة او محتوية على اشارات صريحة ، ثم تنظم مضبطة باسماء الاشخاص الفائزين مع بيان عدد الاصوات التي حازوها ويوقع اعضاء اللجنة الانتخابية

على المضبطة وترسل الى المجلس البلدي الذي عليه ان يعلن الاسماء في منطقة البلدية وان يقدم صورة منها الى السلطة الادارية في الوقت ذاته .
وتؤجل السلطة الادارية مصادقتها على المضبطة لمدة اسبوع فان لم يقدم في خلالها اعتراض او شكوى . او إذا قدم شيء من ذلك وبت فيه ، صادقت عليها واخبرت المجلس البلدي بذلك لكي يقوم باعلام المنتخبين بنتيجة الانتخابات بصورة رسمية .

أما في البلديات التي تحتوي على ملل تختلف عن أكثرية الاهلين فتمثل تلك الملل مباشرة على شرط ان لا يقل عددها عن خمسة بالمائة من مجموع اهالي المنطقة البلدية . ووزير الداخلية هو الذي يقرر تطبيق هذه القاعدة ويعين عدد الاعضاء الذين ينتخبون لتمثيل الملل .

وترفع جميع الشكايات والاعتراضات من أي شخص كان في خلال مدة الانتخابات الى السلطة الادارية ، فان كان الاعتراض على تعداد الأصوات أو على اهلية الشخص الذي اعلن انتخابه او الشذوذ عن الاصول الواجب اتباعها فالسلطات الادارية هي التي تبت في الامر ، وان كان الاعتراض على التأثير على نتيجة الانتخاب بصورة غير مشروعة كالرشوة والتهديد والتلفيق فيعرض الامر على محكمة الجزاء التي يحق لها أن تقرر بطلان انتخاب الشخص الذي اعترض عليه .

ويشترط فيمن ينتخب لعضوية المجلس البلدي أن يكون من

العراقيين الذكور وممن يحسنون القراءة والكتابة إذا كان انتخابه لمجلس بلدية من الصنف الاول او الثاني او الثالث ، وأن يكون مقيماً عادة في منطقة البلدية وان يدفع للحكومة أو للبلدية رسوماً سنوية لا تقل عن دينار وثلاثة ارباع الدينار في بلديات الصنف الاول وعن دينار وربع في بلديات الصنف الثاني وعن سبعمائة وخمسين فلساً في بلديات الصنف الثالث وعن ثلاثمائة وخمسة وسبعين فلساً في بلديات الصنف الرابع . وان يكون قد اكمل السنة الخامسة والعشرين من عمره كما يكون حائزاً لجميع الحقوق الشخصية والمدنية وليس فيه خلل عقلي ولا محكوما عليه بالافلاس أو بجناية أوجنحة مخلة بالشرف وأن لا يكون موظفاً براتب في دوائر الحكومة او البلدية وإذا وجدت قرابة من الدرجة الاولى أو الثانية بين أعضاء المجلس البلدي فيسقط من العضوية من اكتسبها مؤخراً ، وان كان اكتسبها في وقت واحد فيسقط منهم من حاز على عدد أقل من الاصوات ، وان تساوي عدد الاصوات فيسقط منهم من تصيبه القرعة . وإذا وجدت هذه القرابة بين رئيس البلدية وبين أحد الأعضاء فيسقط العضو .

واجبات البلدية :

واجبات البلدية كثيرة ومتنوعة جداً ، فمنها ما يتعلق بتقدم البلدة من حيث العمران وهي تشتمل على تقسيم البلدة الى مناطق بالنسبة

لقابليتها العمرانية وتعيين الخطط التي يجب السير عليها لتنظيم الطرق والميادين العامة والمباني في تلك المناطق وعلى وضع التصاميم التي تعين فيها سعة الطرق والميادين واستقاماتها والقيام بفتح الشوارع وتوسيعها وتعيين طراز تشييد الجهة الامامية من المباني ووضع الميازيب فيها مراعاة لتنسيق البلدة وتزيينها ، كما انها تشتمل على منع التجاوز على استقامات الطرق والميادين العامة المقررة وعلى هدم المباني المائلة للانهدام والطوق والنتوءات التي تعيق مرور وسائط النقل وعلى تعيين المواد الانشائية التي لا يجوز استعمالها في بعض المباني حفظاً للارواح وبيان الشروط التي تلزم مراعاتها عند تشييد تلك المباني . ويشتمل هذا النوع من الواجبات ايضاً على فحص البنائين قبل اعطائهم اجازة الاشتغال في البناء وعلى تسوية الطرق وتبليطها وتجهيزها بالمجاري والارصفة الجانبية وصيانة الجسور والمعابر والقناطر عدا ما تعود ملكيته منها الى الدولة ، وعلى تهيئة المراسي واماكن الاستسقاء والحمامات ومحلات الغسل وصيانتها ، وعلى تنوير البلدة ورش طرقاتها وصيانة المقابر ومراقبتها والاشراف على جميع الابنية الجديدة وتعميرات الابنية الموجودة ومنع تشييد الابنية الخطرة او التي تضر بالمتنزهات العامة ، وعلى تفتيش جميع اماكن اللهو ومحلات الاجتماعات العامة والزام اصحابها باتخاذ ما يقتضي من التدابير التي تكفل راحة الجمهور وسلامته واستفادته منها ، وتعيين الاماكن التي لا يجوز لبعض ارباب الحرف والصنائع ان يزاولوا اعمالهم

فيها وغير ذلك من الامور ، ومن تلك الواجبات ما يتعلق بالصحة العامة وتنظيف البلدة كضبط احصاء المواليد والوفيات وتهيئة المياه الصالحة للشرب واعداد المجازر ومحلات السلخ وتفتيشها وتهيئة اسواق خاصة للاسماك ونحو . وتفتيشها بصورة مستمرة واتلاف ما كان خطراً على الصحة العامة من الاطعمة المعروضة للبيع الى الجمهور ، وكتنظيف الشوارع والمحلات العامة و رفع كافة الاوساخ والاقذار بالصورة المناسبة واعداد مراحيض ومبولات عمومية والتعهد بادارتها ، وكمراقبة الصنائع والحرف المضرة بالصحة العامة وتعيين شروط الاشتغال فيها وردم المستنقعات والاماكن المنخفضة او غير الصحية . ومنها ما يتعلق بالاخلاق العامة او باسعاف الفقراء او بغير ذلك من نواحي الخدمة الاجتماعية كمراقبة البغاء ومكافحته ومنع بيع الصور والاسطوانات والنشرات الخلاعية أو تداولها ، وكمراقبة المراسح ودور السينما والتمثيل ومنع ما يكون فيها مغايراً للاخلاق والآداب العامة وكمنع التسول في الاماكن العمومية ودفن الموتى الفقراء واسعاف المعوزين من وقت الى آخر ومنع مضايقة الطرق العامة بالدكات وسرر المقاهي (التخوت) وما شاكلها وكمراقبة الموازين والمقاييس والعيارات وتسعير الاشياء الضرورية عند الحاجة الى ما هنالك من الواجبات المتنوعة . ويجوز للبلدية أن توسع نطاق خدماتها باتخاذ تدابير احتياطية ضد انتشار الامراض السارية او بمعالجة المرضى في المستشفيات والمراكز الصحية او بالقيام بمرافق عمومية كتهيئة قوة

كهربائية للبلدة أو بالقيام بخدمات ذات صبغة تجارية كادارة بعض المطابع أو معامل الثلج ، وكذلك يمكن للحكومة أن تطلب من البلديات القيام ببعض الاعمال كاقامة الحفلات والمهرجانات وادارة دوائر النفوس على شرط ان لا يؤدي ذلك الى استياء الجمهور وان لا يكبد البلدية أي ضرر مالي .

ولا شك في ان نظرة واحدة الى هذه الواجبات تكفي للدلالة على أهمية الخدمات التي تقدمها الدوائر البلدية للقرية او للمدينة كما تكفي لجعل كل فرد يشعر بأن من واجبه أن يتعاون مع السلطات البلدية في اداء اعمالها وان يمتثل أوامرها وأن يحافظ على كل ما تؤسسه من المنشآت والمرافق العامة . وما دامت البلدية قد اسست لخدمة البلدة بكاملها ومنفعتها فان تعاون كل فرد معها ليس إلا جزءاً من القيام بواجبه نحو بلدته وهو واجب عزيز يتمنى كل فرد أن يؤديه على أحسن وجه

—

اسئلة للبحث والمناقشة

١ــ ما معنى الادارة المحلية وما هي علاقتها بالدوائر البلدية ؟

٢ــ اذكر بعض مزايا الادارة المحلية وبين الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها البلدة منها ؟

٣ــ مم تتألف الدوائر البلدية في العراق ؟

٤ــ ماهي وظائف رئيس البلدية وما هي الشروط التي يجب أن تتوفر فيه ؟

٥— كيف يمين رؤساء البلديات بما فيهم أمين العاصمة ؟

٦— مم تتكون واردات البلدية ؟

٧— كيف تصنف البلديات فى العراق وما هي أصنافها ؟

٨— كم هو عدد أعضاء المجالس البلدية وما هى مدتها ؟

٩— ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر فى عضو المجلس البلدي ؟

١٠— ماهى الشروط التى يجب أن تتوفر فى الناخب البلدي ؟

١١— كيف ينتخب المجلس البلدي ومن الذي يشرف على انتخابه ؟

١٢— اذكر بعض واجبات البلدية التي تتعلق بتقدم البلدة من الناحية العمرانية ؟

١٣— ما هي بعض واجبات البلدية التي تتعلق بالصحة العامة ؟

١٤— كيف تستطيع البلدية أن تحافظ على الاخلاق والآداب العامة ؟

١٥— كيف تقوم البلدية بمساعدة الطبقة الفقيرة ؟

١٦— ما هى علاقة البلدية بتزيين البلد وكيف يتم ذلك ؟

١٧— هل للبلدية سلطة الامر والنهي على الاهلين ولماذا ؟

١٨— ماذا يجب على الفرد أزاء البلدية ؟

١٩— ماهي العلاقة بين واجبات الطالب نحو بلدته وبين واجبات البلدية ؟

الصحة العامة

١ — المؤسسات الصحية في العراق

لقد رأينا في فصل سابق ان العراق حينما كان جزءاً من الدولة العثمانية ، كان نصيبه الاهمال وعدم الاعتناء بشؤونه المختلفة . ومن النواحي المهمة التي لم يكن يعنى بها حينذاك الصحة العامة في البلاد ، حيث كانت مهملة مثل غيرها من الامور الحيوية الاخرى كالمرافق الاقتصادية والحالة العمرانية . فلم تكن في البلاد مؤسسات صحية تستحق الذكر ، تستطيع ان تعني بصحة الاهلين وتكفل سلامتهم من الامراض المختلفة الا انه حينما تأسس الحكم الوطني أخذت الحكومة العراقية تعنى بهذه الناحية الخطيرة وتوليها اهتماماً كبيراً فعملت على تأسيس بعض المستشفيات والمستوصفات وتدريب الموظفين الصحيين كما فتحت مدارس خاصة للطب والصيدلة والتمريض للحصول على عدد كاف من الاطباء والصيادلة والممرضين . كما أخذت تستعين بعدد غير قليل من الاطباء الاجانب في معالجة بعض الامراض المتوطنة في البلاد .

ومديرية الصحة العامة ، احدى المديريات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ، هي التي تعني بشؤون البلاد الصحية ، ويرأسها مدير عام عليه ان يقدم الاقتراحات التي يراها ضرورية لتسيير دفة الامور الصحية في البلاد ، كما ان له صلاحيات تساعده على تحقيق ذلك . وتقوم هذه المديرية بكافة الشؤون الصحية من حيث الوقاية والعلاج ، وهي تحقق غاياتها

بما تؤسسه من المستشفيات والمستوصفات، وما تقوم به من الرعاية الصحية في البلاد .

وللمديرية المذكورة عدا التشكيلات الداخلية تشكيلات اخرى خارجية في الالوية من مستشفيات ومستوصفات ومختبرات وصيدليات يديرها مدراء صحة واطباء وموظفون صحيون . ويدير امور صحة اللواء رئيس يمثل مديرية الصحة العامة . أما الاقضية والنواحي فيرأسها أطباء تابعون لرئاسة صحة لوائهم في جميع الامور الصحية الا في الحالات الاضطرارية كظهور مرض وبائي حيث يكون لهم الاتصال بالمديرية العامة مباشرة .

ويقوم بتفتيش دوائر الصحة ومؤسساتها مفتش الصحة العام الذي يرتبط بوزير الداخلية مباشرة ويرفع اليه تقاريره عن الاحوال الصحية العامة في البلاد .

ولما كانت الحالة الصحية العامة في العراق متأخرة ، فان مهمة مدير الصحة العامة تزداد صعوبة ، لان هذه الحالة تتطلب جهوداً كبيرة متواصلة ونفقات طائلة في سبيل حفظ صحة الاهلين الذين ما زالت تنتابهم بعض الامراض الخطرة كالملاريا والسل والتيفوئيد وغيرها من الامراض . وقد قامت مديرية الصحة العامة بجهود غير قليلة في هذا الباب ، فقد كافحت هذه الامراض كفاحا شديداً وذلك باتخاذ الطرق الفعالة في معالجة المصابين وتلقيح المرضين للعدوى ، والسيطرة على هذه

الامراض بالمراقبة الصحية للمسافرين، والقيام بمشاريع صحية كتأسيس المستشفيات والمستوصفات والمعاهد الصحية . وان هذه المستشفيات والمستوصفات بازدياد مستمر . كما أنشأت مديرية الصحة العامة الى جانب ذلك بعض المستوصفات السيارة لمعالجة سكان الارياف والبدو المتنقلين الذين لا توجد لديهم مؤسسات صحية مستقرة .

ومن المنهج الذي دبرته الحكومة للقضاء على الاوبئة والامراض الفتاكة ورفع المستوى الصحي في البلاد مشروع الخمس سنوات الصحي الذي بدأته سنة ١٩٣٥ . وكان هذا المشروع يستهدف رفع مستوى التهذيب العالي وذلك بالاعتناء بكليتي الطب والصيدلة والاهتمام بمدرسة الموظفين الصحيين ومدرسة القابلات والمرضات . ثم نشر الاسعاف الصحي في البلاد بتوسيع المستشفيات والمستوصفات وزيادة عددها واحداث مصحات خاصة لمرض السل، وتأسيس مجذم، وتحصين الحدود صحياً باقامة مخافر صحية عند أهم الطرق الواقعة على الحدود . ومن الامور المهمة الاخرى التي قام عليها هذا المشروع مكافحة الملاريا والامراض الزهرية، والامراض المعوية كالهيضة والزحار والتيفوئيد، ومكافحة الطاعون، ثم العناية بشئون الاطفال وكذلك العناية بامراض العيون ومكافحة التراخوما بصورة خاصة .

ولكن كانت هناك عوامل عديدة حالت دون تحقيق هذا المشروع الخطير والوصول الى كل ما كانت تبتغيه مديرية الصحة من ورائه .

وسنرى قسما من هذه العوامل في الفصل القادم حين البحث في عوامل تأخر الحالة الصحية في العراق .

٢ — الحالة الصحية العامة وعوامل تأخرها

أن الظروف التاريخية التي مر بها العراق منذ زوال شمس حضارته بعد سقوط الدولة العباسية كانت ذات أثر سيء على حياة سكانه في نواحيها المختلفة . فقد كان الاهمال المطلق نصيب أكثر أموره الحيوية ولذلك لا غرابة إذا ما رأينا مستوى صحة أفراده اليوم متأخراً بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة منذ تأسيس الحكم الوطني . وقد مر بنا في الفصل السابق شيء من تلك الجهود والخطط التي وضعت لمقاومة مختلف الامراض ورفع المستوى الصحي في البلاد ، وكيف أن ذلك يتطلب جهوداً متواصلة ونفقات طائلة .

وبالاضافة إلى الاهمال الذي أصاب البلاد على عهد العثمانيين في الناحية الصحية ، هناك عوامل عديدة أخرى أثرت ولا تزال تؤثر في صحة أفراد الشعب بحيث أن رفع المستوى الصحي للبلاد يتطلب الاهتمام بها ومعالجتها بل انه يتوقف إلى حد بعيد على درجة تأثير هذه العوامل في حياة الشعب العامة . فالجهل والفقر لهما الاثر الكبير في هذا الموضوع ولهما علاقة وثيقة بانتشار بعض الامراض في العراق وتوطنها . فالامة الجاهلة تسود بين أفرادها الخرافات فلا يثقون بالاساليب العلمية في مكافحة الامراض ومعالجة المرضى وانما يكونون ضحايا للدجالين

والمشعوذين". وكذلك الأمة الفقيرة لا يتسنى لها الاهتمام بصحة أفرادها إذ يتطلب ذلك اموالا طائلة لا قدرة لها عليها. ان تأثير هذين العاملين واضح فى العراق، فلا تزال اكثرية الشعب لا تثق بالطب الحديث ولا تطمئن إلى المعالجة فى المستشفيات والمستوصفات الحكومية، بل يلجأون في معالجة أمراضهم المختلفة إلى الأساليب القديمة من الشيوخ والدجالين وغيرهم. وليس هذا بغريب لأن السواد الأعظم من الشعب لا يزال أميا تستحوذ عليه الخرافات. أضف إلى ذلك وجود كثير من العادات غير الصحية التي تؤثر في صحة المجموع كعدم الاهتمام بنظافة الجسم والبصاق على الارض ورمي القاذورات والأوساخ فى الشوارع واثارة الغبار اثناء الكنس وأكل الفاكهة والخضرات بغير أن تغسل، وغير ذلك. على أن هذه الامور بدأ تأثيرها يقل تدريجيا بفضل انتشار التعليم وشعور الناس بأهمية الصحة. ونرى تأثير ذلك بوضوح في المدن الكبيرة، أما في الأرياف فلا تزال هذه المؤثرات تعمل عملها ولذلك نرى مستوى صحة الناس هناك أكثر انحطاطا من صحة أهل المدن.

ومن العوامل الاخرى المهمة التي تؤثر في المستوى الصحي للشعب العراقي المياه غير المصفاة والمأكولات غير الصحية. فلا تزال أكثر انحاء العراق محرومة من الماء الصحي المعقم، فيضطر الناس إلى استعمال الماء من الانهر والاقنية والآبار مباشرة سواء أكان لشربهم أو لطبخ غذائهم فيكون الماء بذلك وسيلة لنقل بعض الامراض اليهم كالزحار

والبلهارزيا والتيفوئيد ، مما ينقله من المكروبات . ونلاحظ نفس الامر في المأكولات التي لا تزال تعرض في أكثر انحاء البلاد مكشوفة غير معتنى بنظافتها وبعضها غير صالح بتاتاً . كما أن الشعب لا يزال يهتم بكمية ما يتناوله من الاطعمة بصرف النظر عن أنواعها ، بينما نحن نعلم أن أنواع الاطعمة وما تحويه من المواد الغذائية الضرورية لجسم الانسان كالزلاليات والنشويات وغيرها وأنواع الفيتامينات ، كل ذلك له تأثير كبير على صحة الفرد . وانه يجب الموازنه بين هذه المواد للحصول على غذاء كاف للجسم .

ولا ننسى أثر العوامل الطبيعية في الصحة العامة من التقلبات الجوية وتراكم مياه الفيضانات وخاصة في الاقسام الجنوبية من العراق وكيف ان ذلك يساعد على تكاثر جراثيم بعض الامراض الفتاكة كالملاريا التي تهدد صحة السكان هناك .

على ان العامل الآخر المهم الذي يظهر تأثيره واضحاً في انحطاط المستوى الصحي هو قلة المؤسسات الصحية في البلاد بحيث انها لا تفي بحاجة السكان . هذا بالاضافة الى عدم وجود مستشفيات خاصة لمعالجة بعض الامراض المعينة كالجذام والسل وغيرها .

هذه اهم العوامل التي نستطيع ان نتلمس تأثيرها بوضوح في الناحية الصحية وكيف انها تؤثر تأثيراً بالغاً في انخفاض المستوى الصحي في البلاد . على اننا سنعرض في الفصل القادم الوسائل التي يتيسر لنا اتخاذها لتقليل تأثير هذه العوامل ، عند البحث في الاسس التي تقوم عليها صحة الشعب العامة .

٣ — الاسس التي تقوم عليها الصحة العامة

هناك عوامل عديدة تؤثر في الصحة العامة ، وبوسعنا ان نقسمها الى قسمين رئيسيين : اولهما العوامل الطبيعية وتشمل اقليم البلاد من حيث الحر والبرد ودرجة الرطوبة وتقلب الجو ونوع الرياح وغير ذلك. وثانيهما العوامل الاجتماعية وهي التي تشمل احوال المدن من حيث موقعها بالنسبة للمستشفيات وموارد المياه والغابات والحقول ، ونوع مساكنها ومياهها ومؤسساتها الصحية المختلفة . على ان هناك اساسين مهمين تقوم عليهما الصحة العامة هما الوقاية والعلاج . ففي الوقاية تتخذ انواع التدابير لمقاومة العوامل التي تساعد على انتشار الامراض واضعاف الصحة العامة . وأهم الامور التي يجب ان تأخذها المؤسسات الصحية بنظر الاعتبار لخلق محيط صحي لا يتعرض فيه الافراد لآفات الامراض ، هي : —

١ — تصفية مياه الشرب : نحن نعلم ان الماء مادة ضرورية للحياة ، الا انه قد يكون رسولا لبعض الامراض الخطرة كالزحار والبلهارزيا والتيفوئيد بما ينقله من المكروبات . ولذلك يجب العناية به فلا يسمح للسكان باستعمال مياه النهر مباشرة سواء أكان لشربهم او لطبخ غذائهم او لأية خدمة بيتية اخرى ، وانما توزع عليهم بالانابيب بعد تصفيتها وترشيحها وتعقيمها . كما يجب عدم استعمال مياه الآبار لئلا تكون قد تسربت اليها مياه البالوعات والمراحيض المجاورة .

٢ — مراقبة المأكولات : ان الاهتمام بالصحة العامة يتطلب مراقبة

كافة المأكولات التي تعرض للبيع . فتفتش من قبل المؤسسات الصحية من حيث نوعها وطريقة عرضها ، ويتلف غير الصالح منها . ويشترط ان تعرض المأكولات بشكل لا يترك مجالا للذباب لان يتجمع عليها ، ولا يتسرب الغبار اليها بما يحمله من المكروبات .

ومما له علاقة بالمأكولات المجازر التي يجب ان تنال اهتمام المؤسسات الصحية أيضاً فتكون هناك مراقبة شديدة على جثث الحيوانات التي تذبح فلا يسمح ببيع لحومها مالم تكن سليمة من أي مرض كان .

٣ـ التخلص من الاوساخ : ان ترك الاوساخ منتشرة ومكشوفة في أنحاء المدينة مما يخلق بيئة صالحة لنمو المكروبات وتكاثر الذباب الذي يساعد في نقل هذه المكروبات . حيث أن المواد المضوية في الفضلات التي يرميها الناس عندما تتعفن وتتحلل تتولد فيها مكروبات متنوعة . ولذلك يجب التخلص من هذه الفضلات قبل أن تصل درجة التعفن . ان البيئة الوسخة من أعظم مسببات الامراض التي تتفشى في السكان وخاصة في الأطفال الذين يقضون اكثر أوقاتهم في اللعب في الشوارع والطرقات . ولذلك يجب ان تجمع كافة الفضلات والاوساخ (الزبالة) في أوقات معينة وفي عجلات مقفلة بحيث لا تترك مجالا لانتشار الروائح الكريهة والمكروبات منها ، ثم جمعها ورميها في محلات خاصة بعيدة عن المدينة . وقد يستفاد من هذه الفضلات المتجمعة في التسميد وردم المستنقعات ، وهكذا تصبح ذات فائدة بعد أن كانت مصدراً خطراً للامراض .

٤ — تصريف المياه القذرة : ان الطريقة المتبعة في بلادنا للتخلص من المياه القذرة هي أن تجمع فى بالوعات تكون في وسط البيت عادة ، وكذلك الامر فى المراحيض . وهذا من شأنه أن يكون رائحة كريهة في البيوت وخاصة عند امتلاء البالوعات والمراحيض ، أو حين اشتداد الحر وخروج الغازات منها . كما انها تكون بنفس الوقت وسطاً صالحاً لتكاثر البعوض وأنواع المكروبات . ولهذا يصبح من الضروري جداً التخلص من المياه القذرة بوسيلة أخرى أضمن للصحة العامة . وذلك بعمل مجاري رئيسية تحت سطح أرض الشوارع ويتفرع منها مجاري فرعية تمر في طرقات المدينة وتصب فيها كل المياه القذرة من البالوعات والمراحيض ، وهذه المجاري تنقلها بدورها إلى محلات منخفضة بعيدة عن المدنية . وبهذه الوسيلة تتخلص المدينة من المياه التي تتسرب إلى أسس الدور والابنية المختلفة ، وكذلك تتخلص من الروائح الكريهة والفضلات التي تكون مأوى الذباب والبعوض . وقد يستفاد من ترسبات هذه المياه المتجمعة في التسميد أيضاً .

٥ — ردم المستنقعات : أن المستنقعات والمحلات المنخفضة تكون بيئة صالحة لتكاثر البعوض الذي يكون عاملا في نقل مكروب الملاريا الى الانسان . كما انها تكون مصدراً لبعض الامراض الاخرى كالبلهارزيا والانكلستوما ، هذا بالاضافة الى ما ينتشر منها من الروائح الكريهة . ولذلك يجب التخلص منها وخاصة تلك التى بقرب المدن ، وذلك بردمها بالتراب أو بزرعها باشجار اليوكالبتوس .

٦ — اقامة مخافر صحية عند الحدود : وتعتبر هذه الوسيلة من أولى التدابير الفعالة التي تتوسل بها الامم لحماية بلادها من الامراض السارية التي قد تأتيها من الخارج . فتقيم على حدودها محاجر صحية ، فلا تسمح بدخول المسافرين الى بلادها إلا بعد أن تتأكد من سلامتهم من كافة الأمراض المعدية . ومما يتعلق بهذا الموضوع مراقبة الجنائز التي يؤتى بها من خارج البلاد لدفنها فيها ، كما هي الحالة في العراق حيث يؤتى ببعض الجنائز من البلدان الاخرى لدفنها في الاماكن المقدسة . ان هذه الجنائز قد تكون سبباً في انتشار بعض الامراض ، فيجب عدم السماح بمرورها ودفنها إلا بعد فحصها والتأكد من سلامتها من الامراض السارية .

٧ — الاهتمام بنظافة المحلات العامة ومراقبتها : ان المحلات العامة التي يرتادها كثير من الناس قد تكون واسطة لنقل الامراض من بعضهم الى البعض الآخر . ومثال ذلك المقاهي والمطاعم والفنادق والحمامات وصالونات الحلاقة وغيرها من المحلات التي يزورها عدد كبير من الناس يومياً ويستعملون نفس الادوات . فاذا صادف ان كان احدهم مصاباً بمرض معد فان هذا المرض ينتقل بسهولة الى الآخرين الذين قد يستعملون نفس الادوات التي استعملها كالاواني في المقاهي والمطاعم ، والمناشف في الحمامات ، والامواس وغيرها في صالات الحلاقة . ودرءاً لتلك الاضرار يجب مراقبة هذه المحلات واجبار اصحابها على الاعتناء بنظافتها وان يعقموا أدواتها دائماً .

ومما يشبه المحلات العامة الآنفة الذكر في المساعدة على العدوى ونقل الامراض سيارات الأجرة (الباصات) والقطارات وغيرها ، حيث تستقر فيها المكروبات لبعض الامراض التي تصيب ركابها . فيجب الاهتمام بنظافة هذه الوسائط وتعقيمها بين حين وآخر .

هذه أهم الامور التي يجب الاهتمام بها في سبيل خلق بيئة صحية لا تدع مجالا لا نتشار أي مرض من الامراض ، فتكفل الدولة بذلك صحة افرادها . والى جانب هذه الامور هناك تدابير وقائية اخرى متعددة لها تأثيرها في الموضوع أيضاً . وأهم هــذه التدابير القضاء على الكلاب التائهة وعلى الفيران ، ومنع التبول والتغوط في الشوارع والطرقات أو على شواطيء الانهار . وكذلك ضرورة ابعاد الاصطبلات ومحلات دبغ الجلود عن المدينة ، لان هذه تنتشر منها الروائح الكريهة وتكون مصدراً للذباب . ثم عدم اثارة الغبار أثناء الكنس ، وغير ذلك .

ان كافة الامور التي ذكرناها آنفاً هي أساليب وقائية ، ولكن اذا صادف وانها لم تستطع منع حدوث مرض ما فانتشر هذا المرض واصاب بعض الافراد ، فعلى الدولة ان تعالجه وتسعى لحصره في منطقة ضيقة ، وذلك بعزل المرضى ومعالجتهم . وهي لهــذه الغاية تؤسس المستشفيات وغيرها من المؤسسات المختلفة . فتؤسس مثلا مستشفيات لبعض الامراض الخاصة . كما تؤسس بعض المستعمرات للامراض المعدية كالجذام والبرص ومصحات للمرضى بالسل ، ومستشفيات اعتزال تعالج

فيها الأمراض السارية بمختلف انواعها .

على أن واجب الدولة فى وقاية افرادها وحفظ صحتهم لا يقتصر على مقاومة الامراض السارية ومعالجتها فقط ، وانما يترتب عليها أيضاً ان تقاوم الامراض التى تنتاب الافراد من جراء اشتغالهم بأعمال تسبب ضرراً في صحتهم ، كالعمال الذين يشتغلون بالمناجم ، أو الذين يشتغلون ببعض المواد المضرة كالرصاص والسمنت والبارود وغيرها من المواد . وذلك بسن قوانين تحتم بها توفير وسائل وقاية كافية لهم ، تقيهم شر التعرض لتلك الامراض التى قد تصيبهم كالتسمم والاختناق . كما عليها ان تحدد ساعات العمل التى يشتغلها العمال وان لا تترك مجالا لاشتغالهم مدة أكثر من طاقتهم . وفي المدن الصناعية يترتب على الدولة واجب آخر هو وقاية الناس من ضوضاء المعامل وما ينتشر منها من غازات قد تؤثر في الصحة العامة أيضاً .

وهناك امر آخر جدير بالاهتمام تأخذ به الامم الناهضة وتعتبره من أهم أسس الصحة العامة ، هو العناية باطفال الامة . ولما كان أطفال اليوم هم رجال الغد وامهاته ، كانت العناية بهم واجبة ، ومن شأنها ان تؤدي إلى تكوين شعب قوي صحيح يستطيع القيام بأعباء الواجبات المترتبة عليه كمواطن صحيح يعمل لخير نفسه وبلاده .

ومن وسائل العناية بالاطفال تأسيس دور الحضانة ومؤسسات الحماية ، والمستشفيات الخاصة بهم ، وتوزيع الحليب على المحتاجين منهم

وبهذه الوسائل تسعى الامم في تقليل نسبة الوفيات بين أطفالها وتحقيقاً لهذه الغاية لا يكتفى بالعناية بالاطفال انفسهم فحسب ، بل بالامهات أيضاً فتعنى بشئونهن الصحية منذ الحمل حتى الولادة وبعدها ، وذلك برعايتهن في مؤسسات خاصة بالولادة .

٤ — اهمية الصحة في حياة المجتمع

لا يستطيع أي فرد أن ينعم بالحياة ما لم يملك صحة جيدة وجسما قويا وهو يحصل على هذه الصحة بعنايته الخاصة بنفسه فيتجنب الاقذار وكل ما من شأنه أن يجلب اليه الجراثيم ، ويعني بنظافة جسمه ، ويبادر إلى استشارة الطبيب عندما يشعر بمرض أو تصيبه علة . ثم من الوسط الصحي الذي يعيش فيه والذي تهيؤه الدولة لافرادها بالوسائل المختلفة التي سبق أن اشرنا اليها .

وقد رأينا أن الدولة لا تستطيع أن تخلق لابنائها وسطا صحيا الا إذا هي وفرت لهم الماء النقي الصالح للشرب والطعام الجيد السليم والمساكن التي تنفذ أشعة الشمس إلى كل جزء من أجزائها ويتخللها الهواء النقي ، وهذبتهم تهذيباً صحياً يجعلهم يقدرون أهمية العناية بصحتهم واثر ذلك في حياتهم كمجموع يحتاج بعضهم بعضاً .

ولا جدال في أن الشخص الصحيح الجسم والقوي البنية أقدر على العمل من الشخص العليل واكثر انتاجاً منه . فكلما كثر عدد المرضى والمعلولين في المجتمع كلما قل انتاج ذلك المجتمع ، الامر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشته . ومن هنا يتضح لنا ان أهمية اعتناء الفرد بصحته

وضمان سلامتها من أمراض لاتؤثر في الفرد نفسه فحسب ، بل انما لها تأثير شديد أيضاً في انتاج المجتمع ورفاهه . كما اننا لا نحتاج الى بيان تأثير الصحة على قوة الامة ، فالافراد الاقوياء الجسم والسليمي البنيـــة أقوى على النضال في معترك الحياة وأقدر من غيرهم على مقاومة الامراض . وهذا معناه أن الامة التى تتألف من افراد اصحاء أقوياء تكون أقدر من غيرها على الكفاح في سبيل حياتها وضمان سيادتها والحصول على المكانة التى تبتغيها بين الامم الاخرى في النواحي المختلفة .

ثم لا ننسى أن الشخص الصحيح المعافى يشعر بلذة الحياة ومتعتها ويقدر قيمتها وتزداد اطماحه فيها فيعمل مبتهجاً لتحقيقها ، بعكس المريض الخامل اليائس .

ويتبين لنا من بحثنا هذا أن للصحة تأثيراً عظيماً في مجموع الامة ، بالاضافة الى تأثيرها على الافراد . وان المؤسسات الصحية في المجتمع لا يتسنى لها ان تؤدي واجبها في رفع المستوى الصحي ومكافحة الامراض المختلفة على الوجه المطلوب بحيث تخلق لهم وسطاً صحياً ، ما لم يعاونها الافراد في ذلك . فمثلا لا تستطيع ادارة الصحة العامة ان تقوم بتنظيف الازقة والشوارع بصورة مرضية إذا لم يمتنع الافراد انفسهم عن رمي الاوساخ والاقذار الا في محلاتها الخاصة .

ان ما نتعلمه في المدرسة من وجوب الاهتمام بالنظافة ومراعاة الشروط الصحيـــة ومقاومة الخرافات والجهل والعادات غير الصحية ،

يجب أن لايقتصر أثره على داخل المدرسة فحسب ، وانما علينا أن ننقل ذلك إلى خارجها . فعلينا أن نبذل جهودنا في تطبيق ذلك في مجتمعنا الذي نعيش فيه مبتدئين ببيتنا وافراد عائلتنا ثم اصدقائنا ومعارفنا . وإذا ما سار كل فرد منا على هذه الطريقة بحيث يكون داعية للصحة ومكافحا للامراض واسبابها ، ويعمل على نشــر ذلك بين أفراد مجتمعه ، فاننا سنحصل بلاشك على مجتمع صحي يسوده النشاط والقوة ويرفرف عليه ملاك الصحة والطمأنينة .

وهناك واجبات اخرى تترتب على كل فرد منا تجاه الصحة العامة ، ولعل أهمها التقيد بقوانين الصحة وعدم الخروج عليها ، كعدم رمي الاوساخ والاقذار في الطرقات ، أو تركها مكشوفة بحيث تشكل منطقة موبوءة بالمكروبات وتخرج منها الروائح الكريهة التي تؤثر تأثيراً سيئاً مباشراً على الصحة العامة . ثم مقاومة العادات غير الصحية التي أشرنا الى قسم قليل منها . تلك العادات المنتشرة بين طبقات الناس المختلفة ، وأولها عادة البصق والمخط على الارض ، واثارة الغبار عند الكنس ، واستعمال المياه الراكدة ، والهرب من التطعيم ضد الامراض المختلفة وغيرها من العادات السيئة التي تعود على الصحة العامة بالضرر البليغ . فيجـدر بكل فرد مخلص يشعر بمسؤوليته تجاه أمته ان لايسيء اليها ، وانما يحارب هذه العادات جهد طاقته .

وكذلك من الواجبات المهمة التي يطلب الى المواطن الصحيح

القيام بها، مراجعة الطبيب حالما يشعر بمرض يصيبه واخبار المؤسسات الصحية عندما يشاهد حوادث مرضية، وذلك خوفاً من انتشار العدوى بين الناس فيصعب حينئذ مقاومة ذلك المرض ويكلف الامة كثيراً من الاموال والارواح . وعلى كل فرد أيضاً أن لا يقصر في مد يد المساعدة إلى المؤسسات الصحية ومعاونتها في كل ما يحقق اهدافها لحفظ صحة المجموع.

هذه واجبات يجدر بكل فرد يحمل روح الاخلاص لوطنه وامته أن يقوم بها كيما نحصل على امة صحيحة قوية تستطيع ان تنال حقها في الحياة وتحتل مكانتها اللائقة بها بين الامم الأخرى .

اسئلة للبحث والمناقشة

١ — ما هي التشكيلات الصحية في العراق ؟

٢ — هل الصحة العامة متأخرة في العراق ولماذا ؟

٣ — ما هي العوامل التي أدت إلى تأخر الحالة الصحية في العراق ؟

٤ — اذكر بعض الاسس المهمة التي تقوم عليها الصحة العامة ؟

٥ — ما معنى الوقاية الصحية وكيف تؤثر على رفع مستوى الصحة العامة ؟

٦ — ما هي أهمية الصحة في حياة المجتمع ؟

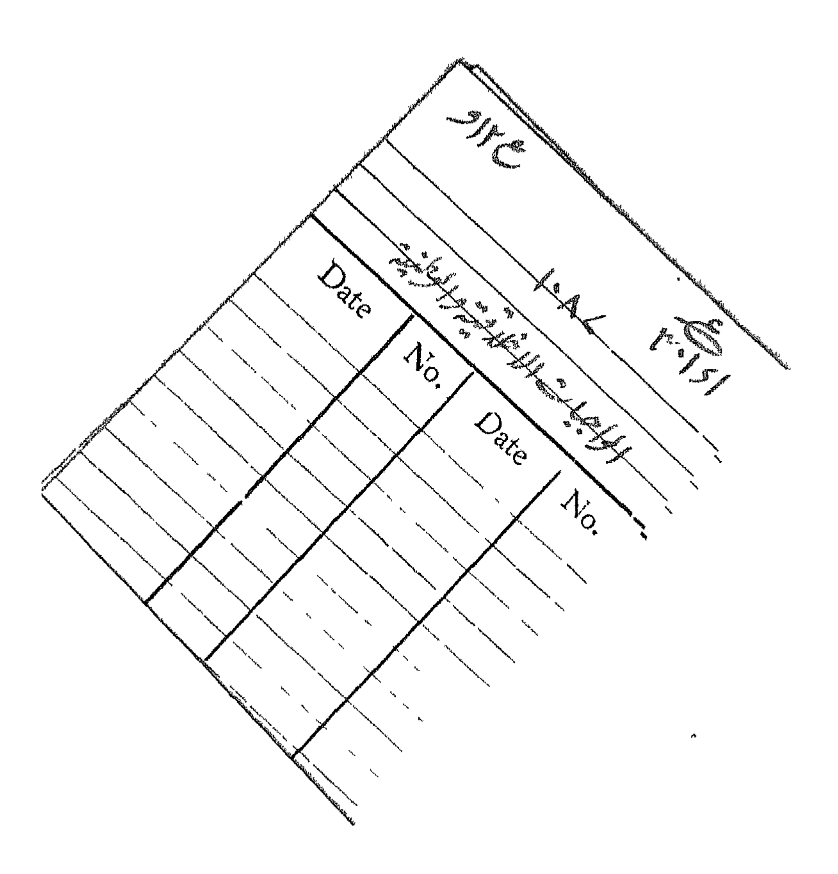
٧ — ما هو واجب الفرد تجاه صحته ؟

٨ — كيف يمكن للتلميذ أن يساهم في رفع مستوى الصحة العامة ؟

٩ — هل للتعليم علاقة بالصحة العامة ولماذا ؟

١٠ — ما هي المشاريع التي تعتقد أنها تؤدي الى رفع مستوى الصحة العامة في العراق ؟

فهرس


Date
No.
Date
No.